جامعة غارداية

كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان :العلوم الاقتصادية،التجارية،وعلوم التسيير

الشعبة:علوم التسيير

تخصص : تدقيق ومراقبة التسيير

من إعداد الطالب : شتوح محمد

بعنوان :

مدى تطبيق التدقيق البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية

دراسة حالة بعض المؤسسات الصناعية

نوقشت وأجيزت بتاريخ :2015/05/21

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور :أحمد علماوي رئيسا

الأستاذ :بوحفص رواني مقررا

الأستاذ:فاتح أولاد الهدار مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

(ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ
بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ
لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا
لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ)

صدق الله العظيم

(الآية 41 من سورة الروم)

إهداء

- أهدي هذا العمل المتواضع إلى من أنار لي دروب العلم والمعرفة الذي علمني بأن الحياة جهاد وأن العلم سلاح، إلى من شقي وتعب من أجل أن أصل إلى ما وصلت إليه إلى روح أبي الطاهرة التي رحلت قبل أن تجني ثمار جهدها كم انتظرت هذا اليوم لكن قدر الله اسبق، لكن لازلت يا والدي العزيز في قلوبنا حتى نلقاك في دار الخلد إنشاء الله

أهدي ثمرة هذا المجهود المتواضع:

- إلى أطهر وجه على هذا الكون وأسمى قلب في هذا الوجود، إلى من أهدتني نور عينيها لأرى بهما الدنيا، إلى من غمرتني بعطفها وروتني بدموعها، إلى منبع صمودي وقوة وسر نجاحي، إلى نبع الحنان والتضحية والعطاء اللا محدود :أمي اللهم أحفظها لي وأرعاها وأطل للهم في عمرها.
- إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه.
- إلى كل الأقارب و الأصدقاء. وإلى كل من تربطني بهم صلة الرحم.
- وإلى من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

وفي الأخير أحمد الله الذي وفقني في هذا العمل ونسأله أن يكون علما ينتفع به لوجهه الكريم.

محمد شتوح

شكر وعرفان

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لانجاز هذا العمل ، فهو القائل

«لئن شكرتم لأزيدنكم»

ولقول رسول الله عليه الصلاة والسلام

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع

لا يسعني وأنا بصدد إتمام هذا العمل، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور: رواني بوحفص الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه السديدة التي كان لها الأثر البالغ على إتمام هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى عميد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير بجامعة غرداية لعمله الشاق لإنجاح هذه الدفعة وكل عمال الجامعة .

ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة التي سيكون لها دورا كبيرا في تقويم وتثمين هذا البحث

وأخيرا أسدي عبارات العرفان إلى كل زملائي في الدراسة

كما نشكر مديرية البيئة لولاية غرداية وخاصة بوحادة نور الدين مصلحة التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية وجميع المؤسسات قيد الدراسة

وإلى كل الأساتذة الذين مدوا لي يد المساعدة لانجاز هذا العمل

ونشكر كل من ساعدنا ولم نذكره

الملخص:

تواجه مهنة التدقيق في الوقت الحاضر مجموعة من المشكلات البيئية التي ترجع إلى التغييرات والتطورات البيئية الحيطة بها،ونتيجة لنمو الوعي البيئي لدى مختلف أفراد المجتمع فقد أصبحت حماية البيئة من الالتزامات الأساسية التي تسعى المؤسسات الصناعية إلى تحقيقها ،حتى تستطيع الاستمرار في مزاولة نشاطاتها .

ونظرا لتوسيع المؤسسات الصناعية فقد يصاحبها عملية التدقيق البيئي داخل المؤسسة وهذا مما يساعدها تدقيقا بيئيا للتأكد منها وإعطاء الرأي الفني المحايد بها، فقد كان لابد من أن تنشأ عدة محاولات بحثية في تحديد الكيفية التي يمكن من خلالها القيام بتدقيق البيانات المتعلقة بمساهمات منظمات الأعمال في معالجة التأثيرات السلبية علي البيئة والناتجة عن ممارسات المؤسسات الصناعية لنشاطاتها المختلفة.

وأصبحت المؤسسات الصناعية أمام خيار تضمين دراسة الجدوى البيئية ضمن دراسات الجدوى الصناعية لمشاريعها الجديدة أو التوسعية إدخال نظام الإدارة البيئية ضمن نظامها الإداري الكلي والاهتمام بالتدقيق البيئي وذلك لعدم التعرض إلي الضغوط المتزايدة من الأطراف المهتمة بالبيئة والتي تسعى إلي معرفة مدى إيفاء المؤسسات الصناعية بالتزاماتها البيئية وذلك عن طريق الاستعانة بالتدقيق البيئي .

وتهدف هذه الدراسة إلى مدى تطبيق التدقيق البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية وقد تم استخدام الاستبيان كأداة للدراسة وذالك باستعمال أساليب إحصائية وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والمقترحات و التوصيات.

الكلمات المفتاحية :التدقيق البيئي،البيئة ،نظام الإدارة البيئية ،المشكلات البيئية ،

Résumé :

Face à la profession de l'audit à l'heure actuelle une série de problèmes environnementaux dus aux changements et aux développements de la prudence de l'environnement, et à la suite de la croissance de la conscience environnementale entre les différents membres de la communauté sont devenus protection de l'environnement des obligations fondamentales des entreprises industrielles cherchent à atteindre, afin qu'ils puissent continuer à exercer ses activités.

En raison de l'expansion des entreprises industrielles vérification environnementale au sein de l'institution a accompagné cette aidant l'environnement examen pour les confirmer et de donner un techniques neutres d'opinion sur, il devait être que plusieurs recherche tente de se poser pour déterminer comment ce qu'ils peuvent faire vérifié les données sur les contributions des organisations d'affaires dans la lutte contre les effets négatif sur l'environnement et résultant des pratiques des entreprises industrielles de différentes activités.

Les entreprises industrielles et est devenu un front comprennent l'étude de faisabilité de l'environnement dans les études de faisabilité industriels pour de nouveaux projets ou de l'option d'extension pour entrer dans le système de gestion de l'environnement au sein de son intérêt administratif et globale dans les audits de l'environnement et en raison du manque d'exposition à la pression croissante de l'intéressé à l'environnement et qui vise à déterminer l'accomplissement des entreprises industrielles des obligations environnementales parties et ainsi de suite grâce à l'utilisation de la vérification environnementale.

Cette étude vise à la mesure de l'audit environnemental dans les entreprises industrielles questionnaire demande algérienne a été utilisé comme un outil pour étudier le spectre en utilisant des méthodes statistiques de l'étude et a conclu que d'un ensemble de conclusions et de recommandations et de propositions.

Mots clés: vérification environnementale, l'environnement, le système de gestion de l'environnement, les problèmes environnementaux,

فهرس المحتويات

الآية I

الإهداء..... II

شكر وعرفان..... III

ملخص الدراسة..... IV

الفهرس VI

قائمة الجداول..... VIII

قائمة الأشكال..... IX

قائمة الملاحق..... X

مقدمة..... أ-ج

الفصل الأول :الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد..... 18

المبحث الأول :الأدبيات النظرية حول الدراسة..... 19

المطلب الأول :مفهوم البيئة 19

المطلب الثاني : أدوات حماية البيئة..... 25

المطلب الثالث : مفهوم التدقيق البيئي..... 36

المطلب الرابع : أنواع التدقيق البيئي..... 41

المطلب الخامس: الإطار المؤسسي والتشريعي للتدقيق البيئي في الجزائر..... 45

المبحث الثاني :الدراسات السابقة. 49

خلاصة الفصل.....56

الفصل الثاني:الدراسة الميدانية

تمهيد.....58

المبحث الاول : الدراسة التطبيقية الطريقة والإجراءات.....59

المطلب الأول : منهجية الدراسة:.....59

المطلب الثاني : مجتمع وعينة الدراسة:.....59

المطلب الثالث: أدوات الدراسة.....59

المطلب الرابع :المعالجة الإحصائية المستخدمة.....62

المطلب الخامس: صدق وثبات الاستبانة:.....63

المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها والتوصيات.....64

المطلب الأول:اختبار التوزيع الطبيعي:.....64

المطلب الثاني :تحليل فقرات الدراسة:.....66

المطلب الثالث:تحليل محاور الدراسة.....73

المطلب الرابع :إختبار فرضيات الدراسة..... 86

خلاصة الفصل.....88

الخاتمة.....90

قائمة المراجع 94

الملاحق.....100

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	التطورات المختلفة لإنشاء المؤسسات البيئية في الجزائر	46
02	عدد الإستبانات الموزعة والمستلمة	61
03	معامل الارتباط لجميع فقرات الاستبيان	63
04	معامل الثبات لقياس محاور الاستبيان معامل آلفا كرومباخ	64
05	نتائج اختبار كولموجروف –سمرنوف في توزيع البيانات	65
06	خاصية عينة الدراسة من ناحية الجنس	66
07	توزيع العينة حسب السن	67
08	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	69
09	توزيع العينة حسب الوظيفة الحالية	70
10	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	72
11	نتائج المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمحور الأول	74
12	نتائج المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمحور الثاني	77
13	نتائج المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمحور الثالث	80
14	نتائج المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمحور الرابع	83

قائمة الأشكال

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
01	أدوات نظام الإدارة البيئية الإيزو14001	29
02	مجالات العمل للإدارة البيئة في المؤسسات الصناعية	30
03	عملية التحسين المستمر في الإدارة البيئية	32
04	أساليب الحد من المخلفات الصناعية	33
05	نظام عمل الادارة البيئية	42
06	رسم بياني لتتبع التوزيع الطبيعي للبيانات.	65
07	خاصية عينة الدراسة من ناحية الجنس	66
08	توزيع العينة حسب العمر	68
09	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	69
10	توزيع العينة حسب الوظيفة الحالية	71
11	التوزيع حسب الخبرة المهنية	72

قائمة الملاحق:

الرقم	اسم الملحق
1	الاستبيان
2	جداول النتائج الإحصائية برنامج SPSS
3	قائمة المحكمين للاستبيان

المـقـدمـة

المقدمة:

إن دراسة التدقيق البيئية وأهمية مراعاة قضايا البيئة جاء من خلال إدراك المجتمع بمختلف طوائفه أخيرا مدى الحاجة إلى العناية بالبيئة ، ومراعاة مدى تأثيرها على أداء منشآت الأعمال ، وكرد فعل لذلك الاهتمام الجوهري المتعاظم أصبحت المؤسسات الصناعية ملزمة بإعداد تقارير دورية عن أدائها البيئي ، ولا شك انه في ظل غياب وجود معايير للتدقيق والتقرير البيئي فقد تباين نطاق وجودة المعلومات البيئية التي تتضمنها ، حيث تقوم بعض المؤسسات بالتقرير عن أدائها بالتركيز فقط على المشاكل البيئية .

يأتي التدقيق البيئي كأداة للرقابة البيئية في محاولة للحد من المخلفات الناتجة عن العمليات الصناعية ، حيث أن الرقابة البيئية تشمل إتباع الطرائق الكفيلة بكشف الانحرافات عن الخطط البيئية ، يتضمن التدقيق البيئي بتطبيق إجراءات الرقابة والقياس ، وبشكل خاص على عملياتها ونشاطاتها التي يكون لها تأثير كبير على البيئة .

لقد أدركت المؤسسات الصناعية أن التركيز على الإدارة البيئية التي تقوم من خلالها بالمطابقة القانونية بين الأعمال التي تقوم بها والبيئة الطبيعية ومحاولة السيطرة والرقابة عليها وكذا تبنيها لهذا التوجه يجعلها تتوقع مسؤوليات جديدة هامة يمكن أن تندرج ضمن كافة وظائفها، وبدأت المؤسسات الصناعية تتبنى مواصفة نظام الإدارة البيئية والتي سمحت لها بتكوين نظام للإدارة البيئية ضمن هيكلها التنظيمي و تطبيقها له وهو ما دفع بعض المؤسسات الصناعية إلي تطبيق هذا النظام ومن بينها المؤسسات الجزائرية التي استفادت من إبرام الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والذي التزم بمساعدة المؤسسات الجزائرية على تأهيلها للحصول على شهادات أنظمة إدارة الجودة والبيئة .

مشكلة البحث:

يعد التدقيق البيئي للشركات على اختلاف أنواعها وأحجامها، أحد الروافد المهمة في منظومة الاهتمام والمحافظة على البيئة، ويأتي كمحاولة للحد من المخلفات الناتجة عن العمليات الصناعية، ووسيلة للتأكد من الالتزام بالقوانين والسياسات والبرامج الإدارية البيئية وعلي هذا الأساس فإن التساؤل الجوهري الذي نحاول الإجابة عليه من خلال هذه المذكرة يمكن صياغته علي النحو التالي:

إلى أي مدى يتم تطبيق التدقيق البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو مفهوم البيئة، ماهي أهم أدوات حماية البيئة، ومدى دراسة التأثير البيئي؟
- ماهو مفهوم التدقيق البيئي ، وهل المتابعة البيئية للمشاريع وتدقيق نظام الإدارة البيئية بالإضافة إلى تدقيق المحاسبي البيئي تشكل كلها إطار متكاملا للتدقيق البيئي؟

- فيما تكمن أهمية الإطار التشريعي للتدقيق البيئي في الجزائر؟
- هل تقوم المؤسسات الصناعية بالتدقيق، وهل المؤسسات قادرة على تبني نظام التدقيق البيئي ؟وهل يساهم التدقيق البيئي في تطبيق الفعلي في المؤسسات الصناعية ؟

فرضيات الدراسة:

- الاهتمام بالبيئة قد تسبب في حدوث مشكلات بيئية في المؤسسات الصناعية وقد ظهرت أدوات لحماية البيئة و على قيامها للبعض الوظائف، والذي أدى إلى تحديد أمن وصحة وسلامة البيئية للحد من المخاطر البيئية
- ظهور مهنة التدقيق البيئي ونظام الرقابة الداخلي البيئي في المؤسسات الصناعية يساعد علي ضمان الالتزام بالقيود البيئية في حين تشكل المتابعة البيئية للمشاريع وتدقيق نظام الإدارة البيئية إطارا متكاملا للتدقيق البيئي باعتبارها تناقش التأثيرات البيئية لأنشطة المؤسسات الصناعية وبالتالي تحقيق الاستدامة
- تطبيق فعالية التدقيق في الحد من المشكلات البيئية في المؤسسات الصناعية له آثار ايجابية على المستوى البيئي.
- ضرورة إصلاح وتطوير مهنة التدقيق البيئي في الجزائر وتزايد الاهتمام بالقضايا البيئية .

أسباب إختيار الموضوع:

لعل اختيارنا للموضوع يعود لجملة من الأسباب الموضوعية والذاتية أهمها:

الأسباب الذاتية:

- شعورنا بأهمية الموضوع في ظل قصور مهنة التدقيق في الجزائر؛ والميول الشخصي للطالب لمواضيع التدقيق .
- الرغبة في الإطلاع على كل ما هو جديد فيما يخص الموضوع.
- العمل على التكوين العلمي الجيد والمؤهل للباحث علي أمل ممارسة مهنة التدقيق البيئي ومحاولة التعمق في دراسة اليات وفوائد التدقيق .

الأسباب الموضوعية:

- نقص البحوث في هذا المجال في المكاتب الجزائرية ومحاولة للفت انتباه الباحثين الجزائريين في إثراء موضوع الدراسة على البيئة بالمؤسسات الصناعية الجزائرية.
- هناك عدم الاهتمام بالتطورات والاتجاهات الحديثة لمهنة التدقيق في الجزائر في ظل تحديات التي فرضتها التنمية المستدامة، اعتبار خدمة التدقيق من المهن التي لها مواطن القوة وفي موضع جيد لمساهمتها في تفعيل التنمية المستدامة في المؤسسات الصناعية .

- عدم انشغال معظم المؤسسات الجزائرية بالمشاكل البيئية التي تتسبب فيها، وعدم محاولتها لإيجاد الطرق الملائمة لمعالجتها، مع تزايد الأضرار البيئية الناجمة عن نشاط هذه المؤسسات الصناعية.
- قلة المؤسسات الصناعية الجزائرية المطبقة لنظام الإدارة البيئية؛ونقص الوعي الكافي لمسيري المؤسسات بالآثار الايجابية لتطبيق نظام الإدارة البيئية.

أهمية الدراسة:

على ضوء طبيعة تساؤلات البحث والهدف منه يمكن إبراز أهمية البحث فيما يأتي:

- ضرورة القيام بالتدقيق البيئي للشركات الصناعية المساهمة العامة في تطوير الصناعة الجزائرية، بهدف تحديد حجم الإجهاد الكمي والنوعي الذي يحدث للبيئة والموارد – سواء كان تدهورا أو تلوثاً – وخصوصاً في ظل ندرة تلك الموارد في الشركات الصناعية على وجهه الخصوص.
- تزايد الاهتمام الوطني والدولي بحماية البيئة والتنمية المستدامة في العقود الأخيرة، وموضوع يتسم بالحداثة النسبية في التطبيق بالمؤسسات الصناعية الجزائرية وذلك لقلة الدراسات حول تطبيق نظام الإدارة البيئية بها.
- إضفاء المصداقية على المعلومات المتعلقة بالتدقيق البيئي والتي تفح عنها المؤسسات الصناعية وذالك عن طريق مراجعتها والتحقق منها ،بالإضافة إلى إعطاء صورة حقيقية عن التدهور البيئي الذي تسبب فيه المؤسسات الصناعية وتوضيح مدى أهمية التدقيق البيئي في القضاء أو الحد من هذا التدهور ، وكذالك إثراء البحث العلمي في مجال تسيير البيئة .

أهداف الدراسة:

يأمل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح المفاهيم التي لها علاقة بالبيئة والمشكلات البيئية وموضوع التدقيق البيئي لإمكانية وضع صورة حقيقة وجدية.
- محاولة إبراز الدور الذي تطلع إليه التدقيق البيئي في التحسين المستمر للمؤسسات الصناعية، وإظهار المعوقات التي تواجه المدقق والمعايير اللازمة التي يجب أن تتوفر فيه.
- تعريف مسئولي المؤسسات الصناعية بالتدقيق البيئي ومكانته وأهدافه والنتائج التي تحققها من خلال الاعتماد عليه ،ومحاولة الاستجابة للمؤسسات بتطبيق التدقيق البيئي لاحتياجها اليه.
- الإطلاع على آراء المختصين في مدى انعكاس توجه الجزائر نحو التوحيد وتطبيق معايير التدقيق الدولية على المهنة في الجزائر من جهة، وعلى انفتاحها الصناعي من جهة أخرى، ومعرفة الغاية نحو تدويل التدقيق البيئي.

إطار الدراسة:

من الناحية الميدانية اقتصر نطاق مجتمع الدراسة على بعض المؤسسات الصناعية خاصة الفئات ذات العلاقة بالموضوع، ولم يمتد من حيث كيفية التقرير عن عمليات التدقيق ، على أمل أن يتبع ذلك لاحًقا بأبحاث أخرى تعنى بتناول وجهات نظر هذه الفئات لموضوع الدراسة، كما اقتصر نطاق الدراسة على المؤسسات الصناعية الكبيرة الأكثر تلويث للبيئة، ومن الناحية الجغرافية اخذ الباحث بعض المؤسسات الصناعية ،ولهذا حدد إطار الدراسة في العنصرين الآتين:

الحدود المكانية:

ترتبط هذه الدراسة بوجع عام عن الكيفية التي يجب أن تمارس بها التدقيق البيئي ومدى تطبيقه في المؤسسات الصناعية الجزائرية وكإسقاط على واقع الحال بالنسبة لبعض المؤسسات الصناعية الجزائرية إخترنا المؤسسة الصناعية "**نفطال**" ومؤسسة "**الجزائرية لصناعة الأنابيب"وفرع سونطراك بواد نومر** " بغرداية لما لهم من مكانة مسموعة على الصعيدين الوطني والدولي.

الحدود الزمنية:

إعتمدنا في هذه الدراسة على حدود زمنية مختلفة فتم التطرق للتدقيق البيئي ،ومدى تطبيقه في المؤسسات الصناعية ،كما تناولت الدراسة أهم الممارسات المختلفة للتدقيق إلي غاية اليوم ،وإسقاط على بعض المؤسسات الصناعية **نفطال**" ومؤسسة "**الجزائرية لصناعة الأنابيب**" ومؤسسة"**وفرع سونطراك بواد نومر** " بغرداية ،كما كان مجال الزمني للدراسة مفتوح بحيث الفترة التي ظهر فيها نظام التدقيق البيئي والسلامة الصحية وصورة المؤسسات التي عليها الآن.

منهجية البحث:

استدعت طبيعة الموضوع استخدام مناهج متعددة تفي بأغراضه، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف موضوع البحث،و في عرض مختلف التعاريف والنتائج الخاصة بالبيئة وبنظام الإدارة البيئية والتدقيق البيئي أنواعه والمتابعة البيئية للمشاريع و أدوات الحماية البيئية في الجانب النظري من البحث، كما تم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة في الدراسة الميدانية، حيث تم المزج بين عدة مناهج في ذلك باستخدام المنهج الوصفي في التعريف بالمؤسسات الصناعية وبوضعية نظام التدقيق البيئي بها ولتحليل العلاقة مدى تطبيق التدقيق البيئي في المؤسسات الصناعية وآثاره الايجابية تم الاستعانة بالمنهج التحليلي.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة، فقد استخدم الباحث أداة المقابلة الشخصية مع مدراء المؤسسات الصناعية ومع موظفي إدارة الرعاية الصحية والسلامة البيئية لاستكشاف الآثار الإيجابية لتطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية ، الاستبيانات؛ ؛الخرائط والرسوم والوثائق والأساليب الإسقاطية؛

خطة البحث:

انطلاقا من الأهداف المرجوة من الموضوع ولمعالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ولاختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى فصلين، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة وتتمثل في:

الفصل الأول يتناول مفاهيم نظرية حول البيئة وواقع الاهتمام بها في الجزائر، حيث وضحنا فيه مفهوم البيئة وسياستها وأدوات حمايتها ثم تطرقنا للمشاكل البيئية وختمناها بدراسة التأثير البيئي و بواقع الاهتمام بالبيئة في الجزائر؛فيما تناولنا مفهوم التدقيق البيئي ،أنواعه ،الإطار التشريعي والتطبيقي في الجزائر ودراسات السابقة لموضوع التدقيق البيئي.

أما الفصل فخصصناه للدراسة الميدانية بالمؤسسات الصناعية يتعرض واقع ونظام الإدارة البيئية وآثار تطبيقه من طرف المؤسسات الصناعية، وقد تم إختتام البحث بخاتمة عامة للموضوع تضم جملة من النتائج والتوصيات

منهجية الدراسة

في ضوء طبيعة مشكلة البحث اعتمدنا في الجزء النظري على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف موضوع البحث، واعتمدنا على المنهج التاريخي لتبين تطورات وظيفة التدقيق عبر الزمن، وتحليلها من الجوانب المرتبطة بدراسة التأثير البيئي ونظام الادارة البيئية وكذا المحاسبة البيئة والجباية البيئية كما تم المزج بين المنهج الوصفي والتحليلي وتم الاعتماد على منهج دراسة حالة على بعض من المؤسسات الصناعية، من خلال إجراء قائمة استبيان التي تم تصميمها لهذا الغرض والمقابلة الشخصية كضرورة أملتها مجريات البحث الميداني قصد التعمق أكثر في الدراسة،كما استعمل الباحث المقابلة الشخصية مع موظفي إدارات المؤسسات المتبعة للدراسة لاستقصاء آلية عمل التدقيق البيئي في المؤسسة ،حيث تم استخراج المتوسطات الاستقصائية، وتم تجميع البيانات وتنظيما وتحليلها باعتماد على برنامج-SPSS.

صعوبات البحث:

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا في قيامنا بهذا البحث في:

- قلة المراجع الخاصة بآثار تطبيق نظام الإدارة البيئية الإيزو- 14001 في الجزائر.
- عدم تقديم المعلومات والوثائق اللازمة الخاصة بموضع البحث من طرف مؤسسات محل الدراسة؛
- عدم الجدية في الرد على الاستبيان أثناء عملية المقابلة الشخصية من بعض المستجوبين في المؤسسات محل الدراسة؛
- بعض المؤسسات عن موقع تواجد الباحث حيث تطلب الأمر القيام بزيارات متعددة رغم رفض بعض المؤسسات استقبالنا و تقديم المعلومات في الوقت المحدد.

الفصل الأول

تمهيد:

إن ظهور المشكلات البيئية وما تبعه من مخاطر بيئية ، جعل من الضروري أن تقوم الجهات المعنية في الدولة بتخصيص جانب أكبر من أولوياتها إلى البيئة وحمايتها، من خلال العمل في إطار معين لحماية البيئة، والاهتمام بالتشريعات والقوانين البيئية، كما أوجب على المؤسسات الصناعية على إيجاد أداة إدارية قادرة على القيام بتقييم دوري منظم وموثوق لمدى كفاءة أداء نظام الإدارة البيئية ومدى اهتمام الإدارة بحماية البيئة من خلال الرقابة على الأنشطة البيئية المختلف،وتطبيق التدقيق البيئي .

بحيث أن المؤسسات الصناعية المتواجدة تعمل على تحدي المشاكل البيئية، خاصة دراسات التأثير على البيئة تجعل لتحديد البدائل المتاحة، وتقييم تأثيرها البيئي، واختيار أفضل البدائل ذات التأثيرات البيئية الأقل سلبية واختيار وسائل التخفيف من التأثير السلبي.

يعد التدقيق البيئي للمؤسسات على اختلاف أنواعها وأحجامها، أحد الدعائم المهمة في منظومة الاهتمام والمحافظة على البيئة، ويأتي كمحاولة للحد من المخلفات الناتجة عن العمليات الصناعية، ووسيلة للتأكد من الالتزام بالقوانين والسياسات والبرامج الإدارية البيئية.

وقسمنا الفصل إلي مبحثين:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لمدى تطبيق التدقيق البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية

أما المبحث الثاني:الأدبيات التطبيقية:الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

المبحث الأول:الأدبيات النظرية:

إن تسبب ضرر للبيئة والهيئات الدولية لحماية البيئة أدى ذالك فرض قوانين خاصة بحماية البيئة واتبعاها لإجراءات التي تحافظ على البيئة، وذلك بالحد من الآثار السلبية للفعاليات الصناعية والفعاليات الأخرى ، في حين ان السياسات البيئية المتبعة من طرف الإدارات ،ومع ظهور التدقيق البيئي وباعتباره أداة إدارية تعمل على التقييم الدوري الموثق والمنظم لمدى كفاءة أداء نظام الإدارة البيئية ،ومدى اهتمام الإدارة بحماية البيئة من خلال رقابة الإدارة على الأنشطة البيئية وتنفيذ البرامج والسياسات المرتبطة بالأنشطة البيئية والتي تسعي المؤسسات الصناعية إلى الوفاء بمتطلبات التشريعات والقوانين البيئية.

المطلب الأول:مفهوم البيئة

البيئة وهي الوسط والمجال المكاني أو الإطار الذي يعيش فيه الإنسان، ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء و كساء و مأوى، و يتأثر به ويؤثر فيه. وتعرف البيئة بأنها المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويقوم فيه بعملية الإنتاج، و يحتوي على مواد حية و غير حية وتتحكم فيه العوامل الاجتماعية، والاقتصادية... وهو يتكون من المحيط الطبيعي والمحيط الاجتماعي. أو هي كل ما يحيط بالإنسان أو الحيوان أو النبات من مظاهر و عوامل تؤثر فيه نشأته و تطوره و مختلف مظاهر حياته.

1-تعريف البيئة: هو إجمالي الأشياء التي تحيط بنا وتؤثر على وجود الكائنات الحية على سطح الأرض متضمنة الماء و الهواء والتربة والمعادن والمناخ والكائنات أنفسهم كما يمكن وصفها بأنها مجموعه من الأنظمة المتشابكة مع بعضها البعض لدرجة التعقيد والتي تؤثر وتحدد بقائنا في هذا العالم الصغير والتي نتعامل معها بشكل دوري[1].

البيئة حسب مؤتمر استكهولم هي ذلك الرصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته .وهي كذلك ذلك النظام الفيزيائي والبيولوجي الذي يحي فيه الإنسان والكائنات الأخرى، وهي كل متكامل وإن كانت معقدة تشمل على عناصر متداخلة ومترابطة[2].

وهناك شبه اتفاق بين المهتمين بالدراسات البيئية، على أن البيئة هي الإطار الذي يشمل جميع عناصر الحياة التي تحيط بالإنسان، وهو ما توجه إليه مؤتمر استكهولم حيث أعطى للبيئة مفهوما واسعا،بأنها :كل شيء يحيط بالإنسان.

إضافة إلى ما سبق، تم تعريف البيئة حسب اللجنة الفنية التابعة للمنظمة الدولية للتقييس من خلال(ISO) عمل المنظمة ضمن مجال محدد تؤثر فيه وتتأثر به بعلاقات السبب والنتيجة، حيث تم تعريفها: بأنها " الوسط الذي تعمل

1 - عبد الله الصعيدي، النمو الاقتصادي والتوازن البيئي (تقييم أثر النشاط الاقتصادي على عناصر النظام البيئي)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص9 .

2 – حمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، ط1 ، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر،2002 ،ص 17.

به المنظمة بما في ذلك الهواء والماء والتربة والموارد البشرية والأحياء النباتية والحيوانية والإنسان والعلاقات المتبادلة بينها".[1]

وبناء على ما سبق من تعاريف للبيئة، يمكن القول أن البيئة هي الوسط الذي تتواجد به المنظمة من خلال علاقات التأثير والتأثر المتواجدة بينهما.

2-السياسة البيئية:

والمقصود هنا توضيح المبادئ والأهداف المتعلقة بالأداء البيئي الشامل للمؤسسة الصناعية، والتي من خلاله تحدد إطار عملها البيئي وتوضع هذه السياسات من طرف الإدارة للتأكيد على:[2]

-مدى ملائمة هذه السياسة لطبيعة وحجم المؤثرات البيئية الناشئة عن أنشطة المؤسسة وكذا السلع والخدمات التي تنتجها.

-مدى الالتزام بالتحسين المتواصل والحد من التلوث.

-مدى الالتزام باللوائح والتشريعات البيئية.

-مدى تعميم هذه السياسة للعاملين والجمهور.

- .التأكيد على فحص ومراجعة الأهداف البيئية وتوثيقها وتنفيذها وصيانتها.[3]

وللوصول إلى التحديد الأمثل لهذه السياسة فإن هناك مجموعة خطوات تقوم بها إدارة المؤسسة وهي كما يلي[4]:

1-التزام الإدارة العليا للمؤسسة باحترام البيئة في كل نشاطاتها وعملياتها الإنتاجية.

2-القيام بالمراجعة البيئية الأولية ولتحديد الوضع الحالي للمؤسسة الصناعية على أن

يتم توثيق العملية ونتائجها حسب الآتي:

-تحديد المتطلبات التشريعية والقانونية.

-تحديد الجوانب البيئية لنشاطاتها وسلعها أو خدماتها، وذلك بهدف تحديد الالتزامات والآثار البيئية الهامة.

-تقويم الأداء مقارنة بالمعيار الداخلي المناسب والمعايير الخارجية والقوانين والرموز والممارسات والإجراءات الموجودة للإدارة البيئية.[5]

-تحديد الإجراءات والسياسات الموجودة المتعاملة مع نشاطات التوريد والتعاقد.

-التغذية العكسية الناتجة عن التحقيق في الحوادث السابقة لعدم المطابقة.

-تحديد فرص التنافس.

1- يوسف حجيم الطائي وآخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009 ، ص370.

2 -خالد مصطفى قاسم .إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ، ص295

3- نجم العزاوي،عبد الله حكمت النقار ، إدارة البيئة –نظم ومتطلبات وتطبيقا ت ، ISO 14000- ، دار المسيرة2007 ،ص135

4- .رعد حسن الصرن نظم الإدارة البيئية والإيزو 14000 ، دار الرضا، دمشق، 2001 ، ص245-249.

5 - خالد مصطفى قاسم،مرجع سبق ذكره،ص296.

-تحديد النشاطات والوظائف الممارسة في المؤسسة والتي يمكن أن تقوي وتعيق الأداء البيئي المطلوب.

.إن تحقيق السياسة البيئية يتطلب وضع غايات وأغراض محددة، وأهداف قابلة للقياس عن طريق استعمال مؤشرات للأداء البيئي، وهذه الأهداف والغايات يجب أن:[1]

1-تطبق بشكل واسع في المؤسسة.

2-تراجع بشكل دوري وتعدل.

3-تأخذ دراسات الجهات المهتمة بعين الاعتبار.

ومن بين الأهداف والغايات ما يلي:[2]

1-تخفيض الهدر واستنزاف الموارد،

2-تخفيض انتشار الملوثات في البيئة أو تقليله.

3-رقابة الأثر البيئي لمصادر المواد الخام.

4-تخفيض أي أثر بيئي ضار.

5-ترويج الوعي البيئي بين العمال والمجتمع.

6-تصميم سلع على أساس تخفيض أثرها البيئي في الإنتاج والاستعمال والنقل.

أما مؤشرات الأداء البيئي فنذكر منها:[3]

1-كمية المواد الخام أو الطاقة المستعملة.

مثلا 2- CO .(كمية الانتشار للغازات الملوثة2)

3-الاستثمار في حماية البيئة.

4-الهدر الناتج عن السلع النهائية.

5-فعالية استعمال المواد والطاقة.

6-عدد الحوادث البيئية.

7-النسبة المئوية لإعادة استخدام الهدر، والمواد المعاد استخدامها في التغليف،

8- كمية الملوثات المحددة في القوانين الدولية مثل:Pb, CFCs, NOX, SO2, CO

1- علياء حاتوع بوران ومحمد حمدان أبودية، علم البيئة، ط1 ، دار الشروق، عمان، الأردن، 2003 ، ص10 .

2 - محمد عيسى الغزالي،السياسات البيئية،مجلة جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،العدد25،جانفي 2004.

3- نجم العزاوي،عبد الله حكمت النقار ، مرجع سبق ذكره ،ص142.

, HC …

9-عدد الدعاوى ضد نشاط المؤسسة.

3- المشكلات البيئية:

مع تطور النشاطات الاقتصادية والصناعية وازدياد المعرفة والتقدم التكنولوجي،ومع ماصاحبها زيادة مستمرة في عدد السكان[1]،وترتب علي ذالك حدوث مشكلات بيئية متعددة،إن المشكلات البيئية أكثر أهمية للدول النامية لاعتمادها بنسبة كبيرة ،وهي اقل أهمية نسبيا في الدول الصناعية نذكر أهمها[2]:

1/ - التلوث بمختلف أنواعه:

يأخذ التلوث البيئة صورا مختلفة في شتي الدول، ومن أنواعه:

- **التلوث الجوي**:يعتبر الهواء الجوي ملوثا إذا حدث تغير كبير في تركيبته لأي سبب،وإذا
- اختلطت به بعض الجسيمات أو الغازات الغريبة مما يضر بالأحياء التي تعيش عليه[3]
- **التلوث الإشعاعي**:هو احد الإخطار الحديثة علي حياة الإنسان،حيث مصادر الأشعة في حياته العادية كما في عيادات الأطباء للكشف أو العلاج ، بالإضافة إلي أخطار التعرض لنواتج الانفجارات والتجارب النووية وحوادث المفاعلات[4]
- **التلوث الكهرومغناطيسي**:ظهر هذا التلوث نتيجة للعديد من محطات الراديو والتلفاز،وكذالك شبكات الضغط العالي التي تنقل الكهرباء لمسافات بعيدة بين محطات التوليد والتقوية ،وكذالك الموجات الكهرومغناطيسية.
- **التلوث الضوضائي**:هناك مصادر أولية للضوضاء كالمصانع ووسائل النقل المختلفة،ومصادر ثانوية كنشاط الإنسان المعتمد بإصدار الموسيقي الصاخبة أو آلات التنبيه المزعجة أو حتى المحادثة بصوت مرتفع[5]
- **تلوث المياه**:وتتمثل في المركبات الكيميائية المختلفة الناتجة عن الصناعة، المبيدات الحشرية، مركبات الأسمدة الزراعية، والصرف الصحي في المناطق الحضرية.

---

1 - محمد سعيد صباريني،رشيد الحمد ،البيئة ومشكلاتها،مجلة عالم المعرفة،الكويت ،العدد22،أكتوبر 1984.

2- الجبان، رياض : البيئة والمجتمع/ دراسة في علم اجتماع البيئة/ عبد الحميد احمد رشوان الطبعة الأولى- جامعة الإسكندرية - 2006 ص60

3 - http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=534552 تاريخ الاطلاع:22:00/2015/04/10

4- محسن محمد امين قادر،التربية والوعي البيئي واثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم البيئية ،مجلس قسم الادارة البيئية،كلية الادارة والاقتصاد،الاكادمية العربية،الدنمارك،تشرين الثاني،2009.

5- سعد الدين،محمد منير،:التلوث الضوضائي والتربية البيئية/ لبنان - بيروت، ط1، 1997ص39.

- **تلوث التربة:** بفعل المطر الحمضي الذي ينزل في التربة فيقضي علي البكتيريا التي تساعد النباتات علي النمو،ولان التربة تتغذي فيها الكثير من الكائنات الحية فان وجود سم في التربة يؤدي الي نفوق هذه الكائنات الحية فيختل التوازن الحيوي[1].
- **التلوث الصناعي:** تختلف نوعية وكمية الملوثات التي تصدر من الصناعة اختلافا كبيرا من صناعة إلى أخرى وتتوقف على عدة عوامل أهمها:[2]

- نوع الصناعة.

-حجم المصنع وعمره ونظام الصيانة به.

-نظام العمل بالمصنع وكمية الإنتاج.

-التقنيات المستخدمة في العمليات الصناعية.

-نوعية الوقود والمواد الأولية المستخدمة.

-وجود الوسائل المختلفة للحد من إصدار الملوثات ومدى كفاءة العمل لها.

- وعلى الرغم من الجهود المبذولة على المستويين القومي والعالمي، فإن الحالة تزداد سوءا وذلك بسبب النمو المطرد والسريع في التقنيات

- المستخدمة حديثا في الصناعة، والجدول التالي يوضح بعض الصناعات والمواد المنبعثة عنها.

2/– النفايات: تطرح الكائنات الحية في النظام البيئي الطبيعي بقاياها وإفرازاتها،فيقوم النظام البيئي،فيقوم النظام البيئي بإعادة استخدامها بكفاءة عالية ضمن دورة واضحة،إذ تقوم المحللات بتحليلها إلي مواد أولية بسيطة تعود إلي التربة فتستخدمها النباتات،وهذا مايسمي بالتقنية الذاتية،إما النفايات التي يلقاها الإنسان نتيجة لازدياد عدد السكان وارتفاع مستوي المعيشة والتقدم الصناعي ،أدي ذالك إلي ازدياد كمياتها ،بالإضافة إلي إنتاج نوعيات خطرة علي البيئة.

3/–مشكلة المياه المستعملة: مياه الصرف الصحي هي احد مصادر التلوث المائي واحد المصادر الخطيرة،حيث إن تلك المياه تحتوي علي كميات هائلة من الفيروسات والبكتيريا والنيرات والمركبات العضوية والكيميائية،،كسوائل

1- سعود، راتب: الانسان والبيئة، دراسة في التربية البيئية/ عمان – الأردن، طبعة 2، 2006 ص214.

[2]-- أيمن سليمان مزاهرة وعلي فاتح الشوابكة، البيئة والمجتمع، طبعة 1 . ، دار الشروق، عمان، الأردن، 2003 ، ص60 ،.68

التنظيف والزيوت بأنواعها والأدوية المطورة،وهذه المشكلة هي من المشاكل التي تواجه البيئة ،لأنها تؤدي إلي هلاك الكائنات الحية بنوعيها الحيواني والنباتي وأيضا الإنسان،ولجميعها تأثير خطير علي المياه لما تحتويه من مواد خطرة[1].

وهناك أنواع أخري من بينها:[2]

1-استنزاف الموارد الطبيعية:

أ-استنزاف الموارد الناضبة (غير متجددة):هي مجموعة المواد والطاقة الموجودة في البيئة وتشمل مصادر الطاقة مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري والصخر الزيتي واليورانيوم،والطاقة والحرارة الجوفية وغيرها .

ب-استنزاف الموارد المتجددة:وتشمل الموارد المتجددة في مياه الأمطار والنباتات، ويجب ترشيد استخدام هذا النوع.

2- التصحر:تغلغل الصحراء داخل شبه الصحراء أي مايجاور الصحراء ينتج عادة عن ضغوط متكررة ،وهذه الضغوط بدورها تدفع شبه الصحراء إلي الامتداد فوق مايجاورها من ارض منتجة ،فيقل الامتداد من إنتاجية الأرض ،وهذا يسمي بالتصحر أو الزحف الصحراوي[3].

3- الحرائق:إن حرائق الغابات تحدث إما بفعل أسباب بشرية و أسباب طبيعية، ومعظم الحرائق حول العالم تسببها الأنشطة البشرية، والبرق علي الأرجح السبب الطبيعي الأكثر شيوعا.

4-إزالة الغابات:هي تحويل مناطق الغابات إلي ارض زراعية أو للتوسع في العمران أو للاستفادة من خشب الغابات ،وتؤمن الغابات السكن الملائم لكم هائل من مختلف أنواع النباتات والحيوانات والحشرات ،وتؤدي إزالتها إلي دمار بيئة هذه الكائنات[4].

5-تآكل طبقة الأزون

6-خسارة التنوع البيولوجي

7- الأمطار الحمضية

8-الاحتباس الحراري

1- سعود، راتب،مرجع سبق ذكره ،ص220.

2- السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 ، ص316،315.

3- الشبكة العالمية للمعلومات: دور الضريبة البيئية في الحد من التلوث البيئي.www.shatharat.net تاريخ الاطلاع 23:30/2015/04/15

4- أيمن سليمان مزاهرة وعلي فاتح الشوابكة،مرجع سبق ذكره ،ص72 .-

المطلب الثاني:أدوات حماية البيئة

1- المحاسبة البيئية:

نميز بين مستويين من المحاسبة البيئة وان نضع دوما العلاقات المتبادلة بينهما ،علي مستوي الدولة وعلي مستوي المؤسسة ،وأهداف المستوي الأول هي الحفاظ علي بيئة صحية للإنسان ولكل مظاهر الحياة في المحيط الحيوي الذي يعيش فيه والعمل علي التوازن البيئي وتحقيق الهدف الاستراتيجي للبيئة المستدامة ،وأهداف المستوي الثاني هي الالتزام بما يحدده المستوي الأول من صفات لنشاطات المؤسسة

وبذات مايخرج عنها للبيئة الخارجية من انبعاثات وتصريفات ومخلفات نتيجة البيئة المحيطة بها ..

المحاسبة البيئية علي مستوي الدولة :تعتمد علي إستراتيجية التنمية المستدامة علي المعلومات بشان التفاعل بين الاقتصاد والبيئة وتلزم هذه المعلومات رصد التقدم المحرز نحو بلوغ الغايات البيئية وتقييم الاستراتيجيات الإنمائية البديلة وتصميم أدوات للسياسة البيئية[1] .

المحاسبة البيئية علي مستوي المؤسسة :في هذا المستوي اختلفت المفاهيم حول وضع إطار متكامل للمحاسبة البيئية فالبعض يصطلح علي أنها المحاسبة عن المسؤولية البيئية والأخر المحاسبة عن التحكم في التلوث[2].

يرى احد الباحثين أن الفوائد المتوخاة من المحاسبة البيئية تتمثل فيما يأتي [3]:

- تمكين المنشأة من تقدير كلف الإنتاج على نحو أفضل بغية الوصول بها إلى المصداقية والابتعاد عن احتسابها على نحو وهمي الأمر الذي ينعكس على مصادقيه تسعير المنتجات ومن ثم ربحية المنشأة
- تمكين المنشأة من تخصيص الكلف على المنتجات او العمليات أو مراكز الكلف أو مراكز الخدمات على نحو مناسب تيسيرا لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية .
- مساعدة المديرين في تحقيق بعض الأهداف مثل خفض الكلفة وتحسين نوعية البيئة.
- استشارة الطاقة الإبداعية لدى منتسبي المنشاة صوب اقتفاء الطرق والأساليب المودية إلى خفض الكلف البيئية .
- تشجيع المنشاة لإحداث تغير في العمليات الإنتاجية وبما يفضي إلى خفض المخلفات والإقلال من استخدام الموارد وإعادة تدوير المخلفات آو تسويقها[4]. .
- تنمية الإدراك لدى منتسبي المنشاة بشؤون الصحة والسلامة المهنية .

1- أحمد فرغلي محمد حسن،دراسات مستقبلية في المحاسبة البيئية والموارد،المكتبة الاكادمية،القاهرة،19997،ص13

2- شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة،المحاسبة البيئية ،تقرير التنمية البشرية،الأمم المتحدة ،نيويورك،2003،ص145 .

3- أحمد فرغلي محمد حسن،مرجع سبق ذكره،ص20 .

4- http://.(www.infotechaccountants.com) .12:15/2015/03/20 تاريخ الاطلاع: .

- زيادة احتمالية تحقيق المنشاة للميزات التنافسية وتعظيم رضا الزبائن عن منتجاتها أو خدماتها.

– دمج البيئة في قرارات النفقات الرأسمالية.

– فهم و أدارة الكلف البيئية .

– معرفة السبل التي تقود إلى خفض النفايات.

– فهم وإدارة كلف إعادة التدوير.

– قياس الأداء البيئي.

– أشراك المحاسبين الإداريين ضمن فريق عمل لتبني مدخل إستراتيجي للمحاسبة الإدارية وتقييم الأداء يؤخذ الشأن البيئي في الاعتبار عند تفعيلهما.

2– الجباية البيئية:

- يرتبط ظهور الجباية البيئية بظهور نظرية الآثار الخارجية والتي وردت لأول مرة في أعمال بيقوا سنة 1920 والتي تلتها عدة مساهمات فيما بعد.[1]

يمكن استخدام الجباية البيئية كأداة هامة لتسيير وحماية البيئة من خلال[2]:

- استخدام السياسة الضريبية لتوجيه قرارات أرباب العمل نحو الاستثمارات غير الملوثة للبيئة مثل :الإعفاءات ،التخفيضات ،آو التحويلات للأنشطة الخضراء (صديقة البيئة)
- تعمل علي إعادة توجيه الموارد نحو السياسة البيئية مثل توجيه إرادات رسم الإمداد بشبكة المياه لدعم نفقات البلديات الخاصة بالتصفية .

1- نصيرة قريش،جميلة مديوني،الاجراءات الاقتصادية القانونية لحماية البيئة،مداخلة قدمت في الملتقي الوطني للاقتصاد البيئة والتنمية المستدامة ،قسم علوم التسيير،المركز الجامعي المدية ،يومي 07/06جوان 2006،ص67.

2- احمد باشي،دور الجباية في محاربة التلوث البيئي،مجلة علم الاقتصاد والتسيير والتجارة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،العدد2004/11 ،ص131-132.

- تجعل الملوث يدفع ثمن التلوث الذي يسببه من خلال الضرائب علي النفايات ،انبعاث الغازات الملوثة والأضرار الناجمة عن بعض الأنشطة الملوثة حسب المبدأ الأساسي للجباية البيئية[1].

من خلال قوانين المالية2000 -2001-2002-2003-2004 وتقسم هذه الرسوم إلى[2]:

-الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة:

أسس في قانون المالية لسنة 1992 وتخضع له المؤسسات المصنفة التي ينجم عن نشاطها الاستغلالي أضرار قد تكون لها آثار سلبية على الصحة العمومية، النظافة، الأمن، الفلاحة، الطبيعة والبيئة، الآثار والمعالم وكذلك المناطق السياحية.

-الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة:

ويقدر مبلغ الرسم وفق قانون المالية لسنة 2000 ب 10500 دج/ طن، ويمنح المستغل مهلة تقدر ب3 سنوات إبتداءا من تاريخ إقرار الرسم لإنجاز التجهيزات الكفيلة بالتخلص من النفايات.

-رسم تحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المتعلقة بأنشطة العلاج بالمستشفى والعيادات الطبية:

ويقدر مبلغ الرسم وفق قانون المالية لسنة 2002 ب 24000 دج عن كل طن من النفايات المخزنة، كما نص على منح أجل 3 سنوات للمستشفيات والعيادات الطبية للتزود بتجهيزات الترميد الملائمة أو حيازتها .

-الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي:

تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2001 ، ويتعلق بالنشاطات الصناعية التي تتجاوز كمية الانبعاثات الغازية بها ا الحدود القصوى التي ينص عليها القانون، ويحسب مبلغ الرسم بالاعتماد على تعريفة الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة.

-الرسم على الوقود:أدخل وفقا لقانون المالية لسنة 2002 ، ويقدر مبلغ الرسم ب 1 دج لكل لتر من البنزين " المحتوي على الرصاص العادي أو الممتاز".

-الرسم على الانبعاثات السائلة الصناعية:تم إدخاله بموجب قانون المالية لسنة2003 ، وهو رسم تكميلي على المياه المستعملة، ويحسب بنفس طريقة حساب الرسم التكميلي على التلوث الجوي.

-الرسم على الأكياس البلاستيكية:تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة2004 ، ويشمل وعاؤه جميع الأكياس البلاستيكية سواء المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج، ويقدر مبلغ الرسم ب 10,5 دج/كغ.

1- هبة بوتريكة،مريم شويطر،الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية،دراسات محاسبية وجبائية معمقة،غير منشورة،جامعة الاغواط، 2013/2012 .

2– موسي عبد الناصر وبرني لطيفة، الاقتصاد البيئي بين مستوييه الكلي والجزئي في الجزائر، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة 22،21 أكتوبر 2008 ، ص9.

-**رسم إخلاء النفايات العائلية**:وتمت مراجعة معدلاته من خلال قانون المالية لسنة2002 ، مثل تغيير المعدلات السابقة للرسم الخاص بالنفايات المنزلية من375-500 دج إلي المجال 640-1000 دج/سنويا / للعائلة .

3- الإدارة البيئية:

إن الآثار السلبية التي يسببها الإنسان للبيئة ،بالإضافة إلي متطلبات حماية البيئة [1]،أدي بالبحث علي أداة يتم من خلالها تسيير شؤون البيئة بما يحفظها من كل تأثيرات جانبية ،ألا وهي إدارة البيئة ،حيث اعتبر هذا المفهوم امتداد لمفهوم الإدارة بمعناها العام وخاصة عند تطبيقه في مجالات معينة مثل :الإنتاج،المال،البشر وعند التنفيذ فهو يعتمد علي أساليب الإدارة التقليدية :التخطيط ،التنظيم ،التوجيه ،وذالك من خلال آليات مختلفة الأنواع والإشكال لتحقيق أهداف معينة ،وتقييم الأداء ،ثم تصحيح المسار[2]

وفقا لما سبق يقتضي الأمر إن نميز بين مستويين للإدارة البيئية والعلاقة المتبادلة بينهما، الإدارة البيئية علي مستوي المؤسسة، والإدارة البيئية علي مستوي الدولة

- **الإدارة البيئية علي مستوي الدولة:** تعرف بأنها ذالك الجزء من النشاط الإداري العام الهادف والواعي ،الرسمي وغير رسمي ،المعني بإدارة تلك الأنشطة البشرية المضرة بالبيئة والموارد الطبيعية ،والتي هدفها توفير وتامين الحاجات البشرية من تلك الموارد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والقابلية للاستمرار[3] .
- **الإدارة البيئية علي مستوي المؤسسة** :يرتبط مفهوم الإدارة البيئية علي مستوي الدولة بنشوء مواصفة ISO14000 حيث شكلت المنظمة العالمية للتقييس في أوت 1991 مجموعة استشارية قادرة علي وضع إطار عام للإدارة البيئية مماثل لمقاييس إدارة الجودة ISO9000،حيث أثمرت نتائج أعمال المجموعة عن تشكيل اللجنة الفنية (207) المتخصصة بتطوير المواصفة ISO14000والتي عرفت بدورها نظام الإدارة البيئية علي انه "جزء من نظام الإدارة الكلي الذي ينظمن الهيكل التنظيمي ،نشاطات التخطيط والمسؤوليات ،والإجراءات والعمليات ، والموارد لتطوير وتنفيذ التدقيق والمحافظة علي البيانات البيئية "[4].

1- محمد صلاح الدين عباس،نظم الادارة البيئية والمواصفات القياسية العالمية ،ط1،دار الكتب العالمية للنشر والتوزيع ،القاهرة،1998،ص7.

2- نادية حمدي صالح،الادارة البيئية ،المبادئ والممارسات ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية،القاهرة،2003،ص 75

3- فؤاد راشد عبده،الادارة البيئية واهميتها في المحافظة علي الموارد واثرها علي التنمية ،مجلة بحوث اقتصادية عربية،القاهرة،العدد1998،13،ص66.

4- محمد عبد الوهاب العزاوي،انظمة ادارة الجودة والبيئة،الطبعة1،دار وائل للنشر،عمان،2002،ص190.

الشكل رقم 01: أدوات نظام الإدارة البيئية الإيزو14001

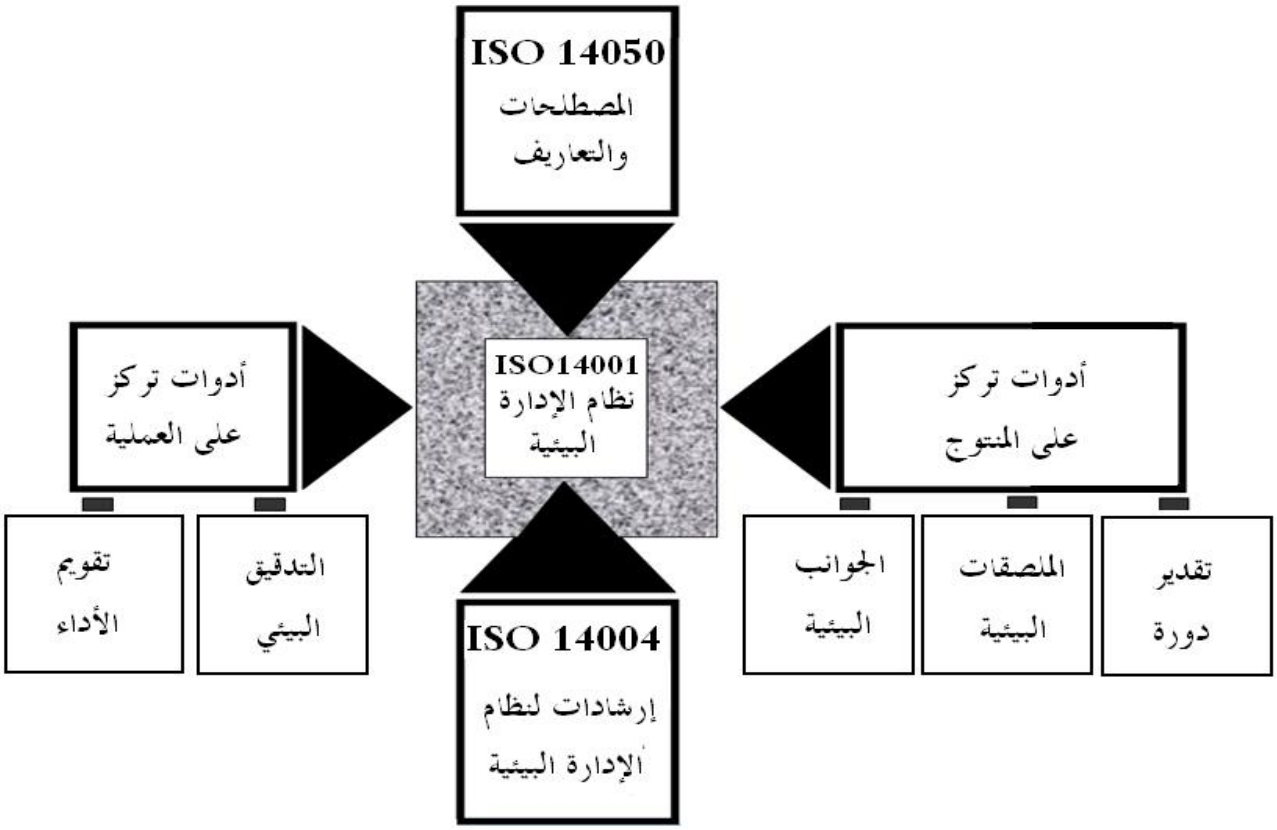

.المصدر :محمد عبد الوهاب العزاوي، مرجع سابق، ص214 .

أما تقرير منظمة الأمم المتحدة حول البرامج البيئية ، يري أن مفهوم الإدارة البيئية علي مستوي المؤسسة يقوم أساسا علي وضع الخطط والسياسات البيئية من اجل رصد وتقييم الآثار البيئية للمؤسسة الصناعية ، علي أن تشمل المراحل الإنتاجية كافة [1].

وبعد عرض هذه التعريفات يمكن أن نلخص إن الإدارة البيئية هي جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يشمل علي وظائف الإدارة الأربعة الرئيسية ،التخطيط ،التنظيم ،التوجيه ،المراقبة لتسيير الأنشطة التي تؤثر علي البيئة ولتحقيق أهداف وسياسات المؤسسة في هذا المجال وفق برامج محددة من اجل تحسين أدائها البيئي.

- **الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية :** تشمل أولى مراحل الخطة الارتيادية للإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية إبداء العناية بمعالجة الصرف الصناعي والحد من الانبعاثات الملونة وتطوير أساليب

[1] United Nations، Technical Report, The Environmental Managements In The pulp and Paper Industry, UNDP, N°34, Paris, 1996.P 177.

التعامل للأمن مع النفايات الخطرة[1]

- **برنامج عمل الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية:** تهدف الإدارة الصناعية إلى قليل التأثير على البيئة، بتحسين أساليب الإنتاج و تحليل الأداء البيئي

لمراحل التصنيع بعد دمج المنظومة في الهيكل التنظيمي كما هو موضح في المخطط أدناه:

الشكل رقم 02: مجالات العمل للإدارة البيئة في المؤسسات الصناعية

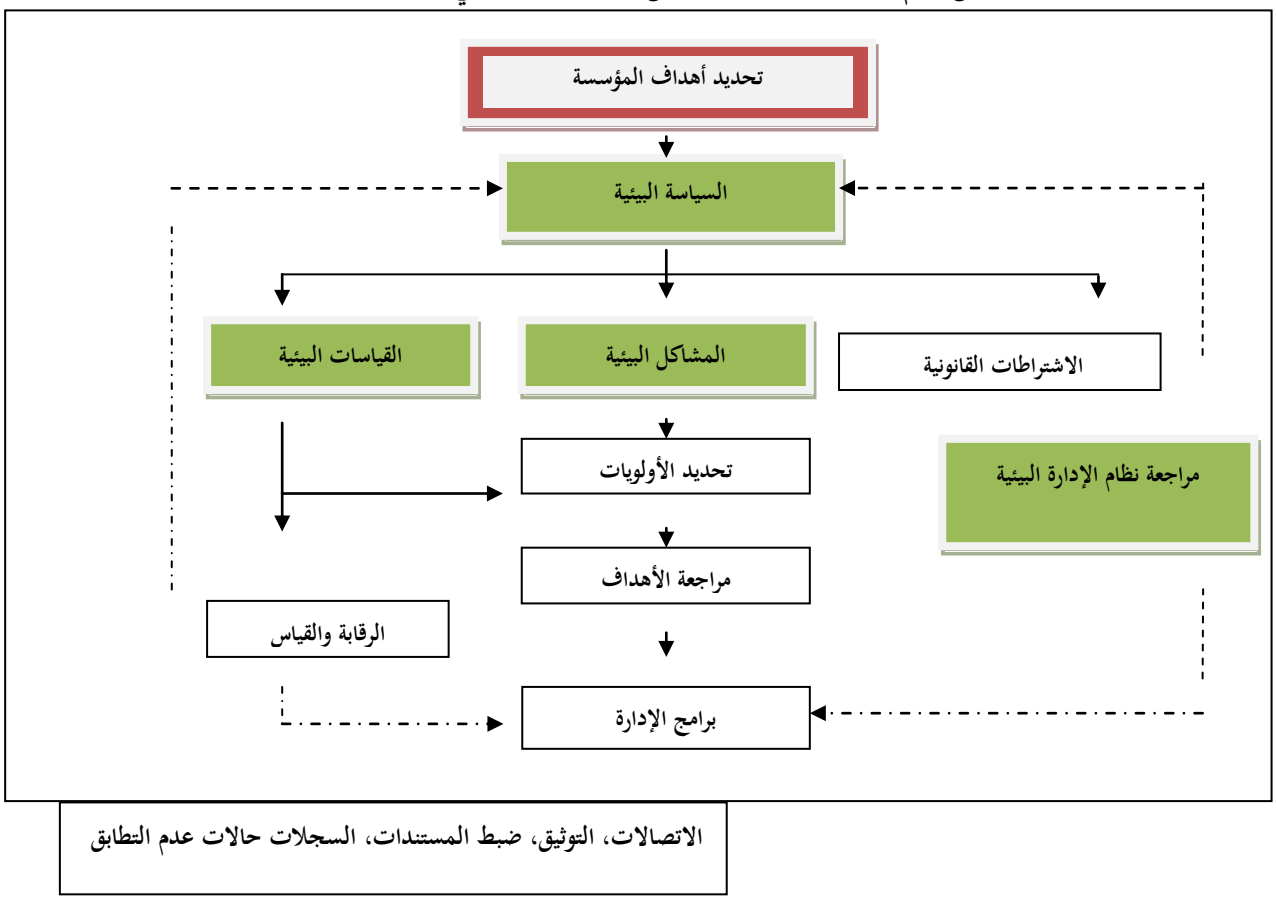

المصدر:مزريق عاشور،بن نافلة قدور،مرجع سبق ذكره،ص10.

ومن أهم مراحل الدمج البيئي نذكر :

1- مزريق عاشور،بن نافلة قدور ،المشكلات البيئية بين المجتمعات النامية والمجتمعات الصناعية ،قدمت ملتقي الوطني حول المراجعة البيئية كأداة لتحسين الاداء البيئي للمؤسسات الصناعية ،الجزائر،3-4ديسمبر 2006،ص8 ،10.

1- المرحلة التمهيدية: يجب تقييم الاحتياجات اللازمة لإعداد الكوادر البشرية بهدف تدريب العاملين في قطاع الإنتاج والخدمات بالمؤسسة،ومن المهم أن يؤخذ في الاعتبار وضع برامج لتدريب المدربين لتحسين الكفاءة البيئية ، ويؤدي ذلك إلى :

- تقدير حجم المخاطر المحتملة في الأنشطة الصناعية والمرافق في المؤسسات الصناعية؛

- توفير تدريبات دائمة على إجراءات الصحة والسلامة من حالة الحوادث الصناعية ؛

2- المرحلة المستمرة: يجب أن تهتم منظومة الإدارة البيئية في المراحل التالية للمرحلة التمهيدية بإعداد برنامج شامل لإدخال الأساليب الإنتاجية غير الضارة بالبيئة، ويمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

أولا: الإقلال من الفاقد في عمليات الإنتاج : وذلك عن طريق :

- تطوير طرائق الإنتاج بتطبيق التكنولوجيات قليلة أو عديمة الفاقد والاهتمام بصيانة المعدات؛

- إعادة استخدام المياه الصناعية للحد من استهلاكه وتوفر مصادر المياه اللازمة للتوسعات الصناعية مستقبلا؛

ثانيا: المراجعة البيئية الدورية للمؤسسات : تشتمل المراجعة البيئية العناصر التالية[2]:

- جودة المواد الخام ومدى مطابقتها للموصفات والمنتجات وجودة تقنيات العمليات المستخدمة؛

- كميات مدخلات المواد والماء والطاقة، وأساليب الإدارة البيئية المتبعة في المؤسسة؛

- نوعية الماء والهواء المحيط، وملائمة الخدمات البيئية بالمؤسسة ونظافة المباني الداخلية؛

- **التحسين المستمر في الإدارة البيئية** : تستخدم المراجعة البيئية كوسيلة لتقديم التوكيد للإدارة العليا، وتعمل على تخفيض حالات عدم المطابقة لذلك فقد طورت الكثير من المنظمات برامج للمراجعة البيئية والصحة

1- مزريق عاشور،بن نافلة قدور،مرجع سابق ،ص11.

2- محمد بوتين،المراجعة مراقبة الحسابات من النظرية إلي التطبيق ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003،ص67.

،إذ تهدف هذه البرامج للقيام بالتحسين المستمر في نظم الإدارة البيئية. ويمكن أن تدرس عملية الإدارة البيئية كما في الشكل التالي[1]:

الشكل رقم 03: عملية التحسين المستمر في الإدارة البيئية:

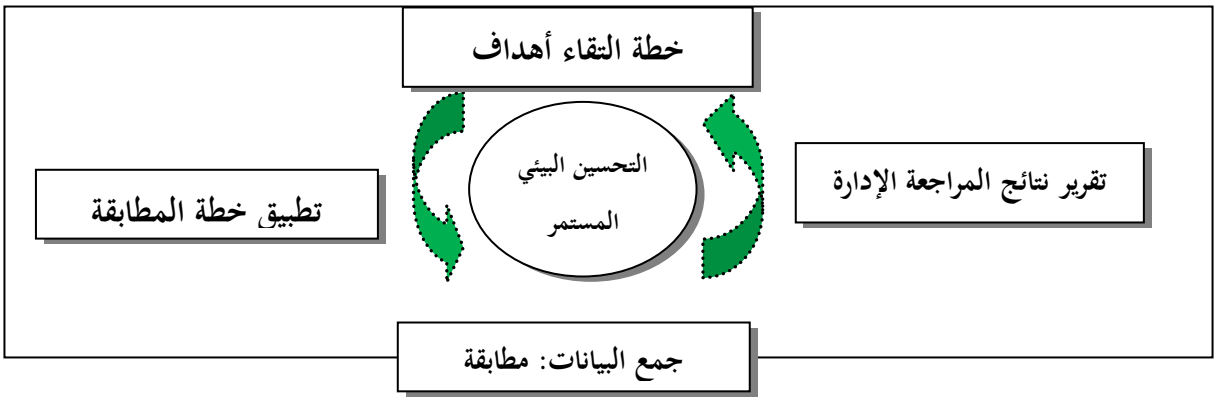

مزريق عاشور،بن نافلة قدور،مرجع سابق ،ص11.

ففي هذا النظام يخطط كل هدف وينفذ ويفحص ويعدل،وينتج عن التعديل خطة جديدة،لذلك فان العملية تكون مدورة ومخططة ومستمرة،وكما يلاحظ أن خطوات الفحص تشكل مراجعة حقيقية، لذلك فان عملية المراجعة تقوم حلقة التغذية العكسية بحيث تسمح للتحسين المستمر لنظم الإدارة البيئية.

- **الآليات المؤسسية لإدارة البيئة في المؤسسات الصناعية:** يتم تنفيذها على النحو التالي[2]:

– مراجعة الأوضاع الحالية للبيئة والإشراف على تنفيذ إجراءات تصحيحية جديدة للمعالجة والحد من مصادر التلوث في الوحدات الإنتاجية ولتحقيق الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية؛

– تنفيذ الإجراءات الوقائية في اطر خطة شاملة،وإدخال ضوابط جديدة للحد من الملوثات بإجراءات قليلة أو عديمة التكلفة داخل المؤسسة ، وإدخال تعديلات على المعدات وعلى تصميم المنتج بهدف الحد من انبعاث الملوثات؛

– ترشيد استخدام الموارد استخدام التقنيات الحديثة لزيادة كفاءة الطاقة واستخدام الدوائر المغلقة للمياه ويمكن توضيح الأساليب النظيفة التي تستند عليها الإدارة البيئة للحد من المخلفات في المؤسسات الصناعية بالمخطط الموالي

1- Jacques fouriner, L'orientation et la planification D'une Mission d'audit, In Revue Française de comptabilité,n°332, Paris, France, 2001 , p05 -

2 - نجوى عبد الصمد، طلال محمد مفضي بطاينة، الإدارة البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات جامعة، ورقلة، 8 –9 مارس 2005 ، ص139 .

الشكل رقم 04:: أساليب الحد من المخلفات الصناعية

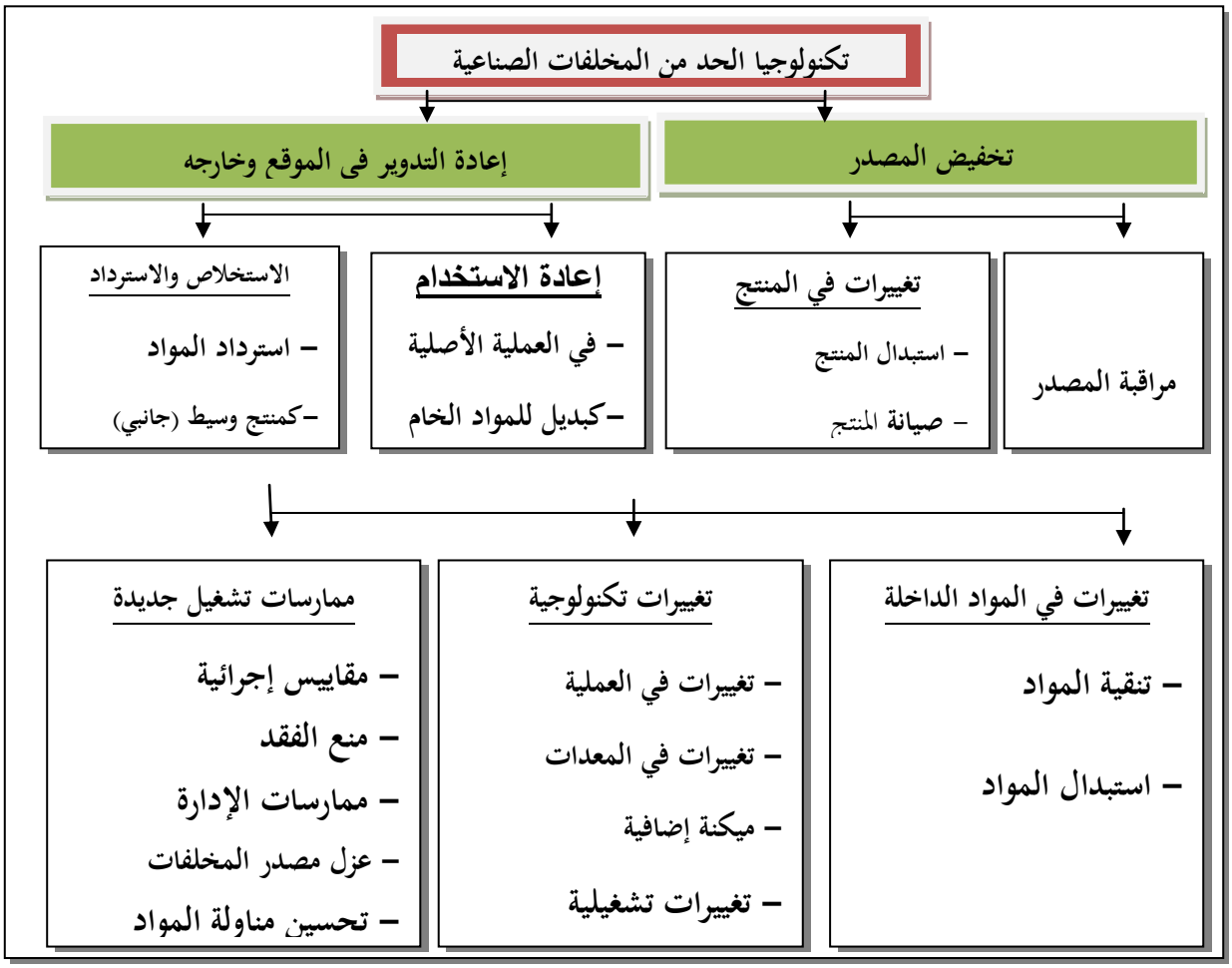

مزريق عاشور،بن نافلة قدور،مرجع سابق ،ص11

- **4– دراسة التأثير البيئي:** هو تحقيق التوازن البيئي بين معدلات التنمية والتأثير السلبي علي الموارد الطبيعية أصبح هو المطلب البسيط للبشرية من اجل حماية حقها في الحياة[1]
- وبطبيعة الحال ليس الهدف من حماية البيئة إيقاف عجلة التطور والتنمية وإنما الهدف هو الحد من التلوث والإسراف في استخدام الموارد الطبيعية.

1 - محمد زرقون ،رواني بوحفص،دراسة الجدوى البيئية في ترشيد القرار الاستثماري والمحافظة علي البيئية،الملتقي الوطني حول (اقتصاد البيئية والتنمية المستدامة)،قسم علوم التسيير،المركز الجامعي المدية ،07/06 جوان 2006،ص2 .

ويمكن تحقيق الحد الادني من التوازن البيئي عن طريق إجراء الدراسة البيئية للمشروع التنموي قبل إقامته واخذ توصيات الدراسة في الحسبان أثناء وبعد تصميم المشروع[1] .

يقصد بدراسة التأثير البيئي :الإجراءات العملية أو المنهجية لمعرفة الآثار البيئية لأي نشاط تنموي وتوقعها علي البيئة وكذالك صحة الإنسان وراحته[2]، حيث ظهر هذا المفهوم في الاتفاقيات والندوات العالمية بداية في ملتقي فرصوفيا ببلونيا (سبتمبر 1987) تم اتفاقية ايسبو حول دراسة التأثير البيئي في فلندا من (25فيفري إلي 01مارس 1991)،وهناك تعريفا أخر لصلاح حجار جاء فيه إن دراسة التأثير البيئي هي عبارة عن دراسة تنبؤية لمشروعات أو نشاطات تنموية ذات تأثير بيئي محتمل لتحديد البدائل المتاحة،وتقييم تأثيرها البيئي ،واختيار أفضل البدائل ذات التأثيرات البيئية الأقل سلبية واختيار وسائل التخفيف من التأثير السلبي [3].

ينص المشرع الجزائري في المادة 02 من **المرسوم التنفيذي رقم 98-339المؤرخ في 1998/11/03**:علي ماهية المشاريع التي تخضع لدراسة التأثير البيئي حيث أكد علي أن كل المشاريع التي تسبب تأثيرا مباشرا آو غير مباشرا علي البيئة من خلال تأثيرها علي:[4]

- ✓ الصحة العمومية.
- ✓ الفلاحة والنباتات.
- ✓ الحيوانات.
- ✓ علي المعالم والآثار التاريخية .
- ✓ علي سكنه الجوار .

أي إن كل مشروع يؤثر علي هذه العناصر فصاحبه ملزم بالقيام بدراسة التأثير البيئي له.

1 -محمد زرقون ،رواني بوحفص،مرجع سابق ،ص2 .

-2سامح الغرابية،يحي الفرحان ،المدخل الي العلوم البيئية،الطبعة1،دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن،2003،ص417.

3 -صلاح الحجار،دليل الاثر البيئي في المشروعات الصناعية والتنمية،دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة،2002،ص26.

4 - صلاح الحجار،مرجع سابق ،ص27.

قد حدد المشرع الجزائري طبيعة ومحتوي دراسة التأثير البيئي من خلال المرسوم التنفيذي **رقم 90-78 المؤرخ في 27 فبراير 1990**، بحيث إن المادة الخامسة من هذا المرسوم أكدت علي النقاط الواجب تضمنها في دراسة التأثير البيئي والتي تتمثل أساسا فيما يلي[1]:

- ✓ تحليل حالة المكان الأصلية ومحيطه مع التركيز خصوصا علي الثروات الطبيعية والمساحات الفلاحية والغابية والمائية والترفيهية التي تمسها الأشغال وأعمال التهيئة أو المنشات.
- ✓ تحليل الآثار البيئية ولاسيما في الأماكن والمناظر والحيوانات والنباتات و الأوساط الطبيعية والتوازنات البيولوجية وحسن الجوار .
- ✓ الأسباب التي من اجلها اعتمد المشروع.
- ✓ التدابير التي ينوي صاحب المشروع القيام بها لإزالة عواقب المشروع المضرة بالبيئة أو تخفيضها وتقدير النفقات المناسبة لذالك.

كما إن صاحب المشروع مطالب بتقديم 03نسخ علي الأقل من دراسة التأثير البيئي للوالي ليقوم هذا الأخير بتحويلها إلي الوزير المكلف بالبيئة الذي إما يأخذها بعين الاعتبار أو يرفضها [2]،إضافة إلي هذا فانه يجب إخبار المديريات والمصالح المعنية والتي لها علاقة مباشرة بالمشروع موضوع الإنشاء والتهيئة ،ويجب علي الوالي أن يتخذ قرار تدابير الإشهار وذالك عن طريق إشهارها في مقر الولاية ومقر البلديات، وفي الأماكن المجاورة للمواقع المزمع انجاز الأشغال فيها ،كذالك يجب إشهار دراسة التأثير البيئي في يوميتين وطنيتين علي الأقل .

بعد ذالك يعين الوالي محافظا لتسجيل ما قد يصله من رغبات وآراء وتظلمات كتابية او شفوية مرتبطة بدراسة التأثير البيئي في سجل خاص والذي يختم في الأخير بعد 60يوما من إشهاره ،والذي يجب أن يحتوي علي احد الملاحظات التالية:

- ➢ **ملاحظة "لاشيء"**:إذا لم تكن هناك أي تظلمات أو اقتراحات ،يحث يحرر المحافظ تقريرا يرسله إلي الوالي يتضمن الاستشارة العمومية والذي بدوره يرسله إلي الوزير المكلف بالبيئة ،وتنص المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 90-78 علي انه يمكن للوزير المكلف بالبيئة

1 – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي رقم 30-78،العدد10،الجزائر 27 فبراير 1990،ص10.

2 – يوسف حسن ،البيئة ،مجلة العلوم والتقنية ،مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ،المملكة العربية السعودية ،العدد 2،30سبتمبر 1994

أن يوافق علي دراسة التأثير البيئي بتحفظ أو يرفضها بعد فحصها[1] .

ملاحظة "تحفظ" أو " رفض": وهذا في حالة الرفض ويجب أن يكون التقرير مدعما بأسباب الرفض ،كما يمكن للوزير المكلف بالبيئة أن يطلب دراسات أو معلومات تكميلية قبل أن يتخذ قراره.

المطلب الثالث:مفهوم التدقيق البيئي

أصبح التدقيق البيئي مألوفا لمختلف المؤسسات الصناعية والجهات الحكومية لمختلف الدول ،كما انه يطبق علي نطاق واسع من الخدمات ،بالإضافة إلي أن له تفسيرات عديدة ويري البعض انه يوجد الكثير من الارتباك في السنوات الحالية نتيجة الانتشار الواسع والاستخدام الغير ملائم للتعبير عن التدقيق البيئي[2] ،وذلك لأنه يطلق علي الكثير من الخدمات التي يتف بعضها بصفات التدقيق في المهنة المحاسبية كما انه يطلق علي الكثير من الخدمات التي تتصف بالمهنة الإدارية وغيرها من المجالات الاخري[3].

1-تعريف التدقيق البيئي:

هناك العديد من التعاريف ومن بين أهمها مايلي :

- **تعريف وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA)** التدقيق البيئي علي انه "عبارة عن فحص انتقائي دوري منظم وموثق وموضوعي بواسطة منظمة الأعمال أو بواسطة جهة مستقلة ذات سلطة قانونية،للعمليات الإنتاجية وما يرتبط بها من أنشطة فرعية لتحديد تأثيرها علي البيئة ومتغيراتها "[4].
- **تعريف غرفة التجارة الدولية (ICC)** بأنه عبارة عن "أداة إدارية داخلية تعمل علي التقييم الدوري الموثق والمنظم لمدي كفاءة أداء نظام الإدارة البيئية،ومدي اهتمام الإدارة بحماية البيئة من خلال رقابة الإدارة علي الأنشطة البيئية .

1 - المرسوم التنفيذي رقم 90-78،الجريدة الرسمية ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد 07،1990/03/10.

2 – أحمد السيد لطفي،التدقيق البيئي،المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع،مصر ،2005 .

3 - Schuetze, W. P, Reporting by Independent Auditors on Internal Controls, The Coroporate Accounting and Finance (CPA) Journal, New York, October 1993,PP.40-41.

4 -http:// (www.epa.vic.gov.au/envaudit) (Mullen,et.at, 1996:6.

ومدي تنفيذ البرامج والسياسات المرتبطة بالأنشطة البيئية والتي من خلالها يتم الوفاء بمتطلبات التشريعات والقوانين البيئية"[1].

- هو "نشاط تقييمي يقوم علي فحص الأداء البيئي لمنظمة الأعمال بغرض التحقق من فاعليته وتوافقه مع الترتيبات البيئية المخططة وتحديد آثاره علي القوائم المالية لمنظمة الأعمال "[2].

مما تقدم نستنتج أن مفهوم التدقيق البيئي سوف يتعلق بكل من[3]:

1. وجود برامج مخططة تتعلق بتحديد مسبق للتأثيرات البيئية المتوقعة نتيجة قيام منظمة الأعمال بنشاطاتها المختلفة وبصورة خاصة النشاطات الصناعية وما يترتب عنها من تأثيرات تتعلق باستخدام المواد والمعدات.
2. وجود مجموعة من القوانين والسياسات الإدارية البيئية التي يمكن من خلالها الحكم علي مدي التزام منظمة الأعمال بما خططت له بما يتعلق بمعالجة التأثيرات السلبية لنشاطاتها علي البيئة.
3. إمكانية القياس المالي لما تتحمله منظمة الأعمال من أعباء مالية وتكاليف في سبيل الوفاء بالتزاماتها تجاه البيئة، وتوصيل النتائج إلي جميع الجهات التي يهمها عن طريق الإبلاغ المالي والقوائم المالية المنشورة.
4. الحاجة إلي وجود معايير للتدقيق يمكن أن يسترشد بها مدقق الحسابات في سبيل تدقيق أدوات القياس والإفصاح التي تمت من خلالها تحديد التأثيرات البيئية ومعالجتها والتعبير عنها بصورة مالية.

واستنادا إلي ماتقدم يتضح أن التدقيق البيئي هو:

عمل إضافي لواجبات مدقق الحسابات في أية منظمة أعمال يمكن أن تنشا تأثيرات سلبية علي البيئة نتيجة قيامها بنشاطاتها المختلفة،يقوم من خلاله بفحص مدي التزام منظمة الأعمال بمعالجة التأثيرات السلبية علي البيئة [4]، عن طريق مقارنة البرامج المخططة مع ماتم تنفيذه فعلا بموجب القوانين والسياسات الإدارية ، والتأكد من صحة ودقة المعالجات المحاسبية التي تم من خلالها التعبير عن ذالك بصورة مالية وعرضها في القوائم المالية وتوصيلها إلي الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ قراراتها المختلفة،وذالك بالاعتماد علي مجموعة من معايير التدقيق التي يتم الاسترشاد بها من قبل مدقق الحسابات في أداء عمله.

1- لطفي ،ايمن السيد احمد،معايير المراجعة المهنية للرقابة علي جودة أداء مراقبي الحسابات ،دار النهضة العربية،القاهرة،1997،ص20.

2 -http://.(www.infotechaccountants.com). 13:20/2015/04/22: تاريخ الاطلاع

3 – أمين السيد لطفي، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005 .

4 – الطاهر مخلوفي،لخضر رينوبة،الاعتبارات عند تدقيق البيانات المالية ومهنة التدقيق ،الملتقي الوطني الرابع حول "تاهيل مهنة التدقيق لمواجهة الازمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات"،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة الاغواط،20-21 نوفمبر 2013.

2-أهداف التدقيق البيئي:

من خلال المفهوم الذي توصل إليه للتدقيق البيئي يمكن تحديد أهداف التدقيق البيئي بكل من [1]:

- ✓ فحص مدى التزام الأعمال بمعالجة التأثيرات السلبية علي البيئة،من خلال مقارنة البرامج المخططة مع ماتم تنفيذه فعلا بموجب القوانين والسياسات الإدارية .
- ✓ التأكد من صحة ودقة المعالجات المحاسبية التي تم من خلالها التعبير عن ذالك بصورة مالية وعرضها في القوائم المالية وتوصيلها إلي الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ قراراتها المختلفة.
- ✓ تقديم تقرير (تقرير بيئي) عن نتائج ماتم توصل إليه سواء بصورة منفردة أو بإرفاقه بتقريره النهائي عن تدقيق حسابات منظمة الأعمال المعنية المكلفة بتدقيق حساباتها.
- ✓ تسهيل تحكم الإدارة بالممارسات البيئية[2].
- ✓ التأكد من التقيد بسياسات المؤسسة والتي تتطلب مراعاة المتطلبات التنظيمية.
- ✓ التقيد بالأنظمة والقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات المتخصصة في حماية البيئة.
- ✓ التأكد من الالتزام بنظم الإدارة البيئية ونظام الرعاية الصحية والسلامة والبيئة.
- ✓ التأكد من رقابة إدارة المؤسسة علي الأنشطة البيئية .
- ✓ التأكد من أن البيانات والمعلومات التي تتضمنها القوائم البيئية يمكن الاعتماد عليها وتفصح عن كافة القضايا البيئية.
- ✓ كما يمكن لمدقق الحسابات تنبيه الإدارة أو الجهات ذات الاهتمام بتقريره أن يقترح عليها كيفية التنبؤ بالمخاطر البيئية المحتملة وكيفية معالجتها أو التقليل منها من خلال التشاور مع مجموعة مساعديه الذين يمكن أن يستعين بهم من ذوي الاختصاصات المختلفة ذات العلاقة بذالك.
- ✓ التكاليف وزيادة الإنتاج وتحسين جودة المنتجات وتحقيق موفورات مالية حيث تعفى المؤسسة من بعض الضرائب كالضريبة البيئية[3].

1- الاوتكتاد ،المنهاج الدولي الذي اقره مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتمية والاوتكتاد ،مفاهيم التدقيق المتقدمة،المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،2001.

2 .-http:// www.infotechaccountants.com16:00/2015/03/18: تاريخ الاطلاع .

3- السقا احمد السقا،مراجعة الاداء البيئي ،اطار مقترح ،مجلة الادارة العامة ،معهد الادارة العامة ،الرياض ،العدد2،1999..

3-أهمية التدقيق البيئي:

تأتي أهمية التدقيق البيئي من خلال ضرورة وتنامي الاهتمام المتعلق بالبيئة وما تتعرض له من تأثيرات سلبية بسبب قيام العديد من منظمات الأعمال بمزاولة نشاطاتها دون أن تتحمل أي مقابل يذكر نتيجة ذالك،فضلا عن الضغوطات الاجتماعية والقانونية التي تتعرض لها منظمات الأعمال في سبيل قيامها بدور ايجابي وان تتحمل بعض التكاليف مقابل المنافع التي تحصل عليها من البيئة المحيطة [1].

ونظرا لضرورة قيام منظمات الأعمال بالعمل علي اتخاذ الإجراءات المناسبة في سبيل تحديد وقياس والإفصاح عن ما يمكن أن تتحمله من تكاليف وأعباء للمساهمة في معالجة أو تقليل التأثيرات السلبية علي البيئة والناتجة عن قيامها بنشاطاتها المختلفة،فقد نشا فرع أخر أضيف إلي فروع المحاسبة المالية[2]. وهو مااطلق عليه "المحاسبة البيئية" وبما أن أية عمليات محاسبية تنشا في أية منظمة أعمال لابد لها من فحص وتدقيق وإبداء رأي محاسبي قانوني بشأنها ،فلا بد من أن ينشا فرعا أخر ضمن فروع التدقيق وهو مااطلق عليه"التدقيق البيئي"[3].

ويمكن تحديد أهمية القيام بالتدقيق البيئي لكافة الجهات التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بمنظمة الأعمال المعنية، في سبيل الاعتماد علي نتيجة تقرير المدقق البيئي في اتخاذ قراراتها المختلفة، ومن أهم هذه الجهات[4]:

1. **المستهلكون:**إن تزايد الوعي البيئي لدي المستهلكين من خلال الجمعيات التي تحثهم علي استخدام المنتجات التي لاتسبب أضرار للبيئة ،أصبح له تأثير قوي في أسواق الاستهلاك ويعتبر من العوامل الأساسية التي أدت إلي اهتمام منظمات الأعمال بالقضايا البيئية بطريقة جدية حتى لا تتعرض إلي فقدان حصتها في السوق وبالتالي الخروج من السوق نهائيا.
2. **المساهمون والمستثمرون:**إن المستثمرين أصبح لديهم القناعة بان الممارسة البيئية الرديئة قد تؤدي إلي زيادة الالتزامات وبالتالي المخاطر مما يؤدي إلي تخفيض الأرباح أو انتقائها ، مما أدي إلي ظهور مايعرف

1 -. http:// www.infotechaccountants.com17:15/2015/03/26:تاريخ الاطلاع

2 – دريباتي، رادة فار وق ، دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة تشرين،2009.

3- يوسف فرج جهماني ،المراجعة البيئية والاجتماعية في الأردن ،مجلة الاقتصاد والإدارة ،جامعة الملك عبد العزيز ،المجلد 12،العدد2،السعودية 1998/1479 .

4– التميمي ،هادي ،معايير التدقيق البيئي ،كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،الجامعة الاردنية ،بدون سنة نشر ،ص35.

3. بالاستثمارات الأخلاقية أو الاستثمارات الخضراء التي من شانها الحصول علي عائد ملائم دون إلحاق الضرر بالبيئة[1].
4. **قوانين حماية البيئة**:نتيجة للتأثيرات السلبية لأنشطة منظمات الأعمال فقد تم اتخاذ إجراءات دولية لحماية البيئة وقد اهتمت الأمم المتحدة بتحقيق هذا الهدف من خلال برنامج عالمي شامل انطلق في عام 1988وجاء فيه :إن الوقت قد حان لإيجاد علاقة طيبة ووثيقة بين التنمية الاقتصادية والمحافظة علي البيئة،هذا وقد أدى ذالك إلي صدور العديد من والسياسات البيئية في كثير من الدول تجاوبا مع الكثير من المؤتمرات الدولية التي عقدت بالخصوص[2].
5. **المقرضون**: لقد ترتب علي تزايد المخاطر البيئية التي قد تتعرض لها البنوك تعديل في سياساتها الائتمانية حيث أصبح العديد من المقرضين يضعون شروطا لطالبي الائتمان منها،ضرورة تنفيذ تدقيق بيئي بواسطة طرف ثالث،كما أنها تطلب معلومات تتعلق بخطط المصروفات الرأسمالية البيئية،والتأثيرات البيئية علي أرباحها،الالتزامات البيئية المحتملة والقدرة علي التعامل مع المشكلات البيئية الحالية والمستقبلية بالإضافة إلي ما توفره القوائم المالية من المعلومات .
6. **جماعة الضغط البيئي**:تكمن قوة الجماعات البيئية في الاتحاد معا لتشكيل وسيلة ضغط فعالة علي الوحدات الاقتصادية والحكومات بخصوص قضايا معينة،كما ان هذه الجماعات تساهم وبدرجة كبيرة في توجيه نظر وسائل الإعلام والمستهلكين إلي منظمات الأعمال التي تسبب إضرار للبيئة لغرض مقاطعة منتجاتها[3].

1- جورج دانيال غالي،تطور مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الالفية الثالثة،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2001،ص436.

2 - الشعباني ،صالح ابراهيم ،الحاجة الي توظيف معلومات الكلف البيئية في صنع القرارات الاستثمارية ،المؤتمر العلمي الدولي الخامس ،كلية العلوم الادارية والمالية ،جامعة فلادليفيا ،عمان،الاردن ،2007.

3- محمد صلاح الدين عباس نظم الادارة البيئية والمواصفات القياسية العالمية،ط1،دار الكتب العالمية للنشروالتوزيع،القاهرة،1998،ص7.

المطلب الرابع:أنواع التدقيق البيئي

1-تدقيق نظام الإدارة البيئية:

كما تعرف علي أنها إدارة النشاطات والسياسات العامة ضمن مشاكل البيئية،من أجل حماية الشؤون العامة،وهي كأي إدارة أخري تشكل عملية إنسانية،حيث يتفاعل ويعمل الأفراد والجماعات معا، من أجل تحقيق مجموعة من القيم والأهداف التنظيمية المحددة بصورة مسبقة،وهذا النظام يتناول الاهتمام بالبيئة في جميع مظاهر العمل وجوانبه،وهو تطوعي وإن المنظمات على إختلافها بدأت تستوعب فوائد تطبيق هذا النظام[1] .

إن مواصفات التدقيق البيئي من المواصفات التي ترتكز على العملية،وقد عرفت اللجنة الفنية (207) التابعة للمنظمة العالمية للتقييس بأن التدقيق البيئي هو عملية تحقق نظامية وموثقة للحصول علي مؤشرات للتقويم الموضوعي لتحديد ما إذا كان نظام الإدارة البيئية للشركة يتوافق مع معايير نظام الإدارة البيئية وإيصال نتائج هذه العملية إلي الزبون [2]،حيث تحتوي هذه المواصفات على إرشادات حول معايير تأهيل مراجعي البيئة وقيادات التدقيق .وكان أول إنتاج لهذه اللجنة في سبتمبر 1996 عندما ظهرت المواصفة ISO 14001 وتم اعتماد هذه المواصفة التي بناءا عليها تمنح شهادة

1- نجم العزاوي،عبد الله حكمت النقار،ادارة البيئة-نظم ومتطلبات وتطبيقات iso14000-دار المسيرة،2007،ص122.

2 - آمنة حواسنية ،متطلبات تطبيق المراجعة البيئية في الجزائر ،مذكرة ماستر في المحاسبة والتدقيق ، جامعة الاغواط،2011 .

الشكل 05:نظام عمل الادارة البيئية

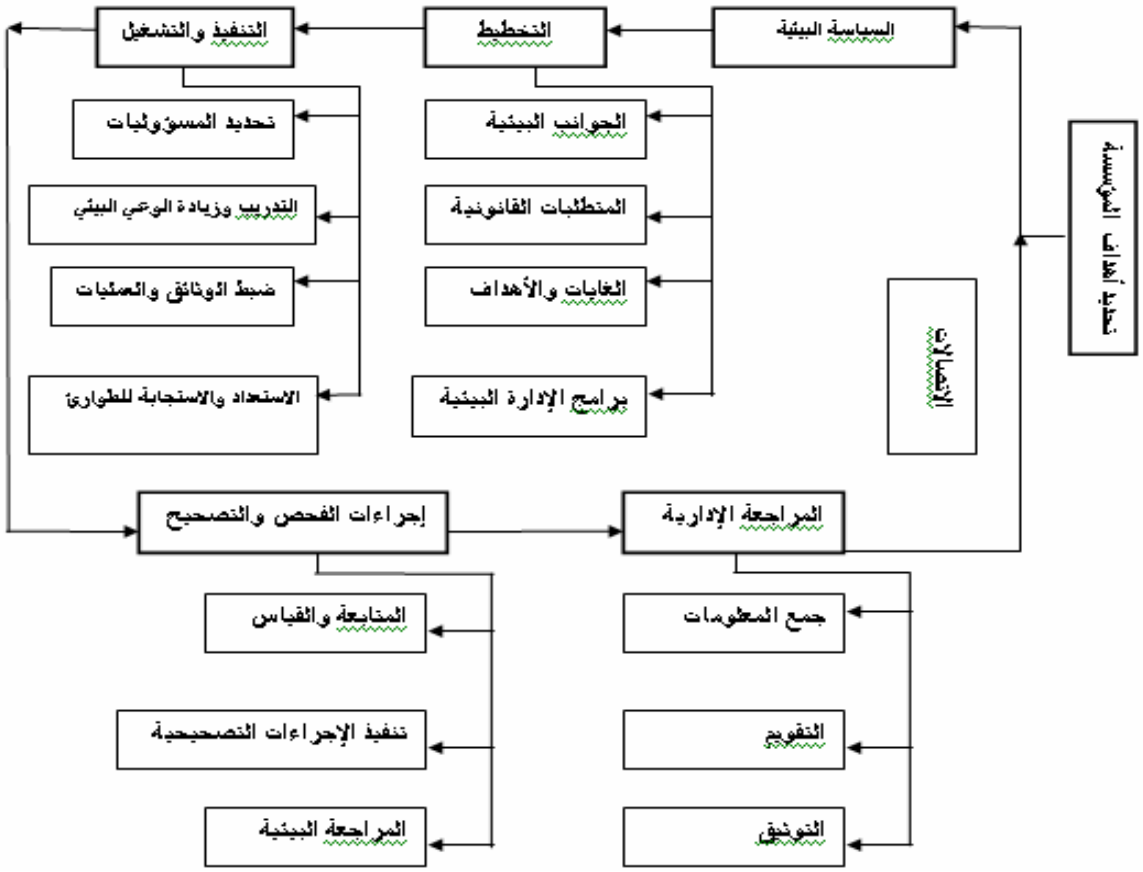

المصدر :عبد الصمد نجوى، الإدارة البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي، ص 136،139،سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة ، .ص237 .

هذا وقد تضمنت سلسلة المواصفات أيضا مقاييس تقدم العديد من الأدوات الممكن استخدامها لتنفيذ نظام الإدارة البيئية منها:

1-أسلوب تقدير دورة حياة المنتج يمكن استخدامه أثناء تحليل الجوانب البيئية الخاصة بمنتجات أو خدمات أو أنشطة المنشأة.

2-أسلوب الملصقات والإعلان والإفصاح البيئي والتي تقدم توجيها لتوفير المعلومات عن الجوانب البيئية للمنتجات والخدمات من خلال الملصقات والبيانات المفصح عنها.

3-التوجيهات الخاصة بعمليات رقابة وقياس الأداء البيئي الخاص بأنشطة المنشأة ومنتجاتها وخدماتها من أجل تحسين الأداء البيئي باستمرار.

4- .التوجيهات التي تساعد في تنفيذ المنشأة للتدقيق البيئي[1]

1نجوى عبد الصمد، طلال محمد مفضي بطاينة،مرجع سبق ذكره،ص139.

ISO 14000 التي تهدف إلي تحقيق المزيد من التطوير والتحسين في نظام حماية البيئة والعمل علي توازن إحتياجات البيئة وتتمثل مميزات الحصول علي شهادة ISO 14000 فيما يلي[1]:

- ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية
- التوافق مع القوانين والتشريعات البيئية
- تحسين صورة الشركة وأدائها البيئي مما يزيد سمعتها الحسنة
- إكتساب تقدير واعتراف الجهات العالمية مما يفتح أسواق التصدير
- تحسين الأوضاع البيئية للموظفين للعمل في بيئة نظيفة وآمنة وخالية من الملوثات

المواصفة القياسية ISO 14001 وإستراتيجية تطبيقها:

نورد فيما يلي المقاييس الأساسية التوجيهية لكافة المؤسسات حول التأسيس والصيانة والتدقيق والتحسين المستمر لنظام الإدارة البيئية[2]:

- ✓ أنظمة الإدارة البيئية:ISO 14000-14004
- ✓ خطوط موجهة للتدقيق البيئي :ISO 14001-14011-14012
- ✓ اللاصقات البيئية والإعلان:ISO 14020-14024
- ✓ تقييم دورة الحياة:ISO 14040-14041-14050
- ✓ من خلال مواصفات التدقيق البيئي لنظام الإدارة البيئية يمكن استخلاص إجراءات التدقيق البيئي علي النحو التالي[3]:
- ✓ إلمام المدقق أو المراجع بالقوانين البيئية التي تطبق علي المؤسسات
- ✓ أن يحصل المدقق أو المراجع على فهم كافي لنظام الإدارة البيئية المطبق للمؤسسات
- ✓ التأكد من التزام جميع العاملين بالمؤسسة الصناعية وبالسياسات والإجراءات البيئية المحددة
- ✓ إجراء الاستفسارات الشفوية والمناقشات مع المتعاملين بالمؤسسة الصناعية
- ✓ فحص تقارير ومراسلات الجهات القانونية المتعلقة بالأداء البيئي للمؤسسة الصناعية

1- نجم العزاوي،عبد الله حكمت النقار،مرجع سبق ذكره،ص122.

2- رعد حسن الصرن،نظم الادارة البيئية والايزو 14000،دار الرضا،دمشق،2001،ص183.

3- زكريا طاحون،إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف ،مطبعة ناس بعابدين ،القاهرة،2005،ص297.

2-تدقيق المحاسبي البيئي:

لقد حصلت تطورات في شتي مجالات الحياة، وحظي الفكر المحاسبي بجزء من تلك التطورات فقد ظهر حديثا ضمن أدبيات علم المحاسبة مصطلح المحاسبة البيئية الذي كان نتيجة لتنامي الاهتمام بالأمور البيئية

وبروز مفهوم التنمية المستدامة لهذا وجدت المؤسسات نفسها تتحمل مسؤوليات عما تسببه للبيئة الخارجية من أضرار ملموسة أو غير ملموسة بسبب ممارستها لنشاطها [1]،وأصبحت هذه المؤسسات تعمل وتخضع لعدد متزايد ومتتام من القوانين المنظمة للبيئة التي تستهدف إيجاد بيئة خالية من التلوث،هذا الذي دفع تلك الإدارة العليا في عدد من المؤسسات والحكومات إلي ادارك أهمية إدخال المحاسبة البيئية من اجل مراقبة تسيير الأمور والقضايا البيئية وبالنظر للتحديات المتزايدة التي تواجهها المؤسسات الصناعية والداعية إلي ضرورة العمل من أجل التطوير المستمر للوصول إلى مستويات الكفاءة الإنتاجية تبنت بعض المؤسسات في العالم المتقدم المحاسبة البيئية كمنهج محاسبي يهدف إلى التصدي للمشاكل البيئية وتحقيق الربحية البيئية[2].

3-المتابعة البيئية للمشاريع:

إكتسحت المفاهيم البيئية اليوم جميع الأنشطة والدراسات،فبعدما كانت دراسة الجدوى من الدراسات التي ترتكز عليها المؤسسات الحكومية والصناعية بهدف الوصول إلى مشاريع ذات كفاءة عالية مع إهمال الجانب البيئي والاجتماعي ، ومع المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة تطورت دراسات الجدوى لتشمل كل من الجانب الاجتماعي والبيئي للوصول إلي مشاريع مستدامة ،هذا في حالة المشاريع الجديدة والتوسعية أما المشروعات القائمة فيلزم وجود متابعة بيئية لها وفقا للمعايير الحالية للتنمية المستدامة [3].

ينص المشرع الجزائري في المادة 02من المرسوم التنفيذي **رقم 88-399 المؤرخ في 1998/11/03**:علي ماهية المشاريع التي تخضع لدراسة التأثير البيئي حيث أكد علي أن كل المشاريع التي تسبب تأثيرا مباشرا أو غير مباشر علي البيئة من خلال تأثيرها علي:

- ✓ الصحة العمومية.
- ✓ الفلاحة والنباتات.
- ✓ الحيوانات.

1- خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات) الناحية النظرية والعملية (، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، الأردن ، 2000 ، ص 17،18.

2- غسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصر،الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر، الأردن،2006، ص1.

3- محمد زرقون،رواني بوحفص،مرجع سبق ذكره ،ص2.

- ✓ على المعالم والآثار التاريخية.
- ✓ على سكنه الجوار

أي أن كل مشروع يؤثر علي هذه العناصر فصاحبه ملزم بالقيام بدراسة التأثير البيئي له[1].

المطلب الخامس:الإطار المؤسسي والتشريعي للتدقيق البيئي في الجزائر

سنتعرض لتطور الإطار المؤسسي ثم نتناول تطور الإطار التشريعي.

1-تطور الإطار المؤسسي:

تزايد الاهتمام بالقضايا البيئية في الجزائر مع تزايد الاهتمام الدولي بهذه القضايا، فقد شاركت الجزائر في أشغال المؤتمر العالمي الأول حول البيئة المنعقد باستكهولم سنة . 1972 ورغم ذلك لم تأخذ المسائل البيئية الاهتمام الكافي نظرا لغياب إطار تشريعي ومؤسسي يتولى الإشراف على هذه المشاكل .ولم يعرف الإطار المؤسسي لقطاع البيئة استقرارا إلى غاية سنة 2000 بإنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة[2].

يوضح الجدول(في الصفحة التالية)التطورات الإدارية التي مرت بها مهمة حماية البيئة في الجزائر والتيتختلف شكلا ومضمونا، فمن حيث الشكل فقد تنوع التنظيم الذي كانت تلحق به مهمة حماية البيئة، إذ أنها ظهرت في شكل لجنة وطنية ثم وزارة ثم كاتبة الدولة .أما من ناحية المضمون فقد ارتبط موضوع حماية البيئة بموضوع الري والغابات والبحث العلمي والتربية والداخلية والأشغال العمومية والتهيئة العمرانية .هذا بالإضافة إلى تولي بعض الوزارات الأخرى لوظيفة حماية البيئة إلى جانب الوزارة المكلفة .ولخطر الصناعة على البيئة فقد تم سن قواعد عامة للأمن الصناعي وتطبيق التنظيم الخاص بالأمن الصناعي وحماية البيئة، وتدعيما لهذه المهام تم إحداث مكتب رئيس دراسات مكلف بحماية البيئة والأمن الصناعي ضمن مديرية المقاييس والجودة والحماية الصناعية[3].

1- رعد حسن الصرن،مرجع سبق ذكره،189.

2- الشاهد إلياس، الواقع البيئي للطاقة وخيارات استدامتها في الجزائر، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة،،21 22،أكتوبر 2008 ، ص - 3 .

3- موسي عبد الناصر وبرني لطيفة، الاقتصاد البيئي بين مستوييه الكلي والجزئي في الجزائر، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة، 22،21 اكتوبر 2008 ، ص - 7 .

الجدول رقم01: التطورات المختلفة لإنشاء المؤسسات البيئية في الجزائر

سنة التأسيس	المؤسسات المنشاة
1974	اللجنة الوطنية للبيئة.
أوت 1977	حل اللجنة وتحويل مصالحها إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة.
1979	إحداث كاتبة الدولة للغابات والتشجير، انحصرت صلاحيتها البيئية في المحافظة على البيئة.
مارس 1981	توكيل مهمة حماية البيئة إلى كاتبة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي وتدعى بمديرية المحافظة على البيئة وترقيتها.
جويلية 1983	تأسيس الوكالة الوطنية لحماية البيئة.
1984	إسناد مصالح البيئة إلى وزارة البيئة والغابات كمديريات مكلفة.
1988	تحويل اختصاصات حماية البيئة إلى وزارة البحث والتكنولوجيا.
1992-1990	إعادة تحويل اختصاصات البيئة إلى وزارة التربية الوطنية، ثم وزارة الداخلية ثم لكاتبة الدولة المكلفة بالبحث العلمي لدى وزارة الجامعات.
1995-1994	-إلحاق قطاع البيئة ب وزارة الداخلية والجماعات المحلية. -إنشاء المديرية العامة للبيئة، والمتفشية العامة للبيئة. -إنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة.
2000-1996	إنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، إنشاء مرقب للمهن البيئية، إنشاء المتفشيات الولائية.

المصدر: موسي عبد الناصر وبرني لطيفة،مرجع سبق ذكره،ص6

- ✓ وتتمثل المهام الأساسية للمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة المؤسس من قبل في:
- ✓ رسم الخيارات الإستراتجية الوطنية لحماية البيئة وترقية التنمية المستدامة؛ التقييم الدوري لتطورات حالة البيئة في الجزائر[1]؛
- ✓ التقييم الدوري لمدى تطبيق الآليات القانونية والتنظيمية لحماية البيئة وكذلك وضع التدابير اللازم إتخاذها؛

1- الشاهد إلياس،مرجع سبق ذكره،ص3.

✓ متابعة تطورات السياسة الدولية في مجال البيئة.

2-تطور الإطار التشريعي:

عرف التشريع البيئي في الجزائر إعداد مجموعة من القوانين والمراسيم التنفيذية، من أهمها:

أ .القانون رقم83 -03 المتعلق بحماية البيئة المؤرخ في- 1983/02/05[1] :

حيث اعتبرت المادة 130 منه أن دراسة التأثير البيئي تعتبر وسيلة أساسية للنهوض بحماية البيئة من خلال معرفة وتقدير الانعكاسات المباشرة أو غير المباشرة للمشاريع على التوازن البيئي وكذا إطار ونوعية معيشة السكان.

ب .المرسوم التنفيذي رقم90- 78 المؤرخ في1990/02/27 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة[2]:

حيث تعرضت المواد (2 إلى 14)من هذا القانون إلى دراسة التأثير البيئي ومع الأخذ بالمادة 05 من هذا القانون والتي تستعرض محتوى دراسة التأثير البيئي والذي لا بد أن يشمل :تحليل حالة المكان الأصلية(للمشروع) ومحيطه، تحليل الآثار البيئية، الأسباب التي من أجلها اعتمد المشروع، التدابير التي ينوي صاحب المشروع القيام بها لإزالة عواقب المشروع المضرة بالبيئة أو تخفيضها.

ج .المرسوم التنفيذي رقم98 -339 المؤرخ في 03 /11/1998لمتعلق بالتنظيمات المطبقة على المنشآت المصنفة:[3]

حيث تناولت مواد هذا المرسوم مفاهيم أساسية حول المنشآت المصنفة، وكيفية اكتسابها إما بالترخيص أوالتصريح من طرف الجهة المعنية، والأحكام المطبقة على المنشآت الخاضعة للترخيص والمصنفة إلى 03 أنواع بحسب درجة تأثيرها على البيئة، والشروط الواجب توفرها في الملف المرفق لدراسة التأثير البيئي أو موجز لدراسة التأثير البيئي، والملحقات الواجب إرفاقها بملف الدراسة، كيفية التعامل مع المنشآت، والإعلام عن نتيجة الدراسات وكيفية التعامل معها.

د.القانون رقم 03-10[4] **المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة المؤرخ في 2003/07/20**:

يتضمن هذا القانون ثمانية أبواب:

- **الباب الأول** :يتضمن أحكام عامة تتعلق بأهداف والمبادئ العامة لحماية البيئة في إطار التنمية- المستدامة، وتحديد المفاهيم المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 83-03،العدد7،1990/03/10،ص401،380.

2-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي رقم 90-78،العدد07،1990/03/10،ص365،362.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي رقم98 -339،العدد82،الجزائر،04 نوفمبر 1998،ص3-7.

4 – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم03-10،العدد43،الجزائر ،20جويلية2003،ص11-12.

– **الباب الثاني** :ويتضمن أدوات تسيير البيئة، والتي تتشكل من هيئة الإعلام البيئي، تحديد المقاييس البيئية،– تخطيط الأنشطة البيئية التي تقوم بها الدولة، نظام لتقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية، تحديد للأنظمة القانونية الخاصة والهيئات الرقابية، تدخل الأفراد والجمعيات لحماية البيئة.

– **الباب الثالث** :ويضم مقتضيات الحماية البيئية، والتي تتمثل في الآتي :التنوع البيولوجي، الهواء والجو،– الماء ، الأرض والأوساط الصحراوية، الإطار المعيشي.

– **الباب الرابع** :ويتضمن الحماية من الأضرار والتي تتمثل في :مقتضيات الحماية من المواد الكيميائية، ومقتضيات الحماية من الأضرار السمعية.

– **الباب الخامس** :ويتضمن أحكام خاصة تتعلق بتحفيز حماية البيئة– .

– **الباب السادس** :ويتضمن أحكام جزائية تتمثل في العقوبات المتعلقة :بحماية التنوع البيولوجي، بالمجالات المحمية، بحماية الهواء والجو، بحماية الماء والأوساط المائية، بالمؤسسات المصنفة، بالحماية من الأضرار، بحماية الإطار المعيشي.[1]

– **الباب السابع** :ويتضمن تحديد مسؤولية البحث ومعاينة المخالفات.

– **الباب الثامن** :ويتضمن أحكام ختامية[2]

بالإضافة إلى ما سبق وقعت الجزائر على الاتفاقيات التالية:

- المصادقة على الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي سنة– 1973

المصادقة على الاتفاقية الدولية المتعلقة بإحداث صندوق دولي للتعويض عن الأضرار المترتبة عن التلوث بسبب المحروقات سنة .1974

- الانضمام إلى اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث سنة– 1980
- المصادقة على البروتوكول الخاص بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناشئ عن رمي النفايات من السفن والطائرات سنة1981
- المصادقة على البروتوكول الخاص بالتعاون على مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط بالنفط والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة سنة1981
- المصادقة على بروتوكول التعاون بين دول شمال إفريقيا في مجال مقاومة الزحف الصحراوي سنة 1982 .
- الانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة باعتبارها ملاجئ للطيور البرية سنة1982

---

1 – بوحفص رواني وعلي بن ساحة، دراسة وتقييم التأثير البيئي في الجزائر، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة ،22-21 اكتوبر 2008 ، ص2.

2 – بوجعادة إلياس وفروم محمد الصالح، حماية البيئة وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة ،21-22 أكتوبر 2008 ، ص- 10 .

.

- المصادقة على الاتفاقية الإفريقية حول المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية سنة– 1982
- الانضمام إلى البروتوكول المتعلق بحماية البحر الأبيض المتوسط من مصادر برية سنة 1982
- الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بالتجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض سنة 1982.
- الانضمام إلى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون سنة 1992 .
- الانضمام إلى بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون سنة 1992 .
- المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ سنة1992 .
- المصادقة على الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي سنة 1992 .
- المصادقة على بروتوكول عام 1992 لتعديل الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث الزيتي سنة 1998 .
- الانضمام مع التحفظ إلى اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، سنة .1998.[1]

المبحث الثاني:الأدبيات التطبيقية

1–تحليل الدراسة السابقة رقم 01:

دراسة (السعد، 2007)بعنوان المراجعة البيئية في المملكة العربية السعودية :الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية:دراسة ميدانية (استكشافية)، هدفت إلى استطلاع وجهة نظر المدققين الخارجيين في المملكة العربية السعودية تجاه التدقيق البيئي :الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة تضمنت عدداً من المحاور، وقد تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام الحاسب الآلي عن طريق برنامج الأساليب الإحصائية المسماة بالحزم الإحصائية وقد تم استخدام المتوسطات، (SPSS) للعلوم الاجتماعية الحسابية والانحراف المعياري والتوزيعات التكرارية والنسب واختبارات أخرى، وقد توصلت (T-Test) المئوية، واختبار الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

- أن الاهتمام بالتدقيق البيئي لا ا زل في بداياته، أما فيما يخص النظرة المستقبلية فهناك اتفاق بين المدققين الذين شملتهم الدراسة
- أهمية وجود أهداف واضحة ومحددة للتدقيق البيئي، وعلى أهمية تحديد الموضوعات التي تدخل ضمن نطاق التدقيق البيئي، وأن يتولى القيام بهذا النوع من التدقيق فريق مؤهل من المتخصصين، من بينهم المدققون.
- تأثير التزامات البيئية علي تقدير الخطر الكلي للمراجعة

1- بوجعادة إلياس وفروم محمد الصالح، مرجع سابق،9-10.

- أبرزت الدراسة جوانب القصور وعدم الكفاية في المعايير المهنية الحالية وما يسببه ذلك من مشكلات
- بالإضافة إلى ذلك قدمت الدراسة منهجا إجرائيا مقترحا لمراجعة الأداء البيئي يأخذ باعتباره الأمور البيئية في مراحل مختلفة بالمملكة العربية السعودية

وهذا فقد اختصرت الدراسة علي بعض الجوانب التطبيقية للمراجعة البيئية فيما أهملت البعض علي غرار التأثيرات البيئية من ناحية المشكلات البيئية في حين أن التواجد في بعض الجوانب المراجعة البيئية قد يختصر الجانب النظري الذي تطرقت اليه الدراسة حيث شملت علي مختصرات تناولت وجهة نظر المدققين الخارجيين في المملكة العربية السعودية تجاه التدقيق البيئي في حين تشمل دراستنا الي التنوع في محاور الدراسة من الناحية النظرية والتطبيقية بهدف الإلمام بموضوع التدقيق البيئي من جميع النواحي

- تحليل الدراسة السابقة رقم 02:

دراسة(عبد الله، 2010)بعنوان المسح البيئي والمراجعة البيئية لتأمين التنمية الصناعية المستدامة، قدمت هذه الدراسة كورقة عمل إلى المؤتمر القومي للصناعة السودانية (نحو تنمية صناعية شاملة) حيث أشار عبدا لله إلى ضرورة إجراء المسح البيئي الشامل على أساس مؤشرات بغرض تحديد مستوى الاستدامة البيئية وتعزيز قواعد التنمية، كما تم الإشارة في هذه الدراسة إلى أهمية تدقيق الأداء البيئي (تقويم الأثر البيئي)بهدف تحديد حجم الإجهاد الكمي والنوعي الذي يحدث للبيئة والموارد، سواء كان تدهورا أو تلوثاً، عن طريق مراجعة سياسات وبرامج وأنشطة المشاريع والمنشآت الاقتصادية والصناعية للتحقق من كفاءتها وفاعليتها والتزامها بالمعايير واللوائح التي تحكم هذا الأداء .وقد قدم في هذه الدراسة العديد من التوصيات منها :

- تشجيع إعادة تدوير النفايات البلاستيكية، والتأكيد على حتمية المعالجة الأولية للنفايات الصناعية قبل تدفقها لشبكة المجارى وخاصة مدابغ الجلود ومصانع السكر والزيوت.
- والإسراع في تجميع مدابغ الجلود داخل منطقة واحده متخصصة في صناعة الجلود، وإلزام كل المنشآت الصناعية الجديدة بإجراء دراسة الجدوى البيئية كشرط أساسي.
- أهمية المراجعة البيئية وضرورة إجراء المسح البيئي من الجانب التطبيقي
- الوعي ضعيفا في بين أفراد المؤسسة بأهمية ودور نظم المراجعة البيئية كمقوم داعم للإدارة المتكاملة للنفايات الصناعية الملوثة و الملوثات الهوائية علي وجه التخصيص .
- مراجعة سياسات وبرامج وأنشطة المشاريع والمنشآت الاقتصادية والصناعية للتحقق من كفاءتها وفاعليتها
- ضرورة إجراء المسح البيئي الشامل على أساس مؤشرات بغرض تحديد مستوى الاستدامة البيئية وتعزيز قواعد التنمية

بعد كل ماتناولته الدراسة من بحيث أشار عبد الله في المؤتمر إلي ضرورة المسح البيئي وتحسين المراجعة البيئية بغرض تحديد مستوي الاستدامة البيئية في المؤسسات الصناعية وإلى أهمية تدقيق الأداء البيئي وتقويم الأثر

البيئي بهدف تحديد حجم الإجهاد الكمي والنوعي الذي يحدث للبيئة والموارد، سواء كان تدهورا أو تلوثاً،ولم تتطرق الدراسة إلي التدقيق البيئي ودراسة المشكلات البيئية ومتابعة المشاريع البيئية وضرورة تكليف هيئة تتبع التعقيبات والترتيب التطورات البيئية داخل المؤسسات الصناعية وهذا ماسنتطرق إليه من خلال الاستبيان المستعمل وفيه محاور المشكلات البيئية والإصلاحات البيئية ونظام الرقابة الداخلي في إدارة البيئية

3- تحليل الدراسة السابقة رقم 03:

دراسة (Radu 2012)بعنوان التدقيق البيئي، التدقيق الداخلي، والحاكمية المؤسسية أدوات أداء في الشركات الرومانية، أشارت الدراسة إلى أن وظيفة التدقيق الداخلي الفعالة يجب أن تساعد الإدارة على إنجاز مهامها تجاه الحاكمية، وأن على المدققين الداخليين أن يمتدوا بمهامهم للجوانب البيئية، مما يساهم بتقليل ضغوط أصحاب المصالح على الأعمال البيئية، ويؤثر في أداء الشركة إيجابا ويزيد الثقة بالمعلومات المفصح عنها .اعتمد الباحث في هذه الدراسة على التحليل الكمي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

- أن الإدارة المناسبة للموارد المادية والبشرية يمكن أن تتم من خلال عدة طرق، منها قيام المدققين الداخليين بتدقيق الجوانب البيئية للشركة، وهذا بدوره يساهم في تحسين أدائها.
- تقيليل الضغوطات علي المدقق الداخلي والامتداد بالمهام الجانب البيئي
- إلقاء الضوء على مجموعة من التطورات الأخيرة فيما يخص مجال التدقيق البيئي
- بالإضافة التى التركيز على التصديق والتدقيق، باعتبارهما مجالين من الخدمات التي تقدمها مهنة التدقيق
- مساعدة الإدارة علي إنجاز مهامها تجاه الحاكميةالمؤسسية

انه يجب الإفصاح عن الأمور البيئية والاجتماعية للمساهمين،والتدقيق البيئي وان تزايد عدد التقارير البيئية والاجتماعية ينتج عنه تزايد المصادقة والتدقيق الداخلي ، وإعادة النظر والتفكير الجوهري بقيام ثقافة التدقيق وخاصة في الجامعات، عن طريق قيام هذه الأخيرة بإنتاج خبراء يمتازون بالتفكير الناقد المستقل...، ويجب النظر إلى قضية المسؤولية البيئية والاجتماعية كقضية جوهرية مرتبطة بمفهوم الديمومة والاستمرارية والاعتماد علي الادلال بالتدقيق البيئي في المؤسسات والحاكمية المؤسسية .

4- تحليل الدراسة السابقة رقم 04:

دراسة (Watson, 2004) بعنوان التدقيق البيئي في أوروبا الجديدة

حيث تناولت الدراسة الإدارة البيئية ونظم التدقيق البيئية، وأوضحت أيضاً أن موضوع البيئة أصبح يمثل مكانة كبيرة، واهتماماً بالغ اً في كافة أنحاء الاتحاد الأوروبي، وأرجعت ذلك إلى سن تلك الدول لعدد من الأنظمة والتشريعات البيئية التي يجب على المنشآت الصناعية أن تلتزم بها .وأن هناك حاجة لمثل هذه الأنظمة في الدول المتقدمة، وركزت الدراسة على ضرورة تبني مشروع بيئي أوروبي جديد في ضوء انضمام الدول الأعضاء الجديدة إلى الإتحاد الأوروبي

لمراقبة الأنشطة البيئية في هذه الدول، وأنه يقع على إدارة المنشآت وكذلك المدقق الخارجي مسؤولية كبيرة في هذا الخصوص.

وأوضحت الدراسة انه طبقا للخطة الحالية فإن الشركات التي ترغب في التسجيل في البورصات الأوروبية أن تكون لديها سياسات بيئية واضحة ونظام إدارة بيئية، وأهداف كمية محددة للتطوير والتحسين المستمر في الأداء البيئي، ويجب أن تقوم الشركات بعملية التدقيق على فترات دورية منتظمة، مرة على الأقل كل ثلاثة سنوات، وتكون نتائج التدقيق في

شكل تقرير تدقيق يرفع إلى الإدارة، بالإضافة إلى نشر قائمة بيئية، على أن تخضع كل من التقرير والقائمة للتحقق والمصادقة على صحتها من قبل جهات خارجية محايدة.

وتوصلت الدراسة إلي بعض النتائج :

- أن تدقيق الإدارة البيئية ونظم الرقابة عليها هو جزء من مهام المدققين الداخليين للتأكيد على كفاءة وفاعلية العمليات في الشركة.
- زيادة اهتمام المدققين الداخليين بالتحقق من كفاءة نظم الرقابة البيئية في الشركة والتأكد من مطابقتها لسياسات الشركات الصناعية
- ضرورة التقيد المستلزمات التدقيق البيئي وتحقيق النظم الرقابة الداخلية في أووربا.

وقد استبعدت الدراسة بعض البلدان الأوربية بسبب عدم اكتمال المعلومات الخاصة بمكاتب التدقيق البيئي او البيانات المحاسبية للشركات الأوربية وكان هناك نقص في الدراسة بحيث لم يتم التطرق إلي ضرورة احترام المبادئ التدقيق البيئي في المؤسسات والشركات الاوربية الخاصة التي تمارس الأرباح بصورة اقل اذا تم تدقيقها من طرف مكاتب التدقيق وهذا بفرض قوانين حماية المستثمر وهذا بهدف تحليل البيانات التدقيق ونجاح المهنة في أووربا واستقلالية لجنة التدقيق.

5- تحليل الدراسة السابقة رقم 05:

دراسة ((Sanchirico and Pfaff, 2004 بعنوان تقييم تجريبي لسياسة منظمة حماية البيئة للتدقيق البيئي، هدفت الدراسة إلى تقييم سياسة منظمة حماية البيئة في تبنيها لعملية تشجيع الشركات على القيام بواجبها تجاه البيئة والأطراف المتعددة الأخرى من خلال القيام بعملية التدقيق البيئي، وقد بينت الدراسة أن هناك العديد من الفوائد الجمة تعود على الشركات التي تقوم بالتدقيق البيئي من أهمها تخفيض التكاليف، كما بينت الدراسة أن الشركات التي تقوم بالتدقيق البيئي الذاتي تتحمل تكاليف أقل من تلك الشركات التي تستعين بأطراف خارجية للقيام بعملية التدقيق البيئي، كما بينت الدراسة وتوصلت إلي بعض النتائج :

- وجود تخوف لدى الشركات من ردود الفعل حول ما يتم اكتشافه خلال عملية التدقيق البيئي، لما يمكن أن يعود عليهم بالمسؤولية عن ذلك.

- تخفيض التكاليف لسياسات منظمة حماية البيئية من خلال القيام بعملية التدقيق البيئي
- تنامي الاهتمام المتعلق بالبيئية وماتتعرض له من تاثيرات سلبية بسبب قيام العديد من منظمات الاعمال بمزاولة نشاطاتها دون تحمل أي مقابل يذكر نتيجة ذالك

ان الحكم علي التدقيق البيئي والسياسات البيئية من خلال المعايير الشخصية ضروة تتطلب الاهتمام بالتأثيرات البيئية والتعرف بكل مايتعلق بالبيئية والسياسات المستعملة والتعرف علي كل مايتعلق بها من امور محاسبية وإدارية وقانونية من قبل المدقق ومن الناحيتين النظرية والتطبيقية التي يمكن أن تساهم في زيادة خبرته في هذا المجال الحديث ضمن متطلبات مهنة التدقيق والسياسات المتبعة

6- تحليل الدراسة السابقة رقم 06:

دراسة (دريباتي، 2009) بعنوان دورا لمراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي، هدفت إلى بيان مهام ومسؤوليات المدققين الداخليين عند قيامهم بتقييم الأداء البيئي للمنشآت الصناعية السورية، كما هدفت الدراسة إلى بيان ربحية تلك المنشآت الملتزمة بالتدقيق البيئي .ولتحقيق ذلك قامت الدريباتي في هذه الدراسة باعتماد المنهج التفسيري والذي يقوم على تفسير وتحليل الظواهر بالاعتماد على التفكير المنطقي، كما تم الاعتماد على المنهج الإيجابي والذي يقوم على استنتاج العلاقات القائمة بين مجموعة من المتغيرات بعد ترجمتها إلى فروض .وقد تم التوصل إلى العديد من النتائج منها :

- أن المدققين الداخليين في الجمهورية السورية لا يقومون بتقييم الأداء البيئي .وقد أوصت الباحثة في هذه الدراسة على ضرورة إيجاد جمعية مدققين داخليين في سورية مسئولة عن المدققين الداخليين فيها.
- اعتماد المنهج التفسيري والذي يقوم على تفسير وتحليل الظواهر بالاعتماد على التفكير المنطقي
- مراقبة اداء المدقق الداخلي والتفتيش علي جودة التدقيق في المؤسسات الصناعية تخصص المدقق في مهنة معينة
- امكانية تعرض المدقق للمساءلة القانونية ،استقلالية وموضوعية المدقق
- دور المراجعة في التحكم في الاداء البيئي والالتزام بالقوانين البيئية
- وجود علاقة ايجابية بين متخصص المراجع الداخلي والتدقيق في الصناعة وجودة التدقيق وتفسير ذالك بالتخصص الصناعي يعتبر ذا اهمية كبيرة خاصة في عمليات التدقيق المعقدة

وقد اعتبرت الدراسة منطقية من جانب مهام ومسؤوليات المدققين الداخليين عند قيامهم بتقييم الأداء البيئي للمنشآت بيان ربحية تلك المنشآت الملتزمة بالتدقيق البيئي وتحليل الظواهر بالاعتماد علي التفكير والربط بين التخصصات البيئية ،لذا فان مهمة المراجعة الداخلية قد توصف وتحدد بتقييم الاداء البيئي كخيار ملائم لبعض التصورات والنتائج الحتمية التي هي الاخري من جانبها التحلي بطرق تقييم وتفيل الاداء البيئي الداخلي للمراجعة تحت ضغط المراجع البيئي .

7- تحليل الدراسة السابقة رقم 07:

دراسة (Bardati, 2006)بعنوان التدقيق البيئي المتكامل لجامعة الأساقفة الكندية، هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية التدقيق البيئي في مساعدة إدارة الجامعة على القيام بالمهام الإدارية كعملية التخطيط والاستمرار في الترويج للجامعة، كما هدفت الدراسة إلى بيان أثر التدقيق البيئي علي، الجامعة لفترة عشر سنوات -2003) (1993 وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى العديد من النتائج منها :

أن التدقيق البيئي يساهم في إضافة قيمة للجامعة من خلال عملية خفض تكاليفها .وتم التوصية بضرورة القيام بدراسات متعددة حول التدقيق البيئي.

- يرى الباحث أن التدقيق البيئي، إما أن يتم داخلياً بوساطة المنشأة، وبالتالي يتم الاعتماد على المدققين الداخليين فيها لانجازه،
- أن يتم بوساطة جهة خارجية مستقلة وذلك عن طريق الاستعانة بالمدققين الخارجيين .وفي هذا المجال –وفي ظل التواجد المستمر للمدققين الداخليين داخل المنظمة وانغماسهم في أعمالها- ينحاز الباحث إلى الاطراف التي تنادي بضرورة أن يقوم المدققون الداخليون بعملية التدقيق البيئي، وخصوصاً إذا ما تم الحفاظ على موضوعية المدققين الداخليين واستقلالية قسم التدقيق الداخلي.
- زيادة اهتمام الإدارة ووعيها بالأداء البيئي

يعد التدقيق البيئي للشركات على اختلاف أنواعها وأحجامها، أحد الروافد المهمة في منظومة الاهتمام والمحافظة على البيئة، ويأتي كمحاولة للحد من المخلفات الناتجة عن العمليات الصناعية، ووسيلة للتأكد من الالتزام بالقوانين والسياسات والبرامج الإدارية البيئية ،لم تعد وظيفة التدقيق البيئي تقتصر علي التدقيق المالي فحسب،بل تطورت لشمل مجالات اخرى الامر الذي انعكس في نهاية المطاف علي نطاق عمل المدقق الداخلي الذي اصبح يهتم بتقييم الاداء البيئي وخصوص في ظل تطبيق التدقيق البيئي ومن تكاليف والتزامات مالية كبيرة بسبب تطبيق التدقيق المتكامل

ضرورة القيام بالتدقيق البيئي المتكامل للشركات الصناعية المساهمة العامة ، بهدف تحديد حجم الإجهادى الكمي والنوعي الذي يحدث للبيئة والموارد - سواء كان تدهو ا رً أو تلوثاً – وخصوصاً في ظل ندرة تلك الموارد في الشركات على وجهه الخصوص، وضرورة التقيد بالتدقيق البيئي المتكامل بالمهام الإدارية كعملية التخطيط والاستمرار في الترويج للجامعة.

8- تحليل الدراسة السابقة رقم 08:

دراسة (عامر، 2005) بعنوان، مدى تفعيل دور المراجع الداخلي في ظل التحديات البيئية المعاصرة،هدفت الدراسة إلي بيان مهام ومسؤوليات المدقق الداخلي في ظل التحديات البيئية

المعاصرة في مصر، وكذلك عملت الدراسة على تفعيل دور المدقق الداخلي للقيام بتدقيق الأداء البيئي، ولتحقيق أهداف الدراسة قام عامر بجمع المعلومات المتعلقة بمشكلة البحث وتحليلها، وقد تم التوصل إلى العديد من النتائج منها :

- عدم وجود معايير خاصة بالتدقيق الداخلي البيئي
- بالإضافة إلى عدم توافر قاعدة من البيانات البيئية الكافية،
- كما بينت دراسة العامر أن من أهم عوامل تفعيل دور المدقق البيئي هي :وجود نظام للمحاسبة البيئية . من توصيات الدراسة ضرورة تدريس التدقيق الداخلي البيئي كأحد المقررات التي يحتاجها سوق العمل.
- التحقق من مدى التزام المنشأة بالمتطلبات البيئية
- تقييم فعالية نظم الإدارة البيئية القائمة فعلا
- دور المراجع الداخلي في تفعيل وترشيد القرارات المتعلقة بالبيئة التي تتخذها المنشأة والأجهزة والوكالات الحكومية
- التأكد من رقابة إدارة المنشأة على الأنشطة البيئية ومدى تنفيذ البرامج والسياسات المرتبطة بالأنشطة والتحديات البيئية

بعد التحليل اللازم وذالك من خلال تفعيل دور المراجع الداخلي في ظل التحديات البيئية المعاصرة ،حيث أن التدقيق الداخلي البيئي بأنه عملية تقييم ذاتية تتم بوساطة المنظمة، وتضم فحص اً انتقادي ومنظم وموضوعي يكون بصفة دورية، ويهدف إلى مراجعة السياسات والبرامج والأنشطة والفعاليات البيئية بغرض إصدار حكم موضوعي فيما إذا كانت الوحدة الاقتصادية تفي بمسؤولياتها تجاه البيئية المحيطة بها، وإيصال نتائج عملية الفحص إلى الأطراف، ومدي تفعيل المراجع الداخلي في سياسات البيئية في ظل التحديات المعاصرة ودور تصميم نظام يزود الإدارة بمعلومات عن الأداء البيئي بشأن الأهداف المحددة مسبقاً، وذلك لضمان أن هذه الأهداف يتم تحقيقها والتحقق من من مدي التزام الإدارة بالمتطلبات البيئية المعاصرة وتقييم فعالية نظم الإدارة البيئية القائمة فعلا، التأكد من رقابة إدارة المنشأة على الأنشطة البيئية ومدى تنفيذ البرامج والسياسات المرتبطة بالأنشطة البيئية،

خلاصة الفصل:

خلاصة لما تقدم في هذا الفصل تم توضيح مفهوم البيئة وما يترب عليها من السياسات التي توضح المبادئ والأهداف المتعلقة بالأداء البيئي الشامل للمؤسسة الصناعية، والتي من خلاله تحدد إطار عملها البيئي وتوضع هذه السياسات من طرف الإدارة للتأكيد على مدى ملائمة هذه السياسة لطبيعة وحجم المؤثرات البيئية الناشئة عن أنشطة المؤسسة،كما تطرقنا إلى اهم المشكلات البيئية الاكثر انتشارا وانواعها والي أدوات حماية البيئة والادارة البيئية ومستوياتها في المؤسسات الصناعية ،ودراسة التاثير البيسئي الذي يحقق التوازن بين معدلات التنمية والتاثير السلبي وضرورة تطبيق التدقيق البيئي الذي من خلاله يتحصل على بعض المعايير التي يمكن تطبيقها يتطلب ضرورة الاهتمام بالتأثيرات البيئية والتعرف علي كل مايتعلق بها من أمور إدارية وقانونية من قبل المؤسسات المطبق للتدقيق البيئي من الناحيتين النظرية والتطبيقية والتي يمكنها من وضع حد للمشكلات البيئية .

ووجود مخاطر والتي تهدد نظام الإدارة البيئية والتأثر علي مهنة التدقيق البيئي ،ولعل اهم المشكلات المعاصرة التي تواجه مهنة التدقيق في الوقت الحالي المشكلة البيئية ،من حيث أنه يوجد إهتمام متزايد للمحافظة علي البيئة وحمايتها من مختلف الأضرار التي قد تتعرض لها المؤسسات الصناعية بالإضافة الى ضرورة الاهتمام في تطوير المهنة في الجزائر.

وفي الأخير تم إنهاء الفصل بمجموعة من الدراسات السابقة في موضوع التدقيق البيئي وتختلف الدراسات حسب الإمكانيات وعلي ماتقتضيه من أولويات الدارسة المطبقة و تعكس في مجملها أهمية التدقيق البيئي ومدي تأهيله للحد المشكلات البيئية .

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد معالجة موضوع التدقيق البيئي ومدى تطبيقه في المؤسسات الجزائرية من الجانب النظري في الفصل الأول،سنتناول في الفصل الثاني التجسيد التطبيقي للتدقيق البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية ، من دراسة وتحليل ومعرفة مدى الانطباق على الواقع العملي لبعض المؤسسات الصناعية ،في حين أصبحت المؤسسات الصناعية أمام حتمية التغيير وتطبيق التدقيق البيئي بهدف تنمية وتطوير والحفاظ علي سمعة المؤسسة ،ومحاولة مواكبة التغييرات العالمية في شتى المجالات وخاصة المجال البيئي،قصد التغلب علي المشكلات البيئية وبناء هيكل صناعي متكامل وذالك للحفاظ علي البيئة الداخلية للمؤسسة والاستمرارية وإتباع نظام الإدارة البيئية والذي هو محاولة لتقرير بدائل ذات أخلاق بيئية كفؤة لتصميم العمليات البيئية والحد من التأثيرات البيئية وهذا راجع إلى المؤسسات الصناعية القيام بالتدقيق البيئي لان هذا هو الواقع الذي تسعى إليه المؤسسات الصناعية من أجل تطبيق المعايير التنافسية لاحترام نظام الادارة البيئية .

وسنحاول إسقاط الدراسة النظرية علي مستوى بعض المؤسسات الصناعية والتي من خلالها نسلط الضوء على مدى تطبيق التدقيق البيئي لهذه المؤسسات ووفق للمباحث التالية:

- **المبحث الأول :الدراسة التطبيقية الطريقة والإجراءات**
- **المبحث الثاني:نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها والتوصيات**

المبحث الأول :الدراسة التطبيقية الطريقة والإجراءات

نتناول في هذا المبحث تحديد المنهج المناسب لدراستنا الميدانية وفقا لطبيعة موضوع بحثنا، كما سوف نحدد الأدوات المستعملة والمساعدة على إتباع المنهج المختار، بالاضافة إلى المعالجة الإحصائية المستعملة مجال الدراسة المنجزة .وأخيرا صدق وثبات الاستبانة .

المطلب الأول: منهجية الدراسة:

من اجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، المتمثلة في مدى تطبيق التدقيق البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية ،وقد طبقت هذه الدراسة على بعض المؤسسات الصناعية ،مؤسسة نفطال ،مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ***ALFAPIPE*** ، فرع سونطراك بواد نومر،مديرية البيئة بولاية غرداية ،بحيث تعتبر هذه المؤسسات الصناعية حيث اشتملت الدراسة في الجانب الميداني على الملاحظة و المقابلة و الاستبيان، وقد تم توزيع إستبانات من اجل جمع أجوبة المبحوثين ، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الاختبارات الإحصائية (Statistical Package for Social Science)"SPSS" ،و الاستعانة ببرنامج Excel بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات ، ترجمت إلى نتائج وتوصيات تدعم موضوع الدراسة وتساهم في حل مشكلة الدراسة .

المطلب الثاني:مجتمع وعينة الدراسة:

اقتصرت الدراسة على جميع الموظفين والمدراء ورؤساء المصالح للمؤسسات الصناعية التي تم دراستها بينما تركزت الدراسة أساسا علي أغلبية الموظفين داخل الإدارة وهذا للوقت الكافي لديهم ، وتتمثل الدراسة في جميع الاقسام والمصالح التابعة للمؤسسات بحكم الارتباطات وإطلاع بعضهم وإلمامهم بالمواضيع لان أغلبيتهم خريجي جامعات ومهندسين ومدققين ومحافظي حسابات ، حيث تم توزيع 75 استبانه وتم استرجاع 60 استبانه ، أي بنسبة 80%من إجمالي عينة الدراسة .

المطلب الثالث :أدوات الدراسة:

بعد اختيارنا لمنهج الدراسة المتبع، تأتي عملية جمع المعلومات والبيانات من أفراد عينة المجتمع المدروس، فقد تم الاعتماد على أدوات معينة لجمع المعلومات التي تخدم الدراسة والمتمثلة في أسلوب الملاحظة، المقابلة الشخصية، والاستبيان لاختبار جملة الفرضيات المتعلقة بالموضوع:

✓ **الملاحظة:**

تمت الاستعانة بهذه الوسيلة في معرفة الحقائق و الخلفيات للتحقق من الأمور التي قد تكون مبالغ فيها من طرف المسؤولين في المؤسسة .

✓ **المقابلة:**

لقد فضلنا المقابلة الشخصية مع أفراد عينة المجتمع المدروس، من اجل الحصول على المعلومات مباشرة وبغية شرح الأسئلة وتفسيرها وإزالة الغموض إن وجد، والحصول على معلومات مهمة من خلال المقابلة الشخصية وهذا بغية منا للحصول على إجابات دقيقة، وكذلك لتقديم شروحات عن العبارات الواردة في الاستبانة وكذلك يمكن اعتبارها ضرورة أملتها مجريات البحث الميداني قصد التعمق أكثر في الدراسة الاستقصائية، وبالتالي الوصول إلى نتائج صحيحة تمكننا في النهاية من تحديد وتشخيص التدقيق البيئي البيئي ومدى تطبيقه في المؤسسات الصناعية الجزائرية ،خاصة وأن الجزائر تعرف تغييرات جديدة في مجال البيئة.

✓ **الاستبانة:**

تصميم إستبانة لجمع البيانات الأولية لمعاجة مشكلة البحث وتحقيق أهدافه، و الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات ، وقد تم تصميم الإستبانة من خلال مجموعة من الأدوات و التي تمثلت في الملاحظة داخل المؤسسة من خلال معرفة البيئة الالكترونية والرقابية ،وكذلك المقابلة مع الموظفين، ورؤساء المصالح و الأقسام، بحيث تم تزويدنا بمجموعة من الوثائق التي احتوت على معلومات مهمة تساعد في تصميم الاستبيان، كما تم الاعتماد على الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة بالموضوع ،من اجل الاستفادة من خبرات الباحثين والمتخصصين في هذا المجال .

كذلك تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين، الشيء الذي أضاف لها الكثير من خلال توجيه الأسئلة و الاستفادة من التوجيهات المقدمة .

كذلك عرض الإستبيان على الأستاذ المشرف من أجل التأكد من مدى ملائمة الإستبيان للدراسة.

وفي الأخير ظهرت الإستبانة بصورتها النهائية بعد مجموعة من التعديلات ، ثم توزيعها على عينة الدراسة أي موظفين المؤسسات الصناعية و قد تم توزيع 75إستبانة وتم إسترجاع 60 إستبانة،تمثل حجم العينة تعتبر جميعها صالح للاستعمال والجدول التالي يبين عدد الإستبانات الموزعة والمستلمة .

جدول رقم 02: يوضح عدد الإستبانات الموزعة والمستلمة

الرقم	مؤسسات صناعية محل الدراسة	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة	الاستمارات غير مسترجعة
01	مؤسسة نفطال	20	20	00
02	المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب	20	20	00
03	فرع سونطراك	20	05	15
04	مديرية البيئة	15	15	00
المجموع	04	75	60	15
النسبة%	%100	%100	%80	%20

المصدر : من إعداد الطالب من واقع الإستبانة الموزعة

من الجدول نلاحظ أن هناك 60 استبانة تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة موزعة على الموظفين في مختلف الأقسام . إن كل مؤسسة من المؤسسات الصناعية يمثلها 20 موظف وذلك حسب الاستمارات – الملاحظ من الموزعة، ولكن بعد إجراء الدراسة الميدانية للمؤسسات محل الدراسة تبين أن أفراد العينة لا يستطيعوا الإجابة وذلك لعدم إلمامهم بموضوع الدراسة، مما استدعى القيام بتوزيع الاستبانة على المدراء ورؤساء المصالح لأنهم هم أغلبيتهم خريجي جامعات ومطلعين علي ، وحسب الاستمارات المسترجعة فكل مؤسسة يمثلها 20موظف ، إلا مؤسسة فرع سونطراك فيمثلهم 05 موظفين أي بنسبة إرجاع ضئيلة رغم المحاولات المتكررة من عند الباحث.

✓ **تقسيم الاستبانة:**

تم استخدام طريقة الاستبيان كأحد أدوات البحث، بحيث تم إعداد الإستبانة بالاستعانة بكتب ومراجع تتعلق بالموضوع، بحيث تمت الاستفادة من الخلفية النظرية في صياغة أسئلة الاستبيان مع مراعاة تغطية الأسئلة لفرضيات البحث وقد تم إعداد الاستبيان وفق النحو التالي:

أن تحتوي الأسئلة على نوعين أو ثلاثة أنواع من الإجابة بالنسبة لأفراد العينة، فمنها مجموعة أسئلة يقوم أفراد العينة بالإجابة_ ب (نعم أو لا) قصد عملية التشخيص العملي ومجموعة أسئلة يقوم أفراد العينة أيضا الإجابة وفق لإختيار بديل من عدة بدائل (موافق، ، محايد، غير موافق، غير موافق إطلاقا) أو(جيدة،مرضية ،سيئة) أو عينة من الإجابات التي تحتمل المثال الصحيح وذلك لمعرفة الرؤية المستقبلية.

- عدم تكرار الأسئلة التي تؤدي إلى نفس الإجابة؛

- إعداد استبانه أولية من اجل استخدامها في جمع المعلومات والبيانات؛
- عرض الاستبانة على المشرف من اجل اختبار مدى ملائمتها لجمع المعلومات؛
- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف؛
- عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم في تنقيح الاستبانة؛
- إجراء دراسة اختباريه للإستبانة وتعديلها حسب ما يناسب.

بحيث تم تقسيم الإستبانة إلى خمس محاور كالتالي:

المحور الأول:يحتوي على معلومات عامة عن عينة الدراسة وتتكون من 05 فقرات (الجنس،العمر،المؤهل العلمي،الوظيفة الحالية،الخبرة المهنية).

المحور الثاني:يحتوي على المشكلات البيئة للمؤسسات الصناعية وتتكون من 09 أسئلة.

المحور الثالث:يحتوي على مهنة التدقيق البيئي ونظام الرقابة الداخلي البيئي في المؤسسات الصناعية وتتكون من 12 سؤال.

المحور الرابع:يحتوي على فعالية التدقيق في الحد من المشكلات البيئية في المؤسسة الصناعية وتتكون من 09أسئلة.

المحور الخامس:يحتوي على إصلاح وتطوير مهنة التدقيق البيئي في الجزائر وتتكون من 13 سؤال.

المطلب الرابع :المعالجة الإحصائية المستخدمة

لتحليل الإستبانة تم الإعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية من خلال برنامج "SPSS" المتمثلة فيما يلي:

- النسب المؤوية والتكرارات.
- الانحراف المعياري احد مقايس التشتت .
- اختبار آلفا كرونباخ(Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الإستبيان .
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) من أجل قياس صدق وثبات الفقرات وقياس قوة الإرتباط والعلاقة بين متغيرين .
- اختبار كولوجروف—سمنروف(1- Sample K-S)

المطلب الخامس: صدق وثبات الاستبانة:

وقدتم حسابعن طريق معامل ارتباط بيرسون(Pearson Corrélation) من أجل التحقق صدق وثبات الاستبيان المستخدم في الدراسة، ومن أنه يعبر عن صدق والثبات بنسبة مؤوية تتراوح مابين الصفر و الواحد، وكلما كانت قيمة الصدق أو الثبات قريبة من الواحد دل ذلك على صدق إجابات أفراد العينة على الإستبيان، وكذلك يدل على ثبات إجابات الأفراد فيما لو أعيدت الدراسة مرة أخرى، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد بشكل كبير على نتائج التحليل الإحصائي في تفسير نتائج الدراسة، أما إذا كانت قيمة الصدق أو الثبات قريبة للصفر ، دل ذلك على أن إجابات أفراد العينة على الإستبيان غير صادقة و غير ثابتة وفي هذه الحالة لا يمكن الاعتماد على هذه النتائج في إجراء التحليل الإحصائي للبيانات،أما الثبات فهو يحسب بطرق عديدة منها معادلة آلفا كرونباخ.

أ- قياس معاملات الارتباط:

الجدول رقم 03: يبين معامل الارتباط لجميع فقرات الاستبيان.

المحور	عنوان المحور	معامل الإرتباط	مستوى المعنوية
01	المشكلات البيئية للمؤسسات الصناعية	0.826	0.00
02	مهنة التدقيق البيئي ونظام الرقابة الداخلي البيئي في المؤسسات الصناعية	0.836	0.00
03	فعالية التدقيق في الحد من المشكلات البيئية في المؤسسة الصناعية	0.889	0.00
04	إصلاح وتطوير مهنة التدقيق البيئي في الجزائر	0.824	0.00
المجموع	الكلي	0.849	0.00

**الارتباط دال إحصائيا عند 0.01

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج SPSS

من خلال الجدول رقم 03 : يتضح أن معاملات الارتباط دالة معنوية عند 0.01 ويبين أن معاملات الارتباط كانت عالية بالنسبة لكل محور ، إذا أن كل المعاملات كانت قريبة للواحدة حيث كان معامل الارتباط للمحور الاول **المشكلات البيئية للمؤسسات الصناعية** المعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان **0.826 وهي درجة عالية .**

كما بلغ معامل الارتباط للمحور الثاني **مهنة التدقيق البيئي ونظام الرقابة الداخلي البيئي في المؤسسات الصناعية** والمعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان **0.836** وهي نفس درجة عالية.

فعالية التدقيق في الحد من المشكلات البيئية في المؤسسة الصناعية و المعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان بلغ**0.889** وهي درجة عالية .

كما بلغ الارتباط للمحور الرابع **إصلاح وتطوير مهنة التدقيق البيئي في الجزائر و المعدل الكلي** لجميع فقرات الاستبيان بلغ **0.824**وهي درجة عالية .

من خلال ماسبق نلاحظ ان محاور الاستبيان كانت مترابطة بدرجة عالية.

أ- ثبات الاستبيان:

لقياس ثبات عينة نستخدم معامل آلفا كرومباخ لقياس الثبات لمحاور الاستبيان

والجدول التالي رقم **04**يوضح :

الجدول رقم 04:يوضح معامل الثبات لقياس محاور الاستبيان معامل آلفا كرومباخ

رقم	اسم المحور	عدد الفقرات	معامل آلفا كرومباخ
مجموع فقرات المحور	**المحور الكلي**	**43**	**0.878**

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج SPSS

من الجدول رقم 04 :نلاحظ أن معاملات الثبات كانت مرتفعة، حيث بلغ المحور الكلي لجميع المحاور 0.878 وهي درجة مرتفعة قريبة من الواحد بحيث اعتمدت جميع المحاور علي 43 فقرة

هذا ما يدل على أن الاستبيان يكتسب مصداقية يمكن الاعتماد عليه.

المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها والتوصيات

المطلب الأول:اختبار التوزيع الطبيعي:

تم الاعتماد على اختبار كولموجروف سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا و هو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات العلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً .ويوضح الجدول 05:

الجدول رقم 05: نتائج اختبار كولموجروف –سمرنوف في توزيع البيانات

اسم المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
جميع المحاور	43	0.064	0.200

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج SPSS

يتضح من الجدول أن قيمة Z 0.064 لجميع المحاور والفقرات عند مستوى دلالة 0.200أي انها دالة إحصائية عند مستوى 0.01

ويتضح من الجدول أن مستوى الدلالة لجميع الفقرات اكبر من 0.01 ($sig. > 0.01$)

وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي كما هو موضح الشكل رقم 06:

الشكل رقم 06: رسم بياني لتتبع التوزيع الطبيعي للبيانات.

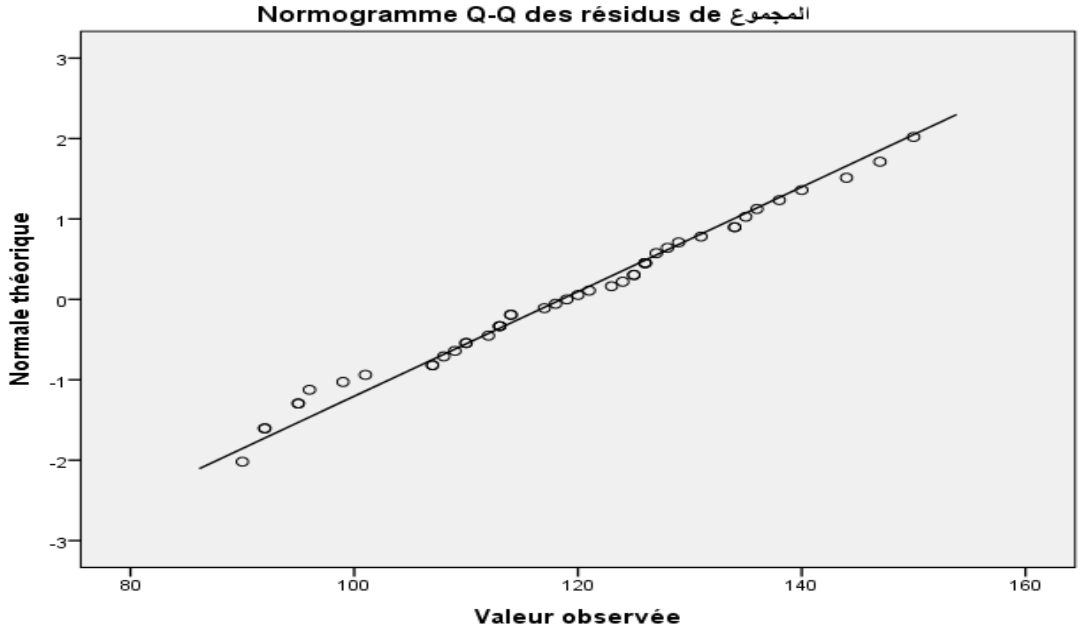

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج SPSS

المطلب الثاني: عرض و تحليل النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة:

1- المحور الاول:معلومات عامة عن عينة الدراسة

يمكن وصف عينة الدراسة وتحليلها من خلال الجداول التالية :

1-1. توزيع أفراد عينة الدراسة من الجنس:

الجدول رقم 06 خاصية عينة الدراسة من ناحية الجنس

	الصفة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	45	%75
	أنثى	15	%. 25
	المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالب تبعاً لنتائج الـ SPSS.

وحتى يكون الجدول رقم: 06 أكثر توضيحا قمنا بتمثيله بدائرة نسبية اعتمادا على SPSS

الشكل رقم 07: خاصية عينة الدراسة من ناحية الجنس

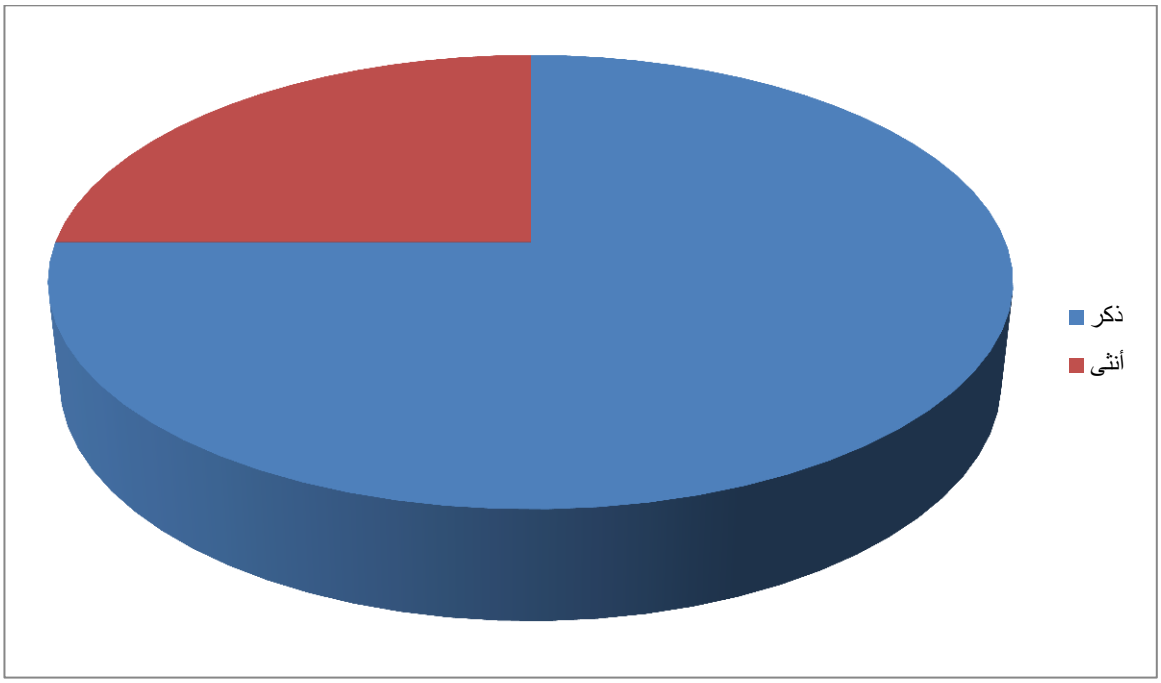

نلاحظ من الجدول رقم06: و الشكل(7) أن عدد الذكور كان 45 فردا في عينة الدراسة بنسبة 75% ،و أن عدد الإناث 15 فقط بنسبة 25 % هذ ا راجع لطبيعة العمل في المؤسسة وخاصة في المنطقة الصحراوية المحافظة .

تؤكد هذه النسب على أن غالبية العينة ذكور أكثر من الإناث وهذا راجع إلي طبيعة المؤسسة والبعد الجغرافي جعل نسبة الذكور الأكثر استقطابا ، ما يمكن إيعازه ربما إلى صعوبات أداء هذه المهنة والى العادات المجتمعية المحافظة .

2-1 .توزيع أفراد عينة الدراسة من العمر:

بناء على التقسيم المنتهج بالنسبة لفئات العمر لأفراد عينة الدراسة تحصلنا على التكرارات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم07: توزيع العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة
أقل من 30	25	%41.67
من30 إلى 40	20	%33.33
من 40إلى 50	15	%25
أكثر من 50	/	/
المجموع	**60**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الSPSS

وحتى يكون الجدول رقم 07:" أكثر توضيحا قمنا بتمثيله بدائرة نسبية اعتمادا على SPSS.

الشكل رقم 08: توزيع العينة حسب العمر

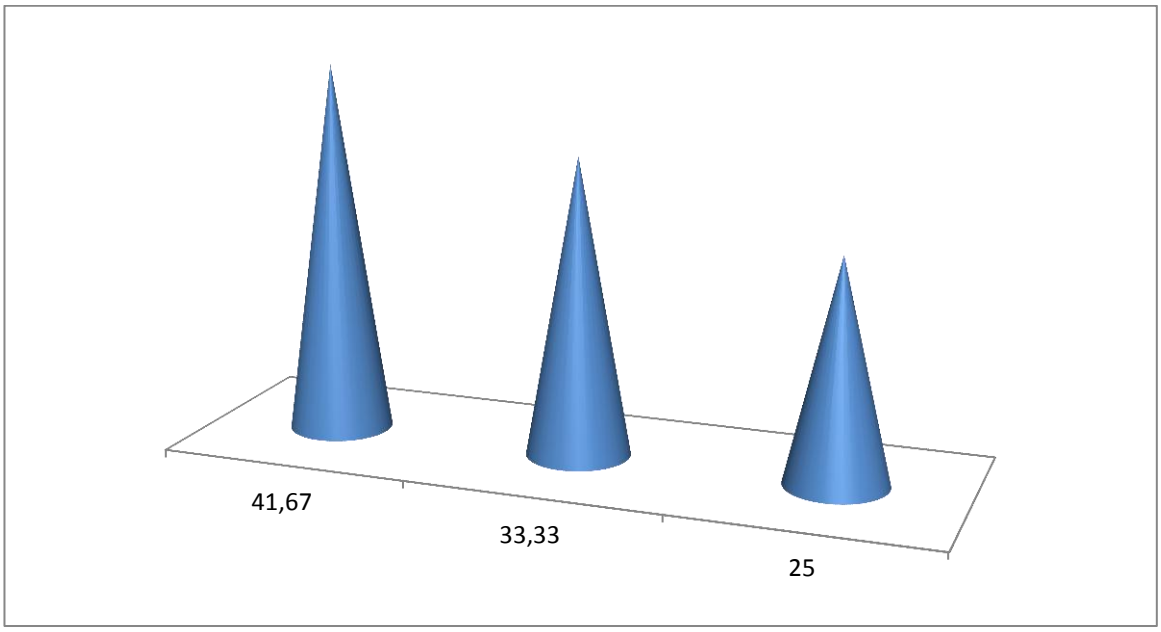

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الSPSS

يوضح لنا الجدول رقم07: توزيع أفراد عين الدراسة على الفئات النسبية ، ويمكن استخلاص منه ما يلي:

- الأفراد الذين يقل عمرهم عن 30 سنة يشكلون نسبة 41.47 % ، وهم 25 فرد يمثلون اكبر نسبة كو ن غالبيتهم من طلبة جامعيين مع أقلية من الأساتذة الجامعيين وكذا محافظي الحسابات ؛
- نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 40 سنة هي 33.33 % ، وهم20 فرد في مجملهم من موظفين
- نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و 50 سنة هي 25 %، وهم 15 فرد ممثلين في رؤساء المصالح ومحافظي الحسابات وخبراء المحاسبة ؛
- أما الفئة الخاصة بأكثر50 من سنة انعدمت كل من الفئات العمرية
- من خلال ماسبق نستنتج أن الفئة العمرية الغالبة كانت أقل من 30 سنة بحيث يوضح أن المؤسسات الصناعية تركز على توظيف لفئات الشابة وهذا ما يتوافق مع خاصية المجتمع الجزائري الذي تغلب عليه الفئة الشبانية وجاءت في المرتبة الثانية الفئة من 30الى40 الفئة التي تملك خبرة كبيرة في مجال العمل هذا مايساعد الفئات العمرية الأخرى من الاستفادة من هذه الفئة ومن 40 إلي 50 تعد فئة الأكثر خبرة وهذا كونهم رؤساء مصالح ومدراء .

3-1 توزيع العينة حسب المستوى التعليمي :

الجدول رقم08: توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبةالمؤوية
ثانوي	10	%16.67
جامعي	30	%50
ليسانس	15	%25
ماجستير	05	%8.33
شهادة مهنية	/	/
متوسط	/	/
المجموع	**60**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الSPSS

وحتى يكون الجدول رقم08: أكثر توضيحا قمنا بتمثيله بدائرة نسبية اعتمادا على SPSS

الشكل رقم 09:يوضح توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

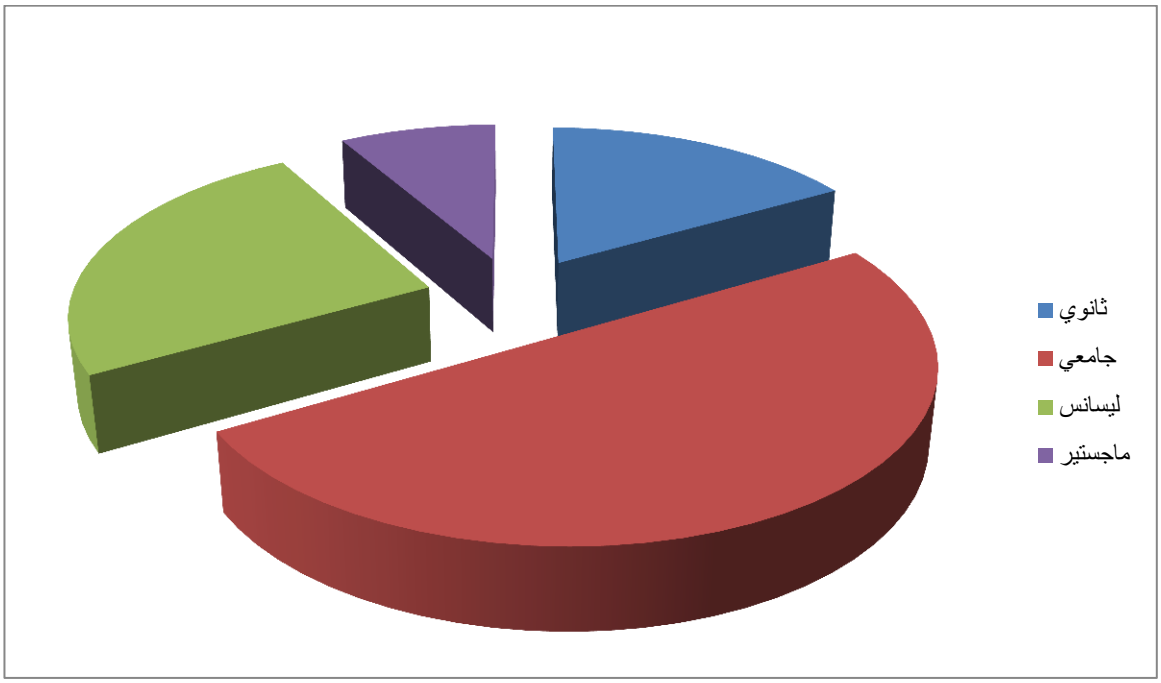

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الSPSS

يتضح من الجدول رقم 08 والشكل رقم09:أن 10افراد من العينة بنسبة 16.67% من ثانويين ،وتليها 30فرد بنسبة 50%

جامعيين، وتليها15 فرد بنسبة 25% حاملين شهادة ليسانس ،وتليها 05 افراد بنسبة 8.33%

حاملي شهادة العليا ماجستير .

من خلال ما سبق نلاحظ أن الفئات الأكثر تكرارا في العينة من الجامعين كونهم يمثلون شريحة كبيرة تغطي الوظائف، تليها نسبة الحاصلين على شهادة الليسانس كونها ممثلة في جل شريحة المهنيين ، هذا ما يبرز حرص المؤسسة **الصناعية** على توظيف الكفاءات من اجل رفع المستوى مما ينعكس بالإيجاب على مردودية المؤسسات و على نتائج الدراسة من خلال فهمهم لهذا الاستبيان .

4-1 . توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية :

الجدول رقم 09:يمثل توزيع العينة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة	التكرار	النسبة
موظف	45	%75
رئيس مصلحة	10	%16.67
محافظ حسابات	05	%8.33
إطار سامي	/	/
المجموع	**60**	**%100**

المصدر: من إعداد ا لطالب الاعتماد على نتائج الSPSS

الشكل رقم10: يمثل توزيع العينة حسب الوظيفة الحالية

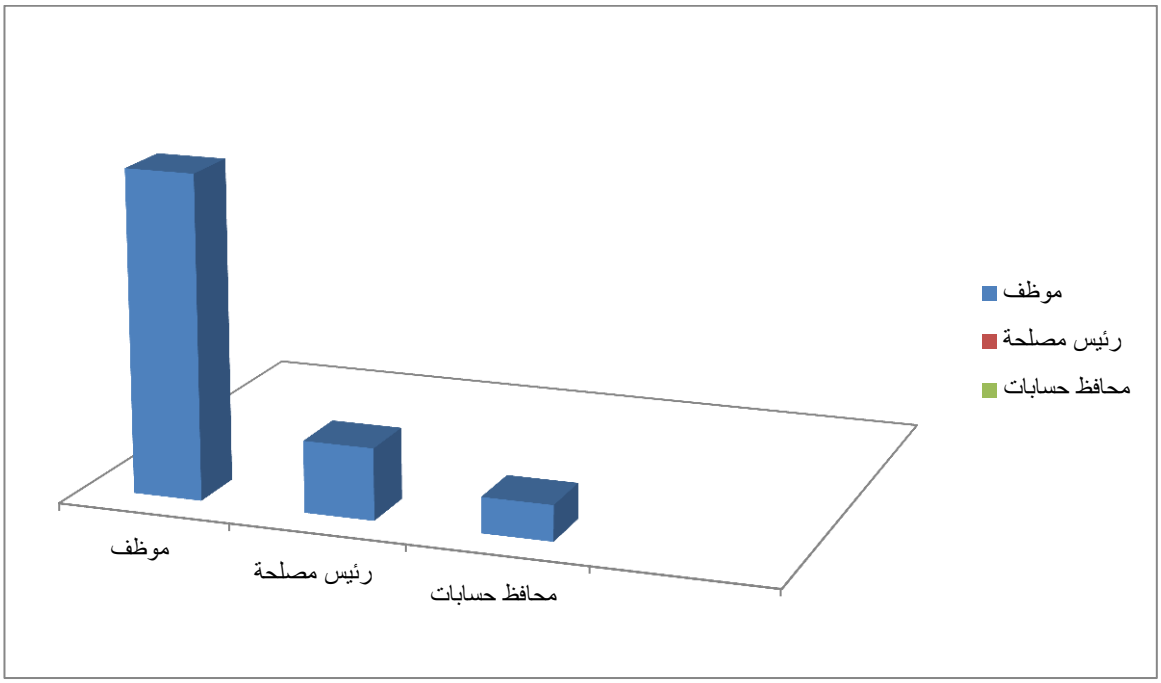

المصدر: من إعداد ا لطالب الاعتماد على نتائج الSPSS

يتضح من خلال الجدول رقم 09،والشكل رقم 10: أن نسبة 75% تمثل 45 فرد من العينة وهي النسبة الأكبر لان معظمهم موظفين ونسبة 16.67% تمثل 10 أفراد من العينة رؤساء مصالح وتليها نسبة 8.33% تمثل 05 أفراد من العينة محافظي حسابات وانعدام الإطارات في هذه العينة.

وهذا فإن اكبر نسبة هي نسبة الموظفين لدى المؤسسات الصناعية لعديد المهام وتنوع وفي العمل وتليها رؤساء المصالح هذا لنقص المصالح وتليها محافظي الحسابات وهي نسبة ضئيلة لنقص هذه الفئة وانعدام الإطارات وحسب العينة كل حسب فهمه للإطارات.

5-1 .توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية :

الجدول رقم10: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

عدد سنوات العمل	التكرار	النسبة
أقل من 5سنوات	20	%33.34
من 5 إلى 10سنوات	30	%50
من10 إلى 15 سنة	05	%8.33
من 15 فأكثر	05	%8.33
المجموع	**60**	**%100**

المصدر: من إعدادا لطالب بالاعتماد على نتائج الSPSS

وحتى يكون الجدول رقم 10: أكثر توضيحا قمنا بتمثيله بدائرة نسبية اعتمادا على SPSS.

الشكل رقم 11: يوضح التوزيع حسب الخبرة المهنية

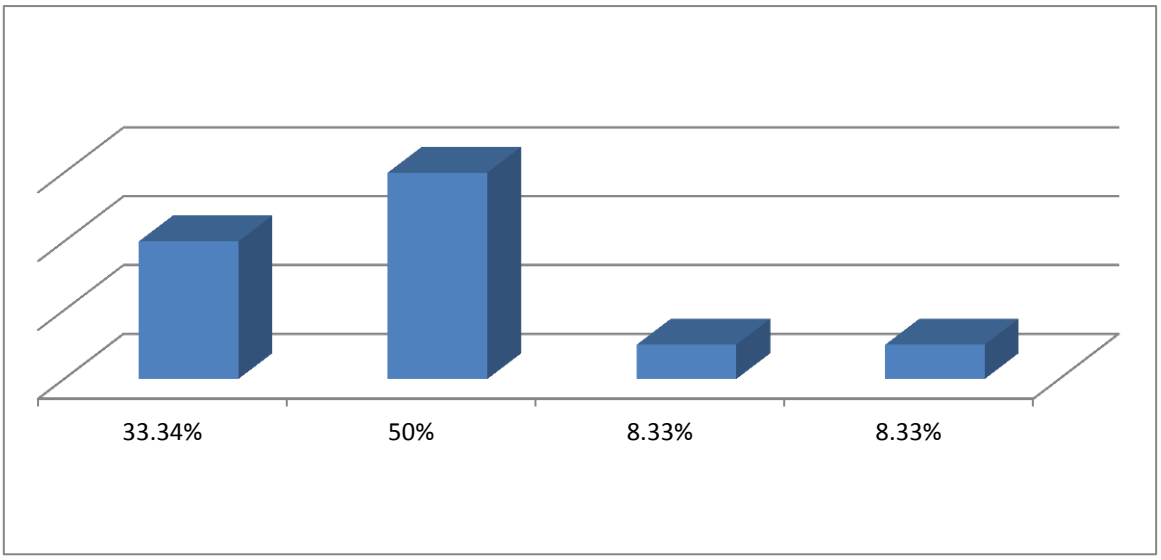

المصدر: من إعداد ا لطالب لاعتماد على نتائج الSPSS

يوضح لنا الجدول رقم 10،والشكل رقم 11: توزيع أفراد عينة الدراسة وفق فئات زمنية تم تقسيمها وفق الخبرات المهنية المتوافرة لديهم، فنجد أن:

- نسبة الأفراد الذين تقل خبرتهم المهنية عن 5 سنوات يمثلون 33.34 % وهي تشكل مرضية نسبة كونها تتضمن فئة طلبة جامعيين باعتبارهم معدومي الخبرة، غير أن اختيارهم كان بسبب

دراساتهم النظرية للتحولات في شتى مجالات التوظيف وهو ما قد لا يتوافر عند ذوي الخبرة المهنية؛

- بالنسبة لأفراد العينة ذوي الخبرة ما بين 5 و 10 سنوات يمثلون نسبة50%،وهي تشكل نسبة اكبر للموظفين الذين لديهم الخبرة الكافية لتسيير الجيد للمؤسسات الصناعية وتزويد المعلومات للعمال الجدد
- نسبة الأفراد من العينة ذوي خبرة من 10إلي 15سنة هي 8.33% ، وهي تتضمن رؤساء مصالح يتمتعون بخبرة عالية في مجال العمل.
- نسبة الأفراد من العينة ذوي خبرة تفوق 15 سنة هي 8.33%، وهي نسبة كذالك مرتبطة بالمدراء ورؤساء المصالح ومسؤول للجان من الذين خبرة عالية .

المطلب الثالث:تحليل محاور الدراسة

لتحليل نتائج الدراسة تم الاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري .

- **المتوسط الحسابي**: وهو من الطرق التي تمكن من معرفة وجهات نظر العينة الدراسية في كل فقرة من فقرات المحور وكذا الاتجاه العام الذي تتخذه تجاه المحور، و بالاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي تزيد درجة موافقة العينة على الفقرة كلما زاد المتوسط الحسابي لها وبذلك تقل كلما قلت قيمته.
- **الانحراف المعياري**: فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما قل التشتت وزاد تجانس الأفراد حول استجابتهم واتفاقهم على قيمة المتوسط الحسابي، والقاعدة العامة المستخدمة في تفسير قيمة الانحراف المعياري والتي تعتمد على فترات الثقة للمتوسط الحسابي

1- عرض وتحليل وجهة نظر عينة الدراسة للمحور الأول : المشكلات البيئية للمؤسسات الصناعية:

الجدول رقم 11:يبين نتائج المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري للمحور الاول

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحرف المعياري	الإتجاه العام للعينة
1	كيف تصف البيئة في مؤسستكم	1.42	0.654	نظيفة
2	ماهي أنواع المشكلات البيئية الاكثر إنتشارا في مؤسستكم	1,83	0.693	التلوث الصناعي
3	ماهي اسباب عدم وجود الوعي البيئي لدى مؤسستكم	1.92	0.645	تقصير من طرف المؤسسة
4	مامدي إدراك العامل للمخاطر البيئية	2.08	0.869	محايد
5	هل أنت مستعد لدفع الضرائب البيئية من أجل حماية البيئة	1.25	0.437	موافق
6	ماهي الاسباب الرئيسية للمشكلات وللمخاطر البيئية	1.92	0.869	عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية
7	كيف يتم الحد من أثار المخاطر البيئية	1.58	0.869	الالتزام باللوائح والتشريعات البيئية
8	ماهو تقييمك لدور المسؤولين للحد من المشكلات البيئية	1.25	0.437	ضعيف
9	ماهي الحلول المقترحة لوضع حد للمشكلات البيئية	2.67	0.629	سن قوانين صارمة للحد من المشكلات البيئية

المصدر: من إعداد ا لطالب لاعتماد على نتائج الSPSS

من خلال الجدول رقم 11:نرى مايلي:

- نلاحظ مدى توافق أفراد العينة على أن وصفهم للبيئة في مؤسستهم بمتوسط حسابي 1.42 وبإنحراف معياري **0.654** مما يعطيها درجة موافقة جيدة لنظافة البيئة في بعض المؤسسات الصناعية .
- أما عن أنواع المشكلات البيئية الأكثر انتشارا في مؤسستكم بمتوسط حسابي **1,83** وانحراف معياري **0.693** فهذا يدل علي أن معظم أفراد العينة يعتبرون أن التلوث الصناعي هو الأكثر انتشار في المؤسسات الصناعية.
- في الفقرة 3 ماهي أسباب عدم وجود الوعي البيئي لدى مؤسستكم بمتوسط حسابي**1.92** وانحراف معياري **0.645 حيث** توافق أفراد العينة في الاتجاه العام للعينة علي التقصير من طرف الإدارة فهذا ناتج عن إهمال الإدارة لقواعد البيئة وعدم الاهتمام بحماية البيئة.
- نلاحظ مامدي إدراك العامل للمخاطر البيئية وهذا بمتوسط حسابي **2.08** وانحراف معياري **0.869** حيث تم الاتفاق من طرف أفراد العينة على محايد وهذا كما يدل علي عدم إدراك العامل للمخاطر البيئية.
- نلاحظ توافق افراد العينة علي هل أنت مستعد لدفع الضرائب البيئية من أجل حماية البيئة بمتوسط حسابي **1.25** وانحراف معياري **0.437** مما يعطي درجة موافقة جيدة وهذا لتفادي المشكلات البيئة وحماية البيئة من الأخطار الناتجة عن المؤسسات الصناعية.
- في حين يرى افراد العينة أن الأسباب الرئيسية للمشكلات وللمخاطر البيئية هي عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية بمتوسط حسابي **1.92** وانحراف معياري **0.869** مما يعطي دافع للادارة بتطبيق القوانين صارمة والتقيد بها وتنفيذها.
- بالنسبة الى كيف يتم الحد من أثار المخاطر البيئية فقد اتفق افراد العينة علي الالتزام باللوائح والتشريعات البيئية بمتوسط حسابي **1.58** وانحراف معياري **0.869** وهذا بهدف وضع حد للمخاطر البيئة والالتزام بالتشريعات البيئية المعمول بها.
- ونلاحظ علي افراد العينة توافق علي ضعف تقييم لدور المسؤولين للحد من المشكلات البيئية بمتوسط حسابي **1.25** وانحراف معياري **0.437** ويرجع الى دور المسؤولين في وضع حد للمشكلات البيئية وسن قوانين ولوائح وإتباع التشريعات البيئة .
- وكذالك اتفق افراد العينة سن قوانين صارمة للحد من المشكلات البيئية وهذا للحلول المقترحة لوضع حد للمشكلات البيئية بمتوسط حسابي **2.67** وانحراف معياري **0.629**

تختلف المشكلات البيئية والتحديات التي تواجه المؤسسات الصناعية وكذلك جهود حماية البيئة من مؤسسة إلى أخرى وذلك استناد إلى ظروفها الطبيعية وحجم وتنوع الموارد المتاحة ونوعية الصناعة وتنوع التنمية ،ولقد زاد من تفاقم المشكلات وتنوعها في المؤسسات الصناعية , أن معظم المؤسسات الصناعية اعتمدت على أساليب التنمية السريعة والتي بدورها تعتمد على الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية وباستخدام تقنيات الإنتاج الحديثة التي في كثير من الأحيان لا يلائم الظروف البيئية .. كما وأن سياسات توفير الخدمات يتم بصور لا تتكافأ مع المستهلكين , مما يؤدي إلى زيادة معدل التدهور البيئي والمشكلات البيئة .

المشكلات البيئية التي تواجه المؤسسات الصناعية وهي التلوث الصناعي بحيث يسعي المسيرين ان تضافر الجهود من المساعدة في مجال حماية البيئة ومعالجة مشكلاتها .

التركيز على البيئة وبرامج حمايتها من قبل الإدارة الحضرية المعنية مع الأخذ بنتائج الدراسات البيئية وخاصة تلك التي تركز على جميع النواحي واتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية من خلال أجهزة التخطيط للحاضر والمستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات حسب الواقع للتخلص من المخاطر والمشكلات البيئية.

تحت الرعاية السامية لمعالي وزيرة تهيئة الإقليم والبيئة نظمت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة "**الجائزة الوطنية لحماية البيئة لسنة2015** " تحت شعار بيئتنا مستقبلنا بحيث تهدف هذه التظاهرة إلى تحسيس الرأي العام بكل مشاكل ومخاطر البيئة من اجل تكفل بها وتحسين الوسط المعيشي للمواطن،تكتسي أهمية بالغة لانها تحفز وتشجع كل مبادرات والأبحاث والأفكار وكل مايخدم البيئة ويؤدي للمحافظة عيها .

2- عرض وتحليل وجهة نضر عينة الدراسة للمحور الثاني :مهنة التدقيق البيئي ونظام الرقابة الداخلي البيئي في المؤسسات الصناعية

الجدول رقم 12:يبين نتائج المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمحور الثاني

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحرف المعياري	الإتجاه العام للعينة
1	هل انت مطلع علي التدقيق البيئي	1.83	0.376	لا
2	هل توجد مهنة التدقيق البيئي في مؤسستكم	1.92	0.279	لا
3	كيف ترى نظام الادارة البيئية في مؤسستكم	1.75	0.437	متوسط
4	مامدى وجود وظيفة إدارة الامن الصناعي الصحة والبيئة في المؤسسة	1.67	0.752	موافق
5	كيف تجد معايير التدقيق البيئي في الادارة	2.17	0.557	التقيد بسياسات البيئية للمؤسسة
6	هل يوجد معيار إيزو 14001 الخاص بنظم الادرة البيئية بالمؤسسة	1.83	0.376	لا يوجد
7	في نظرك ماهو الهدف الاول من إصدار مهنة التدقيق البيئي	2.42	0.766	اهتمام الإدارة بحماية البيئة
8	هل يوجد هيئات للمراقبة البيئية في المؤسسة	1.92	0.645	لا يوجد
9	كيف يتم تصميم نظم الادارة البيئية بالشركات ومؤسسات الاعمال	2.58	0.645	اتخاذ الاجراءات البيئية الصحيحة
10	هل تعتقد أن مهنة التدقيق البيئي جعلت لحماية البيئة	1.33	0.629	موافق
11	هل يوجد تدريب وتكوين في مجال الثقافة البيئية بالمؤسسة	1.75	0.728	لايوجد
12	كيف يتم تصميم نظام المعلومات البيئي بالمؤسسة	2.17	0.557	مرضية

المصدر: من إعداد ا لطالب لاعتماد على نتائج الSPSS

من خلال الجدول رقم 12:نرى مايلي:

- نلاحظ أن أفراد العينة غير مطلعين على التدقيق البيئي وهذا على اتجاههم العام بالإجابة لا ومتوسط حسابي **1.83** وانحراف معياري **0.376** بحيث عدم اطلاع جل افراد العينة علي التدقيق البيئي.
- وبالنسبة للفقرة الثانية (هل توجد مهنة التدقيق البيئي في مؤسستكم) حيث جل افراد العينة اتفقوا ب لا علي عدم وجود مهنة التدقيق البيئي وبمتوسط حسابي **1.92** وانحراف معياري **0.279** وهذا لحداثة التدقيق البيئي في المؤسسات الصناعية
- وبالنسبة (كيف ترى نظام الإدارة البيئية في مؤسستكم) حيث ان متوسط الحسابي بلغ **1.75** وانحراف معياري **0.437** واتفق أفراد العينة في اتجاههم العام علي متوسط أي عدم الإلمام بهذا النظام .
- وبالنسبة الى (مامدى وجود وظيفة إدارة الامن الصناعي الصحة والبيئة في المؤسسة) حيث كان متوسط الحسابي **1.67** وانحراف المعياري **0.752** **وبتوافق** علي وجود مصلحة الامن الصناعي والصحة والبيئة في المؤسسة.
- وبالنسبة إلى (كيف تجد معايير التدقيق البيئي في الإدارة) حيث بمتوسط حسابي **2.17** وانحراف معياري **0.557** حيث اتفق افراد العينة علي التقيد بسياسات البيئية للمؤسسة .
- وللفقرة (هل يوجد معيار إيزو 14001 الخاص بنظم الادرة البيئية بالمؤسسة) بمتوسط حسابي **1.83**

وانحراف معياري **0.376** حيث اتفق افراد العينة انه لايوجد معيار ايزو الخاص بنظم الادارة البيئية في المؤسسات.

- وللفقرة(في نظرك ماهو الهدف الاول من إصدار مهنة التدقيق البيئي) وكان بمتوسط حسابي **2.42**وانحراف معياري **0.766** حيث اتفق افراد العينة ضرورة اهتمام الإدارة بحماية البيئة في المؤسسات الصناعية.
- **وللفقرة** (هل يوجد هيئات للمراقبة البيئية في المؤسسة) وبمتوسط حسابي **1.92** **وانحراف معياري 0.645** حيث اتفق افراد العينة علي انه لايوجد هيئات للمراقبة البيئية .
- وبالنسبة (كيف يتم تصميم نظم الادارة البيئية بالشركات ومؤسسات الاعمال) وبمتوسط حسابي **2.58**وانحراف معياري **0.645** حيث اتفق افراد العينة على اتخاذ الإجراءات البيئية الصحيحة لتصميم نظم الادارة البيئية.

- وبالنسبة (هل تعتقد أن مهنة التدقيق البيئي جعلت لحماية البيئة) حيث تم اتفاق افراد العينة بمتوسط حسابي **1.33** وانحراف معياري **0.629** لانها جاءت لحماية البيئة من الأخطار والمشاكل المتعلقة بالبيئة.
- وبالنسبة (هل يوجد تدريب وتكوين في مجال الثقافة البيئية بالمؤسسة) حيث اتفق افراد العينة على انه لايوجد تدريب وبمتوسط حسابي 1.75**1**وانحراف معياري **0.728** وبنسبة عالية لا يوجد تكوين في مجال الثقافة البيئية في المؤسسة.
- وبالنسبة (كيف يتم تصميم نظام المعلومات البيئي بالمؤسسة) واتفق افراد العينة علي رضاهم على تصطميم ناجح لنظام المعلومات البيئي لدى جميع الادارات وبمتوسط حسابي **2.17** وبانحراف معياري **0.557** بنسبة ملائمة.

حيث جاء أن دعم برامج توعية المواطنين وحثهم على حماية بيئتهم والابتعاد عن السلبيات التي تؤدي إلى التلوث والسلوكيات الأخرى التي ينتج عنها التدهور البيئي وإيجاد أجهزة متخصصة تعتني بقضايا البيئة للتنسيق مع الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال البيئة في جميع المشروعات التنموية والصناعية و أهمية وضع قوانين داخلية لحماية البيئة مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين الدولية والإقليمية المرتبطة بالتأثير على البيئة و الاهتمام بالتقويم البيئي ودمج مشروعات البيئة في عمليات التنمية .

و تدريب وتأهيل وتكوين الموظفين المؤهلين للعمل في المؤسسات الصناعية وفي مجال صحة البيئة وحمايتها و إجراءات دراسات وبحوث متخصصة وتطبيقية في مجال صحة البيئة والتوازن البيئي.

3- **عرض وتحليل وجهة نضر عينة الدراسة للمحور الثالث:فعالية التدقيق في الحد من المشكلات البيئية في المؤسسة الصناعية**

الجدول رقم 13:يبين نتائج المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمحور الثالث

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحرف المعياري	الإتجاه العام للعينة
1	هل ترى أن الفائدة من تطبيق التدقيق البيئي في المؤسسات الصناعية كاف للارتقاء بالتدقيق والحد من المشكلات البيئية من كونه تقنية إلى علم قائم بذاته	**1.92**	**0.766**	محايد
2	إن سن معايير تدقيق البيئي في المؤسسات الصناعية كاف للارتقاء بالتدقيق والحد من المشكلات البيئية من كونه تقنية إلى علم قائم بذاته	**1.58**	**0.766**	موافق
3	مارابيك بان هناك ارتباط بين التدقيق البيئي والبيئة الداخلية للمؤسسة من حيث التطبيق.	**1.50**	**0.770**	معقولة
4	هل يوجد أدوات تقييم نظام الرقابة الداخلي البيئي	**2.25**	**0.437**	لايوجد
5	هناك أسباب مهمة تدفع المنشآت الصناعية للاهتمام بإقامة منظومات للإدارة و التدقيق البيئي	**1.67**	**0.857**	الالتزام بالتشريعات والقوانين الادارية
6	ماهي المعايير اللازمة من طرف الإدارة البيئية للحد من المشكلات البيئية	**2.58**	**0.766**	استخدام قوانين البيئية للحد من التدهور البيئي

7	ماهي المبادئ التي يقوم عليها التدقيق للخروج من المشكلات البيئية	**2.50**	**0.770**	التشجيع علي تطوير وتعميم تقنيات صديقة للبيئة
8	في نظرك من هو المسؤول الأول عن المشكلات البيئية داخل المؤسسة	**1.67**	**0.951**	المدير
9	في نظرك ماهو الحل لفعالية التدقيق للحد من المشكلات البيئية	**2.58**	**0.766**	وضع خطوات التنفيذية التي يجب ان تتخذ لرصد ومتابعة الاحداث البيئية لتحسين الوضع البيئي

المصدر: من إعداد ا لطالب لاعتماد على نتائج الSPSS

من خلال الجدول رقم 13 نستنتج مايلي:

- بالنسبة للفقرة الأولى (هل ترى أن الفائدة من تطبيق التدقيق البيئي في المؤسسات الصناعية كاف للارتقاء بالتدقيق والحد من المشكلات البيئية من كونه تقنية إلى علم قائم بذاته) يرى افراد العينة انهم محايدين وذالك بمتوسط حسابي**1.92 وانحراف معياري 0.766**.
- بالنسبة إلى (إن سن معايير تدقيق البيئي في المؤسسات الصناعية كاف للارتقاء بالتدقيق والحد من المشكلات البيئية من كونه تقنية إلى علم قائم بذاته) حيث اتفق افراد العينة على انهم موافقون وبمتوسط حسابي **1.58** وانحراف معياري **0.766** وهذا لعدم حدوث أي مشاكل بيئية والحد منها وذالك بوضع معايير وتشريعات صارمة.

- **بالنسبة** (مارايبك بان هناك ارتباط بين التدقيق البيئي والبيئة الداخلية للمؤسسة من حيث التطبيق) حيث اتفق افراد العينة على انها معقولة ومتوسط حسابي **1.50** وانحراف معياري **0.770**
- وللفقرة (هل يوجد أدوات تقييم نظام الرقابة الداخلي البيئي) حيث اتفق افراد العينة على انه لايوجد نظام لتقييم الرقابة الداخلي البيئي وبمتوسط حسابي **2.25** وانحراف معياري **0.437**
- وللفقرة (هناك أسباب مهمة تدفع المنشآت الصناعية للاهتمام بإقامة منظومات للإدارة و التدقيق البيئي) حيث اتفق افراد العينة على الالتزام بالتشريعات والقوانين الإدارية وذالك بمتوسط حسابي **1.67** وانحراف معياري**0.857** حيث بنسبة مرضية تستطيع المؤسسة الصناعية الاهتمام باقامة منظومات للادارة والتدقيق البيئي .
- وبالنسبة (ماهي المعايير اللازمة من طرف الإدارة البيئية للحد من المشكلات البيئية) يرى افراد العينة أن استخدام قوانين البيئية للحد من التدهور البيئي وبمتوسط حسابي **2.50** وانحراف معياري 0.766 للتأثير علي الادارة لسن قوانين صارمة للحد من التدهور البيئي .
- بالنسبة(ماهي المبادئ التي يقوم عليها التدقيق للخروج من المشكلات البيئية) حيث وافق أفراد العينة أن التشجيع علي تطوير وتعميم تقنيات صديقة للبيئة وبمتوسط حسابي 2.50 وبمتوسط حسابي **0.770** وهذا للخروج من المشاكل البيئية .
- . وبالنسبة للفقرة(في نظرك من هو المسؤول الأول عن المشكلات البيئية داخل المؤسسة) اجمع افراد العينة على المسؤول الاول عن المشكلات البيئة وكل مايتلق بالبيئة وبمتوسط حسابي **1.67** **وبانحراف معايري .1.67**
- وبالنسبة للفقرة (في نظرك ماهو الحل لفعالية التدقيق للحد من المشكلات البيئية) حيث يرى افراد العينة على وضع خطوات التنفيذية التي يجب ان تتخذ لرصد ومتابعة الأحداث البيئية لتحسين الوضع البيئي وبمتوسط حسابي 2.58 وانحراف معياري 0.766 بحيث يروه الحل المثل للحد من المشكلات البيئية.

ذكر أن تغير المعايير وسوء التنظيم الداخلي يكون نتيجته سلبية مقارنة بتحديد المؤسسات للتدقيق البيئي والذي تكون نتائجه أقل ضررا من سابقتها، مشيرا أن الحديث عن مشكلة تغير في المعايير بإجراء دراسات في إمكانية حدوث التغير في التدقيق البيئي . وتم التوصل إلى ضرورة أخذ الحيطة والحذر بالنسبة للمؤسسات الصناعية الكبرى التي تتسبب في تغيرات التنظيم الداخلي والخارجي.

أن الجزائر حاضرة في المحافل والمفاوضات الدولية التي تقام في هذا الشأن، أما الحديث عن التدابير المتخذة لمواجهة الظاهرة فقد ذكر أن أول خطوة تكون التحسيس وتوعية المجتمع بأضرار وعواقب المشكلات البيئية وإيجاد إستراتيجية واضحة لمواجهة التغيرات الناتجة عن المخاطر البيئة والتي كانت محل نقاش والتي يجب ان تتبعها من أجل حماية البيئة في المؤسسات الصناعية ،

4- عرض وتحليل وجهة نضر عينة الدراسة للمحور الرابع:إصلاح وتطوير مهنة التدقيق البيئي في الجزائر

الجدول رقم 14:يبين نتائج المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمحور الرابع

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحرف المعياري	الإتجاه العام للعينة
1	ماهي أهم أسباب الاهتمام بمهنة التدقيق البيئي	2.50	0.962	زيادة الوعي البيئي للمستهلكين والمستثمرين
2	ماهو العامل الذي يعتمد عليه المراجعين في اختيار مواقع التدقيق	1.83	0.693	النفايات الناتجة
3	عدم وجود وظيفة للتدقيق البيئي الداخلي بالمؤسسات الصناعية	1.25	0.437	موافق
4	هل تعتقد أن البيئة تغيرت أساسا بسبب ظهور مايسمي بالتدقيق البيئي	1.33	0.629	موافق
5	تزايد الاهتمام بالقضايا البيئية في الجزائر ولم يعرف الإطار المؤسسي لقطاع البيئة استقرارا إلى غاية سنة 2000 بإنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة	1.17	0.376	موافق
6	التطورات الإدارية التي مرت بها مهمة حماية البيئة في الجزائر والتي تختلف شكلا ومضمونا	1.33	0.629	موافق
7	هل يوجد تدقيق بيئي خارجي	1.92	0.497	محايد

8	لخطر الصناعة على البيئة فقد تم سن قواعد عامة للأمن الصناعي وتطبيق التنظيم الخاص بالأمن الصناعي وحماية البيئة	1.23	0.500	موافق
9	إحداث مكتب رئيس دراسات مكلف بحماية البيئة والأمن الصناعي ضمن مديرية المقاييس والجودة والحماية الصناعية في الجزائر	1.92	0.645	مرضية
10	التقييم الدوري لمدى تطبيق الآليات القانونية والتنظيمية لحماية البيئة وكذلك وضع التدابير اللازم إتخاذها	1.17	0.551	موافق
11	غياب قوانين التشريع البيئي في الجزائر والمراسيم التنفيذية	2.00	0.582	محايد
12	ماهو رأييك بالقانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة المؤرخ في 2003/07/20	1.18	0.766	جيد
13	في رأييك ماهي الحلول المقترحة لتطوير مهنة التدقيق البيئي في الجزائر	2.17	0.582	اهتمام الإدارة بالحماية البيئية

من خلال الجدول رقم 14:نلاحظ مايلي :

- بالنسبة للفقرة الاولي (ماهي أهم أسباب الاهتمام بمهنة التدقيق البيئي) حيث اتفق افراد العينة على زيادة الوعي البيئي للمستهلكين والمستثمرين وهذا من اجل الاهتمام بالتدقيق البيئي وبمتوسط حسابي 2.50 وانحراف معياري 0.962 بنسبة جيدة ومرضية .
- وكذالك (ماهو العامل الذي يعتمد عليه المراجعين في اختيار مواقع التدقيق) وبمتوسط حسابي1.83وانحراف معياري 0.693 حيث اتفق افراد العينة علي النفايات الناتجة الصناعة المختلفة للمؤسسات .

- وفيما يخص (عدم وجود وظيفة للتدقيق البيئي الداخلي بالمؤسسات الصناعية) فقد وافق افراد العينة علي عدم وجود وظيفة التدقيق البيئي بالمؤسسات الصناعية وبمتوسط حسابي 1.25 وانحراف معياري 0.437 .
- كما نلاحظ إتفاق افراد العينة على (هل تعتقد أن البيئة تغيرت أساسا بسبب ظهور مايسمي بالتدقيق البيئي) وهذا بالتحسين والحد من المشاكل والمخاطر البيئية وبمتوسط حسابي 1.33 وانحراف معياري 0.629.
- وفيما يخص (تزايد الاهتمام بالقضايا البيئية في الجزائر ولم يعرف الإطار المؤسسي لقطاع البيئة استقرارا إلى غاية سنة 2000 بإنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة) تم اتفاق افراد العينة علي تزايد الاهتمام وتطوير والنهوض بالقضايا البيئية وتشجيع الهيئة لضمان بيئة نظيفة بمتوسط حسابي 1.17 وانحراف معياري 0.376.
- نلاحظ أن (التطورات الإدارية التي مرت بها مهمة حماية البيئة في الجزائر والتي تختلف شكلا ومضمونا)تم الاتفاق عليها من طرف افراد العينة بحيث وبمتوسط حسابي 1.33 وانحراف معياري 0.629 ،مرت الجزائر بعدة تطورات وهذا من أجل حماية البيئة والمحافظة عبها.
- وفيما يخص (هل يوجد تدقيق بيئي خارجي) فقد خلص افراد العينة على انهم محايدين وبمتوسط حسابي 1.92 وانحراف معياري 0.497 وهذا يدل علي عدم وجود تدقيق بيئي خارجي لمعظم المؤسسات الصناعية الجزائرية.
- كما نلاحظ موافقة افراد العينة علي (لخطر الصناعة على البيئة فقد تم سن قواعد عامة للأمن الصناعي وتطبيق التنظيم الخاص بالأمن الصناعي وحماية البيئة)و بمتوسط حسابي 1.23 وانحراف معياري 0.500 نتيجة مرضية لتأمين الصناعي وتطبيقه وحماية البيئة.
- كما نلاحظ اتفاق أفراد عينة الدراسة بالرضي على (إحداث مكتب رئيس دراسات مكلف بحماية البيئة والأمن الصناعي ضمن مديرية المقاييس والجودة والحماية الصناعية في الجزائر) بمتوسط حسابي 1.92 وانحراف معياري 0.645 وهذا ماينقص في المؤسسات الصناعية من أجل التكامل البيئي.
- وفيما يخص (التقييم الدوري لمدى تطبيق الآليات القانونية والتنظيمية لحماية البيئة وكذلك وضع التدابير اللازم إتحاذها) بمتوسط حسابي1.17 وانحراف معياري0.551 فقد اتفق افراد العينة علي والتقييم ووضع اليات لحماية البيئة.

- كما نلاحظ ان غالبية اجابات عينة الدراسة علي محايد (غياب قوانين التشريع البيئي في الجزائر والمراسيم التنفيذية) وبمتوسط حسابي 2.00 وانحراف معياري 0.582 بحيث خلص افراد عينة الدراسة علي محايدتهم وعدم اتفاقهم بقوانين التشريع البيئي المعمول بها في الجزائر .
- أجمع غالبية أفراد عينة الدراسة علي أن القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة المؤرخ في 2003/07/20 هو قانون جيد وبمتوسط حسابي 1.18 وانحراف معياري0.766 مايعني رضا غالبية أفراد العينة وقبولهم للقانون.

كما نلاحظ أن الحلول المقترحة لتطوير مهنة التدقيق البيئي في الجزائر وبمتوسط حسابي 2.17 وانحراف معياري0.582 أي بنسبة جيدة بحيث يرى غالبية أفراد عينة الدراسة على اهتمام الإدارة بالحماية البيئية من شأنها تطوير مهنة التدقيق في الجزائر وإصلاحها.

المطلب الرابع:اختبار فرضيات الدراسة

من أجل اختبار صحة الفرضيات نعتمد بعض الأساليب الإحصائية المناسبة متمثلة في المتوسطات الحسابة المجمعة لكل محور و قياس معامل لارتباط بين كل محور بالنسبة للاستبيان، ومعاملات الارتباط بين المحاور (Pearson Corrélation)

1-1. الفرضية الأولى:

- الاهتمام بالبيئة قد تسبب في حدوث مشكلات بيئية في المؤسسات الصناعية وقد ظهرت أدوات لحماية البيئة و على قيامها للبعض الوظائف، والذي أدى إلى تحديد أمن وصحة وسلامة البيئية للحد من المخاطر البيئية

لاختبار صحة الفرضية الاولى نعتمد على المحور الأول للاستبيان "**المشكلات البيئية للمؤسسات الصناعية** الذي يتناول من خلال الجدول رقم 03 : يتضح أن معاملات الارتباط دالة معنوية عند 0.01 ويبين أن معاملات الارتباط كانت عالية بالنسبة لكل محور ، إذا أن كل المعاملات كانت قريبة للواحدة حيث كان معامل الارتباط للمحور الأول **المشكلات البيئية للمؤسسات الصناعية** المعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان **0.826 وهي درجة عالية** وبما انه قريب من الواحد يدل هذا على صدق ايجابات أفراد العينة .

1-2 الفرضية الثانية:

- ظهور مهنة التدقيق البيئي ونظام الرقابة الداخلي البيئي في المؤسسات الصناعية يساعد علي ضمان الالتزام بالقيود البيئية في حين تشكل المتابعة البيئية للمشاريع وتدقيق نظام الإدارة البيئية إطارا متكاملا للتدقيق البيئي باعتبارها تناقش التأثيرات البيئية لأنشطة المؤسسات الصناعية وبالتالي تحقيق الاستدامة

لاختبار صحة الفرضية الثانية نعتمد على المحور الثاني للاستبيان "**مهنة التدقيق البيئي ونظام الرقابة الداخلي البيئي في المؤسسات الصناعية**" الذي يتناول من خلال الجدول رقم 03 :كما بلغ معامل الارتباط والمعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان **0.836** وهي نفس درجة عالية وبما انه قريب من الواحد يدل هذا على صدق ايجابات أفراد العينة .

1-3 الفرضية الثالثة:

- تطبيق فعالية التدقيق في الحد من المشكلات البيئية في المؤسسات الصناعية له آثار ايجابية على المستوى البيئي.

لاختبار صحة الفرضية الثالثة نعتمد على المحور الثالث للاستبيان "**فعالية التدقيق في الحد من المشكلات البيئية في المؤسسة الصناعية** " الذي يتناول من خلال الجدول رقم 03:كما بلغ معامل الارتباط و المعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان بلغ**0.889** وهي نفس درجة عالية وبما انه قريب من الواحد يدل هذا على صدق ايجابات أفراد العينة وهي درجة عالية .

1-4 الفرضية الرابعة:

- ضرورة إصلاح وتطوير مهنة التدقيق البيئي في الجزائر وتزايد الاهتمام بالقضايا البيئية .

لاختبار صحة الفرضية الرابعة نعتمد على المحور الرابع للاستبيان "**إصلاح وتطوير مهنة التدقيق البيئي في الجزائر**" الذي يتناول من خلال الجدول رقم 03:كما بلغ الارتباط و المعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان بلغ **0.824** وهي نفس درجة عالية وبما انه قريب من الواحد يدل هذا على صدق ايجابات أفراد العينة وهي درجة عالية .

من خلال ماسبق نلاحظ أن محاور الاستبيان كانت مترابطة بدرجة عالية.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل استعرضنا الدراسة الميدانية لبعض المؤسسات الصناعية ،كما اختارت التدقيق البيئي وذالك لإدارة مخاطرها البيئة ولاستعمالها كأداة تساعد على التسيير الجيد لمختلف أنشطتها ومنع الوقوع في المشاكل البيئية والتزام المؤسسات اتجاه مديرية البيئة من خلال الخضوع لعملية التدقيق البيئي.

حيث تم الاعتماد علي الاستبيان وهذا لتوضيح الدراسة وتم تفريغ بيانات الاستبيان ودراستها دراسة إحصائية وصفية بواسطة برنامج SPSS ،بحيث توصل الطالب إلى مجموعة من النتائج و التوصيات التي تفيد المؤسسة وتفيد في إثراء الرصيد المعلوماتي في هذا المجال.

الخاتمة

الخاتمة:

توصلنا في هذه الدراسة إلى أهمية البيئة لقيامها بمجموعة من الوظائف اللازمة لاستمرار الحياة، وأن عدم الاهتمام بالبيئة قد تسبب في حدوث مشكلات بيئية أثرت على قيامها لهذه الوظائف، وهو ما دفع الدولة إلى إتباع إجراءات على المستوى الكلي لحماية البيئة، بالإضافة إلى اتبعاها للمجموعة من السياسات اتجاه المؤسسات لتعزيز حمايتها للبيئة، مما زاد من الضغوط البيئية الخارجية المفروضة على المؤسسات ودفعها إلى تبني نظام الإدارة البيئية للتخفيف من هذه الضغوط والذي يؤدي تطبيقه من طرف المؤسسة إلى تحقيق آثار ايجابية للمؤسسة وللمجتمع .وللتعرف على وضعية نظام الإدارة البيئية لهذه المؤسسات وآثار تطبيقه.

لقد أصبح من الضروري الالتفات إلى البيئة وأخذها بعين الاعتبار من طرف المؤسسات الصناعية ،لما لها من أفاق على فعالية الأداء والإنتاجية وثقافة المؤسسة من جهة،ومن جهة أخرى تعتبر مصدر فعال لامتلاك قدرة تنافسية لمواجهة المنافسة القوية .

لقد سعينا من خلال هذه الدراسة إلى مدى تطبيق التدقيق البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية والتعرف علي وجود نظام الإدارة البيئية، والقيام بالمهام والوظائف الإدارية وفعالية التدقيق البيئي وإصلاح مهنة التدقيق في الجزائر.

ومن خلال عرضنا للجوانب النظرية والعملية للدراسة توصلنا إلى مايلي :

وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- أن الاهتمام بالتدقيق البيئي لازال في بداياته؛ حيث لم يتجاوز نسبة قليلة، ومعنى ذلك أن التدقيق البيئي يكاد يكون من هذا النوع من التدقيق مهمل من قبل المراجعين، وأن المنشآت التي يقومون بمراجعتها ما تفصح عن المعلومات ذات العلاقة بالجوانب البيئية.
- زيادة الوعي البيئي لدى عمال المؤسسات ورضاهم الوظيفي اتجاهها والتعاون بين إدارات الشركة في دراسة الجوانب البيئية وتحسين الاتصالات الداخلية و إيجاد الحل الأفضل للمشاكل البيئية للوعي الإداري المسبق لها.
- أهمية وضع أهداف واضحة ومحددة للتدقيق البيئي؛ حيث جاء هدف التحقق من مدى التزام المؤسسات بالقوانين والتشريعات البيئية في مقدمة هذه الأهداف من حيث الأهمية، حيث أن وجود مثل هذه القوانين والتشريعات من ناحية، والتأكد من التزام المؤسسات الصناعية بها من ناحية أخرى.
- معظم المؤسسات الصناعية الجزائرية تسعى لتبني نظام الرعاية الصحية والسلامة والبيئة كمرحلة أولية ثم تتأهل بعده إلى الحصول على المواصفة إيزو 14000 وايزو 18000 لتحقيق النظام الشامل (الجودة ،الصحة ،الوقاية ،البيئة).

- نشر المسؤولية البيئية في جميع أنحاء الشركة وعن مدى كفاءة وفعالية البرامج والأنشطة البيئية، وكفاءة نظام الرقابة على تنفيذ الالتزامات البيئية، وأن يتضمن كذلك معلومات عن مدى وجود بعض الظروف البيئية التي قد تثير الشك في قدرة المؤسسات على الاستمرار في مزاولة نشاطها، وكذلك تقويم الموضوعات ذات الصلة بأنشطة المؤسسات، ومدى كفاية لإفصاح عن الجوانب البيئية في القوائم والتقارير البيئية للمؤسسات.
- تأتي أهمية التدقيق البيئي من خلال ضرورة وتنامي الاهتمام المتعلق بالبيئة وما تتعرض له من تأثيرات سلبية بسبب قيام العديد من منظمات الأعمال بمزاولة نشاطاتها دون أن تتحمل أي مقابل يذكر نتيجة ذالك ،فضلا عن الضغوطات القانونية التي تتعرض لها منظمات الأعمال في سبيل قيامها بدور إيجابي وأن تتحمل بعض التكاليف مقابل المنافع التي تتحصل عليها البيئة ،وضرورة الاهتمام بالتأثيرات البيئية والتعرف على كل ما يتعلق بها من أمور إدارية وقانونية .

التوصيات والاقتراحات:

من خلا هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها نحاول اقتراح بعض التوصيات التي قد تساهم في تحسين وتطبيق التدقيق البيئي في المؤسسات الصناعية وهذا نذكر منها مايلي:

- دعم واهتمام الإدارة العليا للمؤسسات الصناعية بتحقيق التزاماتها المسطرة في إطار نظام الإدارة البيئية وضرورة التعاون الدائم بين مختلف المستويات الإدارية في الشركة للتطبيق الناجح لنظام الإدارة البيئية وتحقيق أهدافه.
- التوعية والتدريب المستمرين للعاملين لفهم أسباب المشاكل البيئية داخل المؤسسات الصناعية وخارجها ولأداء واجباتهم ومسؤولياتهم البيئية.،وضرورة التوسع أكثر في الاستثمارات ذات الطابع البيئي بتركيب أجهزة جديدة لمنع التلوث واستخدام طرق وأساليب الإنتاج الأنظف.
- ضرورة تطبيق نظام الأمن والسلامة المهنية (18000) لتحقيق التكامل الفعال مع أنظمة إدارة الجودة والبيئة المطبقة والذي يحقق مزايا عديدة للمؤسسات وللمجتمع.
- ضرورة الاهتمام بالتدقيق البيئي في الجزائر من خلال العمل علي تطبيق معايير وإجراءات وقوانين صارمة
- يجب علي المؤسسات الصناعية الجزائرية التسجيل في المواصفة العالمية للادارة البيئية إيزو 14000 والمواصفة العالمية للرعاية الصحية إيزو 18000 لتسهيل عمل التدقيق البيئي .
- التوعية والتدريب المستمرين للعاملين لفهم أسباب المشاكل البيئية داخل الشركة وخارجها ولأداء واجباتهم ومسؤولياتهم البيئية.
- ضرورة التوسع أكثر في الاستثمارات ذات الطابع البيئي بتركيب أجهزة جديدة لمنع التلوث أو استخدام طرق وأساليب الإنتاج الأنظف.

- إصدار القوانين والتشريعات المتعلقة بجوانب المراجعة البيئية للمنشآت، على أن تتضمن هذه القوانين والتشريعات مواد ملزمة للمنشآت بالإفصاح عن أدائها البيئي بصورة واضحة في تقرير خاص بنتائج المراجعة البيئية، الأمر الذي سيشجع المراجع الخارجي للاهتمام بالمراجعة البيئية .

يلفت الباحث نظر الباحثين لإجراء مزيد من الدراسات الميدانية للوقوف على واقع الممارسات الحالية للمؤسسات التي تمارس أنشطة أو تحدث تعديلات على البيئة، ودراسات ميدانية لمعرفة اتجاه المؤسسات لتطبيق التدقيق البيئي.

آفاق البحث:

بعد القيام بهذا البحث، اتضح لنا بعض النقاط الجديرة بالدراسة تتمثل في:

- أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على تنافسية المؤسسات الصناعية
- آثار تطبيق نظام الإدارة المتكامل للجودة والبيئة من طرف المؤسسات.
- التدقيق البيئي ودوره في الحد من الأخطار البيئية

نأمل أن يساهم بحثنا هذا ولو بشيء القليل في تدعيم البحث العلمي، خاصة وأن الجامعة الجزائرية تفتقد إلى هذا النوع من البحوث، على أمل أن تفتح المجال لبحوث أخرى في المستقبل لمعالجة هذه الجوانب وتقديم الإضافة حتى تكون الاستفادة كبيرة، وان تلقى هذه المهنة الاهتمام الواسع في دفع عجلة التنمية المستدامة في بلادنا، وفي الأخير نرجوا من الله أن نكون قد وفقنا في معالجة هذا الموضوع.

وفي الأخير لا تنسى إذا أردت حقا أن تغير من واقعك نحو الأفضل فأعمل بما علمت والتزم بما خططت له، واصبر فإن النصر مع الصبر واستعن بالله دائما واخلص نيتك له فهو مسبب الأسباب و مجيب الدعاء و هو على كل شيء قدير.

يا من يرجى في الشدائد كلها *** يا من إليه المشتكي و المفزع**

ما لي سوى قرعي لبابك سلما *** فإذا رددت فأي باب أقرع**

المراجع

الكتب:

1- احمد باشي،دور الجباية في محاربة التلوث البيئي،مجلة علم الاقتصاد والتسيير والتجارة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،العدد2004/11.

2- أحمد فرغلي محمد حسن،دراسات مستقبلية في المحاسبة البيئية والموارد،المكتبة الاكادمية،القاهرة،19997.

3- أحمد السيد لطفي،التدقيق البيئي،المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع،مصر ،2005 .

4- أمين السيد لطفي، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005

5- أيمن سليمان مزاهرة وعلي فاتح الشوابكة، البيئة والمجتمع، ط1 . ، دار الشروق، عمان، الأردن، 2003.

6- الجبان، رياض : البيئة والمجتمع/ دراسة في علم اجتماع البيئة/ عبد الحميد احمد رشوان الطبعة الأولى- جامعة الإسكندرية - 2006.

7- السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

8- التميمي ،هادي ،معايير التدقيق البيئي ،كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،الجامعة الاردنية ،بدون سنة نشر .

9- الطراف، عامر : التلوث البيئي والعلاقات الدولية ط1 لبنان - بيروت 2008.

10- جورج دانيال غالي،تطور مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الالفية الثالثة،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2001.

11- خالد مصطفى قاسم .إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 .

12- خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية) ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، الأردن ، 2000 .

13- رعد حسن الصرن نظم الإدارة البيئية والإيزو 14000 ، دار الرضا، دمشق،2001 .

14- زكريا طاحون،إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف ،مطبعة ناس بعابدين ،القاهرة،2005.

15- سامح الغرابية،يحي الفرحان ،المدخل الي العلوم البيئية،الطبعة1،دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن،2003.

16- سعد الدين،محمد منير،:التلوث الضوضائي والتربية البيئية/ لبنان - بيروت، ط1، 1997.

17- سعود، راتب: الانسان والبيئة، دراسة في التربية البيئية/ عمان - الأردن، ط2، 2006.

18- صلاح الحجار،دليل الاثر البيئي في المشروعات الصناعية والتنمية،دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة،2002.

19- عبد الله الصعيدي، النمو الاقتصادي والتوازن البيئي (تقييم أثر النشاط الاقتصادي على عناصر النظام البيئي)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002 .

20- علياء حاتوع بوران ومحمد حمدان أبودية، علم البيئة، ط1 ، دار الشروق، عمان، الأردن، 2003.

21- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2006.

22- لطفي ،ايمن السيد احمد،معايير المراجعة المهنية للرقابة علي جودة أداء مراقبي الحسابات ،دار النهضة العربية،القاهرة،1997.

23- محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، ط1 ، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر،2002 .

24- محمد صلاح الدين عباس،نظم الادارة البيئية والمواصفات القياسية العالمية ،ط1،دار الكتب العالمية للنشر والتوزيع ،القاهرة،1998.

25- محمد عبد الوهاب العزاوي،انظمة ادارة الجودة والبيئة،الطبعة1،دار وائل للنشر،عمان،2002.

26- محمد بوتين،المراجعة مراقبة الحسابات من النظرية إلي التطبيق ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003.

27- محمد صلاح الدين عباس نظم الادارة البيئية والمواصفات القياسية العالمية،ط1،دار الكتب العالمية للنشر والتوزيع،القاهرة،1998.

28- نجم العزاوي،عبد الله حكمت النقار،إدارة البيئة-نظم ومتطلبات وتطبيقات iso14000-دار المسيرة،2007.

29- نجم العزاوي،عبد الله حكمت النقار ، إدارة البيئة –نظم ومتطلبات وتطبيقا ت ، ISO-14000، دار المسيرة،2007 .

30- يوسف حجيم الطائي وآخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري، عمان، الأردن،2009.

31- يوسف فرج جهماني ،المراجعة البيئية والاجتماعية في الأردن ،مجلة الاقتصاد والإدارة ،جامعة الملك عبد العزيز ،المجلد 12،العدد2،السعودية 1998/1479 .

البحوث الجامعية:

32- آمنة حواسنية ،متطلبات تطبيق المراجعة البيئية في الجزائر ،مذكرة ماستر في المحاسبة والتدقيق ، جامعة الاغواط،2011 .

33- دريباتي، رادة فار وق ، دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة تشرين،2009.

34- رواني بوحفص،المراجعة البيئية في المؤسسة الاقتصادية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير فرع علوم اقتصادية،اقتصاد وتسيير البيئة ،جامعة ورقلة،2008/2007.

35- محسن محمد امين قادر،التربية والوعي البيئي واثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم البيئية ،مجلس قسم الادارة البيئية،كلية الادارة والاقتصاد،الاكادمية العربية،الدنمارك،تشرين الثاني،2009.

36- هبة بوتريكة،مريم شويطر،الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية،دراسات محاسبية وجبائية معمقة،غير منشورة،جامعة الاغواط، 2013/2012 .

المداخلات:

37- الشعباني ،صالح ابراهيم ،الحاجة الي توظيف معلومات الكلف البيئية في صنع القرارات الاستثمارية ،المؤتمر العلمي الدولي الخامس ،كلية العلوم الادارية والمالية ،جامعة فلادليفيا ،عمان،الاردن ،2007 .

38- الشاهد إلياس، الواقع البيئي للطاقة وخيارات استدامتها في الجزائر، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة،، 2221،أكتوبر 2008 .

39- الطاهر مخلوفي،لخضر رينوبة،الاعتبارات عند تدقيق البيانات المالية ومهنة التدقيق ،الملتقي الوطني الرابع حول "تاهيل مهنة التدقيق لمواجهة الازمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات"،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة الاغواط،20-21 نوفمبر 2013.

40- بوحفص رواني وعلي بن ساحة، دراسة وتقييم التأثير البيئي في الجزائر، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة ،22-21 اكتوبر 2008 .

41- بوجعادة إلياس وفروم محمد الصالح، حماية البيئة وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20أوت سكيكدة ،21-22 أكتوبر 2008 .

42- موسي عبد الناصر وبرني لطيفة، الاقتصاد البيئي بين مستوييه الكلي والجزئي في الجزائر، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20أوت سكيكدة، 22،21 اكتوبر 2008 .

43- محمد زرقون ،رواني بوحفص،دراسة الجدوى البيئية في ترشيد القرار الاستثماري والمحافظة علي البيئية،الملتقي الوطني حول (اقتصاد البيئية والتنمية المستدامة)،قسم علوم التسيير،المركز الجامعي المدية ،07/06 جوان 2006.

44- مزريق عاشور،بن نافلة قدور ،المشكلات البيئية بين المجتمعات النامية والمجتمعات الصناعية ،قدمت ملتقي الوطني حول المراجعة البيئية كأداة لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية ،الجزائر،3-4ديسمبر 2006.

45- نصيرة قريش،جميلة مديوني،الاجراءات الاقتصادية القانونية لحماية البيئة،مداخلة قدمت في الملتقي الوطني للاقتصاد البيئة والتنمية المستدامة ،قسم علوم التسيير،المركز الجامعي المدية ،يومي 07/06جوان 2006.

46- نجوى عبد الصمد، طلال محمد مفضي بطاينة، الإدارة البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات جامعة، ورقلة، 8 – 9 مارس2005 .

التقارير والمنشورات:

47- الشبكة العالمية للمعلومات: دور الضريبة البيئية في الحد من التلوث البيئي.

www.shatharat.net

48- شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة،المحاسبة البيئية ،تقرير التنمية البشرية،الأمم المتحدة ،نيويورك،2003.

49- نادية حمدي صالح،الادارة البيئية ،المبادئ والممارسات ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية،القاهرة،2003.

القوانين والمراسيم:

50- المرسوم التنفيذي رقم 30-78،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد10،الجزائر 27 فبراير 1990.

51- القانون رقم 83-03،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد7،1990/03/10.

52- المرسوم التنفيذي رقم 90-78،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد07،1990/03/10.

53- المرسوم التنفيذي رقم98 -339،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد82،الجزائر،04 نوفمبر 1998.

54- القانون رقم03-10،العدد43،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجزائر ،20جويلية2003.

المجلات :

55- السقا احمد السقا،مراجعة الاداء البيئي ،اطار مقترح ،مجلة الادارة العامة ،معهد الادارة العامة ،الرياض ،العدد2،1999.

56- الاوتكتاد ،المنهاج الدولي الذي اقره مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتمية والاوتكتاد ،مفاهيم التدقيق المتقدمة،المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،2001.

57- فؤاد راشد عبده،الادارة البيئية واهميتها في المحافظة علي الموارد واثرها علي التنمية ،مجلة بحوث اقتصادية عربية،القاهرة،العدد13، 1998.

58- محمد سعيد صباريني،رشيد الحمد ،البيئة ومشكلاتها،مجلة عالم المعرفة،الكويت ،العدد22،أكتوبر 1984.

59- محمد عيسى الغزالي،السياسات البيئية،مجلة جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،العدد25،جانفي 2004.

60- يوسف حسن ،البيئة ،مجلة العلوم والتقنية ،مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ،المملكة العربية السعودية ،العدد 30،2سبتمبر 1994.

المرجع باللغة الفرنسية:

61- United Nations، Technical Report, The Environmental Managements In The pulp and Paper Industry, UNDP, N°34, Paris, 1996.

62- Jacques fouriner, L'orientation et la planification D'une Mission d'audit, In Revue Française de comptabilité,n°332, Paris, France, 2001 .

63- Schuetze, W. P, Reporting by Independent Auditors on Internal Controls, The Coroporate Accounting and Finance (CPA) Journal, New York, October 1993,.

الانترنت:

64- http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=53455

65- http://.(www.infotechaccountants.com).

66- http:// (www.epa.vic.gov.au/envaudit) (Mullen,et.at, 1996:6

67- http:// .(www.infotechaccountants.com)

68- http:// www.infotechaccountants.com.

69- http:// (www.infotechaccountants.com)

المقابلات:

70- استنادا إلي معلومات رئيس مصلحة التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية مديرية البيئة لولاية غرداية

71- استنادا إلي معلومات المكلف بالبيئة، مصلحة الأمن السلامة والبيئة بمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب

الملاحق

ملحق رقم :01

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية

قسم علوم التسيير

تخصص تدقيق ومراقبة التسيير

استمارة استبيان

السلام عليكم أمابعد:

في إطار تحضير لنيل شهادة ماستر تدقيق ومراقبة تسيير تحت عنوان: **مدي تطبيق التدقيق البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية** والتي نستوضح من خلالها مدى تكامل هذه الأخيرة ومساهمتها في تطبيق التدقيق البيئي على المؤسسات الصناعية وكذا مصداقية النتائج التي تصدر عن مستخدميها مقارنة بباقي الإرشادات، مع استبانه ملائمة تطبيق التدقيق البيئي.

يسعدنا سيدي سيدتي اختياركم ضمن عينة الدراسة للمشاركة في إثراء هذا الموضوع

كأكاديميين ومهنيين، قناعة منا بموضوعيتكم وكونكم ستولون كل الاهتمام لهذه الأسئلة.

ومع شكرنا المسبق، نتعهد لكم أن تحاط مساهماتكم بالسرية التامة، وأنها لن تستخدم سوى لأغراض البحث العلمي.

من اعدد الطالب:محمد شتوح تحت إشراف الدكتور:بوحفص الرواني

المحور الأول: معلومات عامة عن عينة الدراسة

ضع علامة (x) أمام الإجابة المناسبة حسب رأيك:

1/الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

2/العمر: ☐ اقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى اقل من 40 سنة

☐ من 40 إلى اقل من 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة

3/المؤهل العلمي : ☐ متوسط ☐ ثانوي

☐ جامعي ☐ ليسانس

☐ ماجستير ☐ شهادة مهنية

4/الوظيفة الحالية : ☐ إطار سامي ☐ موظف

☐ رئيس مصلحة ☐ محافظ حسابات

5/الخبرة المهنية : ☐ اقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى اقل من 10 سنوات

☐ من 10 إلى اقل من 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة

المحور الثاني :المشكلات البيئية للمؤسسات الصناعية

1/كيف تصف البيئة في مؤسستكم؟

☐ نظيفة ☐ غير نظيفة ☐ لايتم الاعتناء بها

2/ماهي أنواع المشكلات البيئية الأكثر انتشارا في مؤسستكم؟

☐ التلوث الضوضائي ☐ التلوث الصناعي

☐ النفايات ☐ مشكلات أخري

3/ ماهي أسباب عدم وجود الوعي البيئي لدي مؤسستكم؟

☐ أ. عدم وجود التربية البيئية ☐ التقصير من طرف المؤسسة

☐ ج.الخلط بين الصناعة والبيئة

4/مامدي إدراك العامل للمخاطر البيئية؟

☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق اطلاقا

5/هل أنت مستعد لدفع الضرائب البيئية من اجل حماية البيئة؟

☐ موافق ☐ غير موافق ☐ غير موافق إطلاقا

6/ماهي الأسباب الرئيسية للمشكلات البيئية ؟

☐ أ. عدم الالتزام بالقوانين و التشريعات البيئية.

☐ ب. ضعف برامج التوعية البيئة.

☐ ت. ضعف مؤسستكم لحماية البيئة

7/كيف يتم الحد من أثار المخاطر البيئية؟

☐ الالتزام باللوائح والتشريعات البيئية ☐ رقابة الأثر البيئي ☐ ترويج الوعي البيئي بين العمال

8/ماهو تقييمك لدور المسؤولين للحد من المشكلات البيئية؟

☐ ضعيف ☐ متوسط ☐ جيد

9/ماهي الحلول المقترحة لوضع حد للمشكلات البيئية ؟

☐ دفع ضرائب بيئية

☐ الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية

☐ سن قوانين صارمة للحد من مشكلات البيئية

المحور الثالث:مهنة التدقيق البيئي ونظام الرقابة الداخلي البيئي في المؤسسات الصناعية

1/هل أنت مطلع علي التدقيق البيئي؟

☐ نعم ☐ لا

2/هل توجد مهنة التدقيق البيئي في مؤسستكم؟

☐ نعم ☐ لا

3/ كيف تري نظام الإدارة البيئية؟

☐ ضعيف ☐ متوسط ☐ جيد

4/ مدي وجود وظيفة إدارة الأمن الصناعي الصحة والبيئة في المؤسسة ؟

☐ **موافق** ☐ **محايد** ☐ **موافق تماما**

5/كيف تجد معايير التدقيق البيئي في الإدارة؟

☐ **أ.** تحكم الإدارة بالممارسات البيئية

☐ **ب.** التقيد بسياسات البيئية للمؤسسة

☐ **ت.** البيانات والمعلومات التي تتضمنها القوائم البيئية سلبية

6/هل يوجد معيار الإيزو 14001 بالمؤسسة ؟

☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق إطلاقا

7/في نظرك ماهو الهدف الأول من إصدار مهنة التدقيق البيئي ؟

☐ التحسين البيئي

☐ كثرة المشكلات البيئية

☐ اهتمام الإدارة بحماية البيئة

8/هل يوجد هيئات للمراقبة البيئية بالمؤسسة ؟

☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق إطلاقا

9/ كيف يتم تصميم نظم الإدارة البيئية بالشركات و مؤسسات الأعمال

- ☐ السياسات البيئية لإدارة الشركة
- ☐ المراجعة البيئية
- ☐ اتخاذ الإجراءات البيئية الصحيحة

10/هل تعتقد أن مهنة التدقيق البيئي جعلت لحماية البيئية ؟

☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق إطلاقا

11/ هل يوجد تدريب وتكوين في مجال الثقافة البيئية في المؤسسة ؟

☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق إطلاقا

12/كيف يتم تصميم نظام المعلومات البيئي في المؤسسة ؟

☐ **جيدة** ☐ **مرضية** ☐ **سيئة**

المحور الرابع:فعالية التدقيق في الحد من المشكلات البيئية في المؤسسة الصناعية

1/هل ترى أن الفائدة من تطبيق التدقيق البيئي قد تتحقق في ظل سوء التنظيم الداخلي على مستوى مكاتب التدقيق وكذا المؤسسات؟

☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق إطلاقا

2/ إن سن معايير تدقيق البيئي في المؤسسات الصناعية كاف للارتقاء بالتدقيق والحد من المشكلات البيئية من كونه تقنية إلى علم قائم بذاته

☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق إطلاقا

3/ **مارايبك بان هناك ارتباط بين التدقيق البيئي والبيئة الداخلية للمؤسسة من حيث التطبيق.**

☐ معقولة ☐ غير معقولة ☐ محايدة تماما

4–هل يوجد أدوات تقييم نظام الرقابة الداخلي البيئي ؟

☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق إطلاقا

5/هناك أسباب مهمة تدفع المنشآت الصناعية للاهتمام بإقامة منظومات للإدارة و التدقيق البيئي

☐ الالتزام بالتشريعات والقوانين الإدارية

☐ تزايد الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة

☐ عزوف المستهلكين عن منتجات المنشأة ذات الأداء البيئي

6/ماهي المعايير اللازمة من طرف الإدارة البيئية للحد من المشكلات البيئية؟

☐ استخدام تكنولوجيا أفضل

☐ الحد من انبعاث الغازات

☐ استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي

7/ماهي المبادئ التي يقوم عليها التدقيق للخروج من المشكلات البيئية؟

- ☐ يتعين على شركات الأعمال دعم نهج وقائي يتعلق بالتحديات التي تواجهها البيئة
- ☐ الاضطلاع بمبادرات لتشجيع المزيد من المسؤولية تجاه البيئة
- ☐ التشجيع على تطوير و تعميم تقنيات صديقة للبيئة

8/**في نظرك من هو المسؤول الأول عن المشكلات البيئية داخل المؤسسة**

☐ المدير ☐ رئيس مصلحة البيئية ☐ الموظفين

9/في نظرك ماهو الحل لفعالية التدقيق للحد من المشكلات البيئية

- ☐ تحديد عناصر بيئة العمل بالنسبة للمنظمة .
- ☐ تحديد الخطوات التنفيذية العريضة لكيفية تعامل المنظمة مع معطيات البيئة.
- ☐ وضع الخطوات التنفيذية التي يجب أن تتخذ لرصد و متابعة الأحداث البيئية لتحسين الوضع البيئي للمنظمة.

المحور الخامس:إصلاح وتطوير مهنة التدقيق البيئي في الجزائر

1/ ماهي أهم أسباب الاهتمام بمهنة التدقيق البيئي؟.

- ☐ مخاطر التعرض لعقوبات و جزاءات قوانين وتشريعات حماية البيئة
- ☐ لضغوط المتزايدة من جماعات حماية البيئة
- ☐ زيادة الوعي البيئي للمستهلكين و المستثمرين والمؤسسات المالية و الموردين

2/ **ماهو العامل الذي يعتمد عليه المراجعين في اختيار مواقع التدقيق**

- ☐ عدد العاملين بالموقع.
- ☐ النفايات الناتجة.
- ☐ الأخطار المحتملة

3/ **عدم وجود وظيفة للتدقيق البيئي الداخلي بالمؤسسات الصناعية؟**

☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق إطلاقا

4/ **هل تعتقد أن البيئة تغيرت أساسا بسبب ظهور مايسمي بالتدقيق البيئي**

☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق إطلاقا

5/ تزايد الاهتمام بالقضايا البيئية في الجزائر ولم يعرف الإطار المؤسسي لقطاع البيئة استقرارا إلى غاية سنة 2000بإنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة

☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق إطلاقا

6/ التطورات الإدارية التي مرت بها مهمة حماية البيئة في الجزائر والتي تختلف شكلا ومضمونا

☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق إطلاقا

7/هل يوجد تدقيق بيئي خارجي؟

☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق إطلاقا

8/ **لخطر الصناعة على البيئة فقد تم سن قواعد عامة للأمن الصناعي وتطبيق التنظيم الخاص بالأمن الصناعي وحماية البيئة**

☐موافق ☐ محايد ☐ غير موافق إطلاقا

9/ **إحداث مكتب رئيس دراسات مكلف بحماية البيئة والأمن الصناعي ضمن مديرية المقاييس والجودة والحماية الصناعية في الجزائر.**

☐ **جيدة** ☐ **مرضية** ☐ **سيئة**

10/ التقييم الدوري لمدى تطبيق الآليات القانونية والتنظيمية لحماية البيئة وكذلك وضع التدابير اللازم إتحاذها

☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق إطلاقا

11/ غياب قوانين التشريع البيئي في الجزائر والمراسيم التنفيذية

☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق إطلاقا

12/ماهو رأييك بالقانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة المؤرخ في 2003/07/20

☐ **جيد** ☐ **مرضي** ☐ **سيئ**

13/في رأييك ماهي الحلول المقترحة لتطوير مهنة التدقيق البيئي في الجزائر

☐ الالتزام بالتشريعات والقوانين الإدارية البيئية

☐ اهتمام الإدارة بالحماية البيئية

☐ مساعدة المديرين في تحقيق وتحسين التدقيق البيئي

ملحق رقم02:

جداول النتائج الإحصائية برنامج SPSS

Statistics

		الجنس	العمر	المؤهل.العلمي	الوظيفة.الحالية	الخبرة.المهنية
N	Valid	60	60	60	60	60
	Missing	0	0	0	0	0

Frequency Table

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	45	75,0	75,0	75,0
	أنثى	15	25,0	25,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 30سنة	25	41,7	41,7	41,7
	من 30غلى 40 سنة	20	33,3	33,3	75,0
	من 40 إلى 50	15	25,0	25,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

المؤهل.العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ثانوي	10	16,7	16,7	16,7
	جامعي	30	50,0	50,0	66,7
	ليسانس	15	25,0	25,0	91,7
	ماجستير	5	8,3	8,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

الوظيفة.الحالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موظف	45	75,0	75,0	75,0
	رئيس مصلحة	10	16,7	16,7	91,7
	محافظ حسابات	5	8,3	8,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

الخبرة.المهنية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	20	33,3	33,3	33,3
	من 5 ألى10 سنوات	30	50,0	50,0	83,3
	من 10 الى 15	5	8,3	8,3	91,7
	اكثر من 15	5	8,3	8,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

Statistics

		كيف تصف البيئة في مؤسستكم	ماهي أنواع المشكلات البيئية الاكثر إنتشارا في مؤسستكم	ماهي اسباب عدم وجود الوعي البيئي لدى مؤسستكم	مامدي إدراك العامل للمخاطر البيئية	هل أنت مستعد لدفع الضرائب البيئية من أجل حماية البيئة
N	Valid	60	60	60	60	60
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		1,42	1,83	1,92	2,08	1,25
Std. Deviation		,645	,693	,645	,869	,437

Statistics

		ماهي الاسباب الرئيسية للمشكلات وللمخاطر البيئية	كيف يتم الحد من أثار المخاطر البيئية	ماهو تقييمك لدور المسؤولين للحد من المشكلات البيئية	ماهي الحلول المقترحة لوضع حد للمشكلات البيئية	هل انت مطلع علي التدقيق البيئي
N	Valid	60	60	60	60	60
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		1,92	1,58	1,25	2,67	1,83
Std. Deviation		,869	,869	,437	,629	,376

Statistics

		هل توجد مهنة التدقيق البيئي في مؤسستكم	كيف ترى نظام الادارة البيئية في مؤسستكم	مامدى وجود وظيفة إدارة الامن الصناعي الصحة والبيئة في المؤسسة	كيف تجد معايير التدقيق البيئي في الادارة	هل يوجد معيار إيزو 14001 الخاص بنظم الادرة البيئية بالمؤسسة
N	Valid	60	60	60	60	60
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		1,92	1,75	1,67	2,17	1,83
Std. Deviation		,279	,437	,752	,557	,376

Statistics

		في نظرك ماهو الهدف الاول من إصدار مهنة التدقيق البيئي	هل يوجد هيئات للمراقبة البيئية في المؤسسة	كيف يتم تصميم نظم الادارة البيئية بالشركات ومؤسسات الاعمال	هل تعتقد أن مهنة التدقيق البيئي جعلت لحماية البيئة	هل يوجد تدريب وتكوين في مجال الثقافة البيئية بالمؤسسة
N	Valid	60	60	60	60	60
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		2,42	1,92	2,58	1,33	1,75
Std. Deviation		,766	,645	,645	,629	,728

Statistics

		كيف يتم تصميم نظام المعلومات البيئي بالمؤسسة		س23	س24	س25	س26
N	Valid	60	60	60	60	60	60
	Missing	0	0	0	0	0	0
Mean		2,17	1,92	1,58	1,50	2,25	1,67
Std. Deviation		,557	,766	,766	,770	,437	,857

Statistics

		س27	س28	س29	س30	س31	س32	س33
N	Valid	60	60	60	60	60	60	60
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Mean		2,58	2,50	1,67	2,58	2,50	1,83	1,25
Std. Deviation		,766	,770	,951	,766	,962	,693	,437

Statistics

		س34	س35	س36	س37	س38	س39	س40
N	Valid	60	60	60	60	60	60	60
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Mean		1,33	1,17	1,33	1,92	1,23	1,92	1,17
Std. Deviation		,629	,376	,629	,497	,500	,645	,551

Statistics

		س41	س42	س43
N	Valid	60	60	60
	Missing	0	0	0
Mean		2,00	1,18	2,17
Std. Deviation		,582	,766	,693

Correlations

[$DataSet] C:\Users\Chettouh\Desktop\Untitled1.sav

Correlations

		المشكلات البيئية للمؤسسات الصناعية	مهنة التديق البيئي ونظالم الرقابة الداخلي في المؤسسات الصناعية	فعالية تدقيق فالحد من المشكلات البيئية
المشكلات البيئية للمؤسسات الصناعية	Pearson Correlation	1	.826	,785
	Sig. (2-tailed)		,000	,000
	N	60	60	60
مهنة التديق البيئي ونظالم الرقابة الداخلي في المؤسسات الصناعية	Pearson Correlation	,836	1	,789
	Sig. (2-tailed)	,000		,000
	N	60	60	60
فعالية تدقيق فالحد من المشكلات البيئية	Pearson Correlation	,798	,889	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	
	N	60	60	60
فعالية تدقيق فالحد من المشكلات البيئية	Pearson Correlation	,786	,824	,807*
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000
	N	60	60	60
المحور_الكلي	Pearson Correlation	,849**	,715	,709**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000
	N	60	60	60

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	60	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	60	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,886	5

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=_87;1 _87;2 _87;3 _87;4 _87;5 _87;6 _87;7 _87;8 _87;9 _87;10 _87;11
_87;12 _87;13 _87;14 _87;15 _87;16 _87;17 _87;18 _87;19 _87;20 _87;21 _87;22
_87;23 _87;24 _87;25 _87;26 _87;27 _87;28 _87;29 _87;30 _87;31
    _87;32 _87;33 _87;34 _87;35 _87;36 _87;37 _87;38 _87;39 _87;40 _87;41 _87;42
_87;43
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	60	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	60	100,0

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,878	43

Explore

```
[$DataSet] C:\Users\Chettouh\Desktop\Untitled1.sav
```

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
المحور_الكلي	60	100,0%	0	0,0%	60	100,0%

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
المحور_الكلي	,064	60	,200	,919	60	,590

a. Lilliefors Significance Correction

ملحق رقم :03

قائمة المحكمين للاستبيان

الاسم	الرتبة
– الأستاذ طالب احمد نور الدين	أستاذ محاضر
– الأستاذ خلف الله بن يوسف	أستاذ محاضر
– الدكتور مفيد عبد اللاوي	أستاذ محاضر
– الدكتور لخضر رينوبة	أستاذ محاضر
– الدكتور غزيل مولود	أستاذ محاضر